

٥٩

كتاب الشهر
الاقتصاد

السياسة المصرية وقضايا أفريقيا

دكتور عبد الملك عودة

العدد ٥٩ - يناير ١٩٩٣ - الثمن جنيهان

كتاب الأهرام الاقتصادي

يصدر شهرياً عن مؤسسة الأهرام

□ رئيس التحرير :

عصام رفعت

□ سكرتير التحرير :

شعبرة الرافعي

□ الإخراج الفني والغلاف :

فائزة فهمي

□ رئيس مجلس الإدارة :

ابراهيم نافع

الاشتراكات السنوية

- جمهورية مصر العربية ٢٤ جنيها
- الدول العربية واتحاد البريد العربي ٥٠ دولارا امريكي
- الدول الأجنبية ٧٥ دولارا امريكي

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام
العنوان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء

— تليفون : ٥٧٤٧٠١١ - ٥٧٤٧٢١١

— تليكس : ٩٣٣٤٦ - ٩٣٠٠٢

— فاكسيميلى : ٥٧٤٧٠٢٣

— الرقم البريدى : ١١٥١١

السفير فتحي الجويلي

دمنهور

السياسة المصرية وقضايا إفريقيا

الأستاذ الدكتور عبد الملك مودة

□ العدد ٥٩ أول يناير ١٩٩٣



مقدمة

نستهل العام الجديد بكتاب ذي أهمية كبرى نتناوله لأول مرة من خلال سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادي موضوع « إفريقيا ، ولا يخفى مالهذه القارة من أهمية ومالديها من مشاكل سياسية واقتصادية تجعلها دائما مادة خصبة للبحث والدراسة وإذا كنا نعتز بتقديمنا لهذا الكتاب القيم فإننا نعتز أكثر بمؤلفه الأستاذ الكبير الدكتور عبد الملك عودة - وهو غني عن التعريف مما له من مكانة كبرى - محليا ودوليا عند كل الدارسين للعلوم السياسية والاشئون الافريقية بصفة خاصة ويركز الدكتور عودة في كتابه هذا على عدة قضايا هامة كاحداث القرن الافريقي وقضايا التحول الديمقراطي والنظام العنصري في جنوب افريقيا والسياسة المصرية تجاه تلك القضايا الافريقية . وإننا على ثقة أن هذا الكتاب سيكون مرجعا أساسيا لكل مهتم بالاشئون الافريقية ولكل دارس وباحث للعلوم السياسية بصفة عامة .
والله الموفق

رئيس التحرير

تقديم

- منذ اواخر اعوام الثمانينيات وفي اوائل اعوام التسعينيات -
التي نعيشها - تشهد القارة الافريقية للمرة الثانية رياح التغيير ،
وكانت المرة الاولى التي شهدت افريقيا فيها رياح التغيير هي
اواخر اعوام الخمسينيات وبداية اعوام الستينيات من القرن
العشرين

- في المرة الاولى كان المناخ العالمي هو فترة الحرب الباردة ، وكانت
القضايا الرئيسية هي الاستقلال والتحرر الوطني ، وتصفية
الاستعمار والنظم العنصرية وقد تحقق هذا الهدف تباعا ، وتوالى
استقلال الدول الافريقية ، كما تأسست منظمة الوحدة الافريقية ،
وتعددت المنظمات والتجمعات الفرعية في مناطق القارة ، كذلك
انعقد مؤتمر القمة العربى الافريقى الاول في القاهرة لانشاء
التعاون العربى الافريقى

- وفي المرة الثانية بعد انتهاء الحرب الباردة ، فإن القضايا
الرئيسية هي التحول الديمقراطى من نظام الحزب الواحد
وحكومات العسكريين الى نظم سياسية ديمقراطية تعددية تقوم
على اساس اقتصاديات السوق والتنافس الحزبى وحقوق
الانسان . كما نشهد حاليا تصفية النظام العنصرى الحاكم في
جنوب افريقيا ، والذى يتحول الى نظام ديمقراطى تعددى
باسلوب سياسى تفاوضى بين الاقلية البيضاء والاعلبية الافريقية
والملونين والاسيويين

- منذ مطلع عام ١٩٩٢ ، اتابع بصورة منتظمة الاحداث والتغير في
الدول الافريقية وفي علاقاتها المتبادلة فيما بينها او مع غيرها من
خارج القارة ، وقد نشرت المقالات التالية في مجلة الاهرام
الاقتصادى ، يضاف اليها مقالتان نشرتا في صفحة الراى بالاهرام
اليومى ، وهي تنشر الآن في كتاب الاهرام الاقتصادى بعد ترتيبها
في اطار اربعة موضوعات كالتالى :

- ١ - السياسة المصرية
- ٢ - احداث القرن الافريقى
- ٣ - قضايا التحول الديمقراطى
- ٤ - تصفية النظام العنصرى في جنوب افريقيا

الفصل الأول

السياسة المصرية

السياسة المصرية تجاه افريقيا

● اتفق مع وزير الخارجية المصري في حديثه للصحافة ان سياسة التعاون مع افريقيا تعد جزءا رئيسيا في سياسة مصر الخارجية ، باعتبار مصر دولة افريقية ، وأن العلاقات المصرية الافريقية يجب الا تقتصر على العلاقات السياسية فقط ، بل يجب ان تتعداها الى المصالح المتبادلة والمشاركة . وأعتقد ان هذا القول هو تأكيد لمبادئ السياسة المصرية منذ عام ١٩٥٢ ، كما انه من جانب اخر تأكيد لتوجهات السياسة المصرية الحالية في فترة التغير الاساسي الذي يظهر على مستويات العلاقات الدولية العالمية والاقليمية ، وهذا موقف يحمد له في مناسبة انعقاد القمة الافريقية .

● والسياسة الخارجية هي تعبير عن مصالح الدولة المصرية التي تأتي في مقدمتها المصالح الدائمة المتعلقة بالامن الوطني المصري ، وهو يشمل موضوعات الحفاظ على وجود وبقاء الدولة ، ووحدة ترابها الوطني وسلامة حدودها السياسية وحماية المجتمع المصري ، وهؤسساته ونظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهويته الثقافية ، ويضاف الى هذه المصالح الدائمة قضايا مياه النيل والتعاون مع الدول المجاورة ودول حوض نهر النيل . أما القضايا المتبادلة والمصالح المشتركة مع كل دول القارة بدون استثناء ففيها قضايا قد تغيرت ، وتتطلب اعادة النظر بالمراجعة وترتيب الاهتمامات والاولويات ، ومن الامثلة على ذلك ما يلي :

- انتهاء الحرب الباردة واختفاء قضايا الاستقطاب الدولي بين المعسكرين المتصارعين ، وما تفرع أو ارتبط بهذا الصراع من قضايا وسياسات التبعية والحرب بالوكالة ، والمؤامرات والاختراق ، والقواعد والتحالف والمعونات العسكرية

- انتهاء سياسة عدم الانحياز ، وكانت مجموعة الدول الافريقية تمثل كتلة ذات تأثير في جميع دول عم الانحياز وان ما يقال عن الرغبة في تحويل هذا التجمع الى كتلة اقتصادية أو الارتباط بمجموعة الانكساد فما زال مجرد رغبات وتطلعات الى عالم الغيب

- انتهاء مرحلة تصفية الاستعمار الاجنبي وقيام الدول الافريقية المستقلة

واخرها استقلال ناميبيا ، وهذه الدول جميعا تتمتع بالعضوية في المنظمات العالمية والاقليمية المتنوعة وتمارس دورها مثل باقى دول العالم المعاصر . وان ما تبقى من قضايا تستحق الاهتمام مثل سبته ومليلية في شمال المغرب وجزيرة مايوت في مجموعة جزر الكومور ، فهذه من بقايا تاريخ الاستعمار الاوروبى في القارة الافريقية .

- انتهاء نظام التفرقة العنصرية في جمهورية جنوب افريقيا ، اذ ان التطورات السياسية الاخيرة تؤكد الغاء القوانين والنظم العنصرية التي قامت عليها اوضاع الابارتيد ، وان المفاوضات بين الجانبين الحكومى والافريقى تؤكد التوجه نحو انشاء نظام سياسى ديمقراطى متعدد الاحزاب على اساس صوت واحد لكل مواطن ، وذلك على الرغم من العقوبات والمشكلات التي تثار حاليا في طريق الحل السياسى التفاوضى ، الا ان عام ١٩٩٢ سوف يشهد النظام السياسى الجديد والدستور الديمقراطى الجديد .. ومن العلامات الايجابية اخيرا في هذا الاتجاه توقيع مجموعة من الاتفاقيات بين شركة الانجلو امريكان اكبر شركة لانتاج الذهب والاتحاد الوطنى لعمال المناجم وتنص على الغاء التمييز العنصرى وتأكيد حقوق العمال الافارقة والمساواة في الحقوق المدنية والاقتصادية والنقابية

- تراجع مرحلة التعاون العربى الافريقى لبناء علاقات متميزة وخاصة على المستوى الجماعى بين الدول العربية والدول الافريقية عبر علاقات بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية . لقد فشل المشروع المشترك وتغيرت القضايا المشتركة التي جمعت بين الجانبين منذ مؤتمر القمة العربى الافريقى الاول في القاهرة عام ١٩٧٧ . وبقيت العلاقات الثنائية بين الدول العربية والافريقية التي يمكن ان نتحدث عن دعمها أو حسن استثمارها لصالح الجانبين في اطار المتغيرات الجديدة على الجانبين العربى والافريقى - حدث تغير أساسى وشامل على الجانبين العربى والافريقى بالنسبة لمفاهيم وتصورات وقضايا التنمية التي شغلت الرأى العام واستقطبت الجزء الاكبر من العلاقات والمؤتمرات الدولية على مستوى القارة الافريقية ، واستنزفت كمية ضخمة من المعونات والقروض والمنح ، والدليل على ذلك تقارير الامم المتحدة عن نتائج العقد الاول والعقد الثانى للتنمية ، كما نشير الى تقارير اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبنك التنمية الافريقى

- بعد حوالى ثلاثين عاما من الحياة في ظل الاستقلال ، تشهد الدول الافريقية جميعا تغييرات اجتماعية عميقة الاثر والمفعول من حيث التوجهات والمبادئ والتجارب ، ومن أبرزها طبيعة وتركيب النخب القائدة ذات القوة في المجتمع وهى المستولة عن سياسات الدول الافريقية وعلاقاتها الداخلية والخارجية .

وهذه النخب الحاكمة الجديدة هي التي تتحدث وتتفاوض حاليا حول المصالح المتبادلة المشتركة في ضوء فهم جديد

● تبقى غير ما سبق من القضايا مجموعة تستطيع السياسة الخارجية المصرية أن تسهم فيها اعتمادا على ما سبق لها من خبرات وممارسات ، وفي ضوء الامكانيات التي تقدمها المتغيرات الدولية الاقليمية والعالمية ، ومن الامثلة على هذا قضايا التبادل الثقافي والمعونات الفنية ، وقضايا التبادل والتعاون الاقتصادي ، وقضايا انتقال العمالة ... وهذه المجموعة من القضايا تستحق حديثا ودراسات معمقة ، لأن المتغيرات والتجارب العالمية تركت أثارها على مستويات الممارسة وعلى فرص وامكانيات التطبيق واطرار المنافسة ، وأن بقى المبدأ مقبولا لا يتطلع اليه الجميع من الدول والشعوب على الجانبين .

السياسة المصرية والاقتصاد الافريقى

● تولى السياسة المصرية اهتماما ملحوظا بتنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين مصر والدول الافريقية ، وهذا اهتمام يستحق التقدير خاصة ان السياسة المصرية لها اسهام تاريخى واجابى فى القارة الافريقية منذ ثورة ١٩٥٢ حتى اليوم ، وقد اخذت وسائل الاعلام المصرية تتحدث عن افاق وابعاد المستقبل لهذه العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدعوة الملحة للقطاع الخاص المصرى للاسهام فى مجالات التبادل بالتصدير والاستيراد بعد ان كان ارتيادها فى الفترة السابقة وفقا على نشاط القطاع العام المصرى

● واعتقد ان نقطة البداية فى الحديث عن افاق المستقبل المنشود هي معرفة الواقع الراهن للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين مصر والدول الافريقية ، لذلك رايت ان استطلع الموضوع فى مصادره المتخصصة واخترت مصدرين الاول يمثل مستوى التخطيط والتوجيه وهو الكتاب الابيض الصادر عن وزارة الخارجية المصرية عام ١٩٩٢ بعنوان الدبلوماسية المصرية فى افريقيا خلال خمسة عشر عاما (١٩٧٧ - ١٩٩١) . والثانى يمثل مستوى التنفيذ والتطبيق وهو تقرير صدره الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية عن العلاقات الاقتصادية بين مصر وافريقيا وهو موجز للتقرير الموسع الذى اعده التمثيل التجارى المصرى عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والدول الافريقية خلال عشر سنوات (١٩٨١ - ١٩٩٢)

● خصص الكتاب الابيض القسم الثالث منه لاتفاقيات التعاون الاقتصادى والتجارى والثقافى بين مصر والدول الافريقية وفيه يعرض للاتفاقيات القانونية التى تمت بين مصر و ٢٩ دولة افريقية من بينها جمهورية السودان . وارى استبعاد حالة السودان فى هذا المقال لانه دولة عربية افريقية ومثله فى ذلك مثل حالة تسع دول عربية افريقية تجمع بين عضوية الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية . وبذلك يكون عدد الدول الافريقية هو ٢٨ دولة منها ١٤ دولة ناطقة بالفرنسية و ١١ دولة ناطقة بالانجليزية و ٣ دول ناطقة بالبرتغالية وان تصنيف الاتفاقيات القانونية التى تمت خلال ١٥ عاما هو التالى :

- معاهدتان للصداقة والتعاون
- ١١ اتفاقية للتجارة والتعاون الاقتصادى
- ١٥ اتفاقية بتشكيل لجان عليا مشتركة للتعاون
- ٢٠ اتفاقية وبروتوكولا تنفيذيا للتعاون الثقافى والفنى والعلمى

٦ - اتفاقيات متنوعة منها اتفاقيتان للتعاون في مجال السياحة واتفاق بشأن النقل الجوي واتفاق للتعاون في مجال التصنيع واتفاق للتعاون في مجال نقل المواد النووية واتفاق لتسوية الدين المصري المستحق على غينيا

● أما التقرير فيشير الى نشاط الدبلوماسية المصرية في مجال العلاقات التجارية مع الدول الافريقية غير العربية وعددها ٤٢ دولة من مجموع ٥١ دولة عضوا بمنظمة الوحدة الافريقية . وهذا الرقم لا يشمل الجمهورية الصحراوية ودولة جنوب افريقيا وبعد ذلك يورد التقرير تقويما عاما هو التالي :

- ان هذه الاتفاقيات لم تكفل وحدها نفاذ أى منتج مصرى للتصدير الى السوق الافريقى نظرا لعدم قدرة هذه الاسواق على الاستيراد بالعملة الحرة وظلت التجارة المصرية مع معظم هذه الدول فى اتجاه واحد لحاجة مصر لاستيراد سلع معينة ولذا تم عقد صفقات متكافئة مع بعض الدول الافريقية لتنشيط التجارة الخارجية وإجمالى هذه الصفقات يبلغ (٤٣,٣٧) مليون دولار استيرادا وتصديرا وان ماتم تنفيذه من قيمة هذه الصفقات لا تزيد قيمته على (٩,٨٢) مليون دولار

- تظهر الاحصاءات ان قيمة الصادرات المصرية فى عام ١٩٩٠ للدول الافريقية هى (٥,٦) مليون جنيه مصرى زيادة عما كانت عليه عام ١٩٨٩ وهو (١٥,٥) مليون جنيه مصرى بينما زادت قيمة الواردات المصرية من دول افريقيا من (١٤٩) مليون جنيه الى (١٦٤,٥) مليون جنيه مصرى لنفس الفترة ، وترتبطا على الاحصاءات فإن متوسط حجم التبادل التجارى خلال عشر سنوات (١٩٨٠ - ١٩٩٠) هو حوالى (٧٢) مليون جنيه استيرادا وتصديرا وان اجمالى الصادرات المصرية كان (٧٩,٦) مليون جنيه وان اجمالى قيمة الواردات كان (٦٤٨,٣) مليون جنيه وقد ادى هذا الوضع الى ظهور خلل فى الميزان التجارى لغير صالح مصر بدون استثناء خلال هذه الفترة

● كما يعرض التقرير احصاءات متنوعة عن التبادل التجارى مع (٣٩) دولة افريقية غير عربية ومنها يظهر التالى (٢٢) دولة التبادل معها منعدم او ضئيل جدا على الرغم من وجود اتفاقيات ، (١٢) دولة الميزان التجارى به عجز لغير صالح مصر و (٥) دول الميزان التجارى به فائض لصالح مصر

● ان معرفة الواقع الراهن للعلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر والدول الافريقية غير العربية تدعو الى تحليل وتقويم اسباب هذه النتائج المتواضعة خلال عشر سنوات ويلى هذا دراسة المناخ السياسى الدولى والاقليمى فى القارة الافريقية لان التجارة المصرية تتنافس مع صادرات وواردات الدول الاخرى فى الاسواق الافريقية وفى ضوء هذه الدراسات يتم اقرار الاستراتيجية والاهداف وتعبئة الاجهزة والمؤسسات المختصة من أجل تحقيق الانطلاق الى افاق المستقبل المنشود .

الأمن القومى المصرى ومنطقة النيل

تشمل منطقة النيل بالمنظور السياسى دول حوض النهر منضمها اليها ثلاث دول ترتبط بالنظام الاقليمى الفرعى للمنطقة ، وهى ١٢ دولة كالتالى : - مصر - السودان - اثيوبيا - اريتريا - جيبوتى - الصومال - كينيا - أوغندا - زائير - رواندا - بوروندى - تنزانيا .

● منذ انتهاء الحرب الباردة حدث تغير اساسى - ومازال يتفاعل - فى مستويات وقضايا العلاقات السياسية بالمنطقة فقد اختلفت مستويات الصراع بين العسكريين الدوليين وسياسات الاستقطاب وعدم الانحياز وبرزت مستويات جديدة لسياسات تجمع بين التعاون والتنافس بالنسبة لمصالح الدول المانحة الأوروبية والأمريكية ومصالح الشركات العالمية متعددة الجنسيات كما ظهرت الصراعات السياسية أو المسلحة على مستوى محلى أو اقليمى ، واعتقد ان هذا الاطار الاقليمى والدولى لن يتغير تغيرا جذريا خلال المدى الزمنى القصير وهو خمس سنوات قادمة . ولذلك سوف تظل اطراف التعامل فى المنطقة هى الدول المستقلة فى اطار الحدود الدولية الموروثة والاستثناء هو استقلال اريتريا عام ١٩٩٣ .

● الأمن القومى المصرى هو مفهوم مجتمعى متعدد الجوانب متشابك الأبعاد الداخلية والخارجية وليس مجرد مفهوم عسكري بحث ، وهو مسئول عن حماية وضمان المصالح القومية للدولة فى علاقاتها الخارجية ، ولذلك يتصف بالحركية والمرونة والنسبية والقدرة على التكيف والتعديل بالنسبة لترتيب المصالح القومية أو اختيار الوسائل واستعمالاتها طبقا لكثافة أو تعقيد السياسات والمواقف بين اطراف التعامل السياسى فى المنطقة ، ونرى ان تؤخذ المصالح القومية المصرية تجاه منطقة النيل فى صورة مجموعة ترابط وليست فى سلم اولويات ولا تؤخذ فى صورة المطلق أو احادية النظرة فى حسابات الممارسة وقياس النتائج .

● فى ضوء الاطار الاقليمى والزمنى المطروح تكون المصالح القومية المصرية هى :

- أمن وبقاء الدولة المصرية بحدودها السياسية ووحدة ترابها الوطنى ، وحماية نظمها ومؤسساتها المجتمعية السياسية والثقافية والاقتصادية .
- ضمان التدفق الحالى لمياه النيل طبقا للاتفاقات والاعراف السارية مع العمل الجاد والمستمر لانشاء تنظيم اقليمى للتعاون الجماعى لادارة وتنمية مياه النهر .

- التامين والاعتمادية المتبادلة مع دول المنطقة في مجالات الامن القومى على اساس حسن الجوار ، وعدم الاختراق والتدخل وحل المشكلات بأسلوب سلمى بالاتصال المباشر أو على مستوى المنظمات الاقليمية والدولية ، او بوساطة دول صديقة للاطراف في المنطقة .

- أمن منطقة جنوب البحر الاحمر من خلال عقد اتفاقات ثنائية او جماعية لتحديد المياه الاقليمية ومناطق صيد الاسماك وممرات التجارة الدولية وحماية البيئة ومكافحة تهريب السلاح والمخدرات .

- تنمية التبادل التجارى بين مصر ودول المنطقة مع ضمانات وتسهيل اجراءات انتقال البشر والتجارة بين دول المنطقة .

- تنمية التبادل الثقافى والتعليمى والفنى وتقديم المعونة والخبرة البشرية والتدريبية .

● سوف تمارس السياسة المصرية تنمية وحماية مصالحها القومية في بيئة تنافس عالمى واقليمى في المنطقة وتحكم الممارسة اوضاع داخلية وخارجية من بينها ضغوط المرحلة الانتقالية الحالية التى يشهدها الاقتصاد والمجتمع المصرى كذلك القيود النسبية التى يضعها النظام العالمى الجديد على تصرفات الاجهزة السياسية او العسكرية في دول العالم الثالث عامة كما ان دول المنطقة غير متجانسة او متماثلة من حيث التصورات السياسية ونقاط الاتفاق والاختلاف مع التصورات المصرية وينطبق هذا القول أيضا بالنسبة لسياسات وتصورات الدول المانحة ذات النفوذ في المنطقة .

● ونتيجة للاوضاع السابقة ولحسابات مسح وتقويم القوة العسكرية والاقتصادية لدى دول المنطقة اعتقد أن الاحتمال سيكون ضئيلا او شبه منعدم لاستخدام أى من دول المنطقة للقوة المسلحة لتهديد امن الدولة المصرية او تغيير حدودها بالقوة او تغيير مؤسسات المجتمع المصرى ، ولاننى أن الدولة المصرية لديها اجهزة امنية وقانونية وعسكرية تتصف بالقدرة والخبرة واجهة عمليات الاختراق والارهاب ومن ناحية ثانية سيكون الاحتمال ضئيلا وشبه منعدم بقيام احدى دول المنطقة بأجراء منفرد يؤدى الى الاخلال الفعال بالتدفق الحالى لمياه النيل . اما باقى المصالح القومية المصرية فان تحقيقها ، تنميتها يعود اساسا الى قدرات اجهزة الدولة المصرية على التنافس فى الاسواق التجارية او التفاوض مع دول المنطقة لعقد اتفاقات تعاون وتبادل .

● يترتب على هذا القول فى الاطار الزمنى والاقليمى المطروح بالمقال أن تكون الحماية وتنمية المصالح القومية المصرية هى للاجهزة والادوات السياسية والدبلوماسية وليست للاجهزة والادوات العسكرية .

● لكن يبقى هناك احتمال وارد بظهور وتهديد غير مباشر للامن القومى المصرى وينتج عن عدم نجاح الدبلوماسية المصرية فى عقد اتفاق قانونى لانشاء تنظيم جماعى لادارة وتنمية مياه النيل ، اذ أن البديل المحتمل هو

اتجاه دول اعالى النيل للارتباط مع دول الجنوب الافريقى التى انشأت اخيرا الجماعة التنموية لدول افريقيا الجنوبية وكذلك اتجاه السودان وباقى دول القرن الافريقى الى تنظيم ارتباطات قانونية لتجمعها السياسى الحالى . وائى من هذين الاحتمالين سوف يتم بدون المشاركة المصرية ، ومعنى هذا تفكك واندثار ومفهوم وحدة النهر والمنطقة .

● وتزداد احتمالات المخاطر فى حالة نجاح دول القرن الافريقى فى تنظيم جناح غربى لتجمعهم ويحتمل ان يشمل الدول الافريقية غربى السودان على امتداد الصحراء الافريقية حتى موريتانيا والسنغال ومعنى هذا قيام حائط من المحالفات السياسية يجمع بين الدول الواقعة جنوبى مصر فى افريقيا ومنطقة جنوب البحر الاحمر وتذكرنى هذه الحالة بالمشروع البريطانى لمحاولة انشاء الحزام الافريقى خلال فترة الحرب الباردة .

ملف مياه النيل بين القاهرة والخرطوم وأديس أبابا

تتعدد قمة منظمة الوحدة الافريقية في السنغال يوم ٢٨ يونيه الحالى ، ويسبقها اجتماع وزراء الخارجية يوم ٢٢ يونيه ، وعلى هامش الاجتماع سوف يتقابل وزراء خارجية دول حوض النيل .

خلال الشهرين الأخيرين تحدثت صحف القاهرة مرارا حول مشروع تعدد وزارة الخارجية المصرية بشأن التعاون الاقليمى الشامل بين دول حوض نهر النيل في مجالات المياه والتنمية والتعاون الاقتصادى والتجارى والفنى ، وانها ستعرض حوض النيل في مناسبة انعقاد القمة الافريقية تمهيدا لعقد اجتماعات تالية على مستوى الوزراء او القمة .

وان هذا المشروع هو تطوير لوضع مجموعة الاندوجو وذلك بإنشاء اطار قانونى يحدد العضوية والالتزامات والأهداف والمشروعات والأنشطة المشتركة ، وبذلك ينتقل وضع المجموعة من مجرد نشاط سياسى إلى كيان قانونى مؤسس على اتفاقية دولية ، وان الاتصالات تتم بين مصر واثيوبيا لمشاركتها بصفة عضو بدلا من صفة مراقب الحالية . وان اثيوبيا سوف تستجيب للانضمام رسميا فور الانتهاء من تقنين الوضع التنظيمى للمجموعة .

وفي الخرطوم سبق ان وقع رئيس الوزراء الاثيوبى خلال زيارته للسودان في اواخر العام الماضى مجموعة من الاتفاقيات مع المسؤولين السودانيين ، من بينها اتفاقية خاصة باستخدام مياه النيل حيث اكد الطرفان من جديد الاستفادة من هذه المياه في شكل متساو .

وفي الاسبوع الماضى نشرت صحيفة عربية تصريحات لرئيس الجانب الفنى السودانى في المباحثات مع اثيوبيا حول مياه النيل ، تفيد بان الجانبين اتفقا على ضرورة التعاون الشامل بين دول حوض النيل ، ومواصلة الاتصالات بينهما حتى ينعقد الاجتماع القادم في نهاية شهر اغسطس من هذا العام . وقد اتفق الجانبان على ترفيع مستوى مشاركة اثيوبيا في لجان حوض النيل بعضوية كاملة وانشاء لجنة فنية سودانية اثيوبية لتحقيق تنظيم مشترك على

نطاق دول الحوض وتكوين لجنة فنية لكل طرف من خمسة اعضاء تكون بمثابة لجنة استشارية للحكومتين ، وان تبدأ اعمال هاتين اللجنتين بأسرع مايمكن ومن ناحية ثانية تم الاتفاق على دراسة الطريقة المثلى للاستفادة من الموارد المائية المتاحة لمصلحة الدول المشتركة في حوض النهر دون احدث اى ضرر على طرف اخر ، ومع معالجة التدهور البنى في اثيوبيا والسودان والذي يتمثل في التصحر وتعرية التربة ، ودعم عمليات التنبؤ بالفيضانات وتبادل المعلومات الخاصة باجهزة الانذار المبكر والتحكم في المياه والحد من اثار الفيضانات الضارة .

وهكذا انفتح ملف مياه النيل في اطار المتغيرات والتوجهات الجديدة في المنظمة والعالم ، وفي هذا الاطار يمكن استجلاء بعض النقاط الاساسية في الموضوع وهي :

الاهمية البالغة للتنسيق المصرى السودانى على المستوى السياسى والمستوى الفنى ، وذلك لأن مياه النيل هى من اختصاص اجهزة وزارات الرى وشئون المياه ، واجهزة السياسة الخارجية والدبلوماسية ، فضلا عن هذا ففضايا المياه هى من اهتمامات اجهزة الأمن القومى في هذه الدول وهذا يعنى أن قضية مياه النيل تقع في دائرة مجموعة المصالح الدائمة والحيوية لهذه الدول ومجتمعاتها ونظمها السياسية ، ومن ثم تنسيق وترتيب هذا القطاع المشترك من المصالح الحيوية يأخذ اولوية اولى ومطلقة على ما عداه من المصالح المشتركة او المصالح المتغيرة والوقئية .

وليس المقصود أن التنسيق هو على مستوى الأجهزة العاملة فقط ، وإنما على مستوى النشاط والأهداف المرجوة أو التي يتم العمل من أجل تحقيقها ، ويرجع هذا إلى أن التنظيمات المشتركة القائمة بين مصر والسودان حاليا في مجال مياه النيل هي ثلاثة تنظيمات : الأولى اللجنة الفنية الدائمة المشتركة المنبثقة عن الاتفاقية المصرية السودانية بشأن مياه النيل (اتفاقية السد العالي ١٩٥٩) ، والثاني هو تجمع دول الاندوجو منذ ١٩٨٣ ، والثالث هيئة اجراء مسح الارصاد الجوية النهرية ومشروعات الدراسات الهيدرولوجية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا . أن مصر والسودان عضوان عاملان في هذه التنظيمات الثلاثة ، بينما اثيوبيا ليست لها صلة بالتنظيم الأول ، وتكتفى بصفة مراقب في التنظيم الثاني والثالث حاليا ، وعلى الرغم من الفروق في الأهداف والشكل القانوني ونوع العضوية بين هذه التنظيمات ، إلا أن وجهة نظري هي أن المصالح الدائمة ولتين المصرية والسودانية تقتضى أن يكون التنسيق وأن يضبط النشاط والأهداف على مستوى التنظيم الأول والثاني ، وأن تتفق الدولتان مع اثيوبيا على ترتيب وتنظيم العلاقات المشتركة الثلاثية الجديدة في هذا الاطار .

● إعادة قراءة وتفسير السياسة الاثيوبية من قضايا مياه النيل ، وذلك لأن المقولة السابقة والمنقشة في الاعلام العربى تشير الى انه موقف مبدئى ثابت ضد السياسة المصرية والسودانية في مجال ضبط واستثمار مياه النهر ، ومن ثم ترتبت على هذه المقولة استقطابات وتفسيرات ساندتها ظروف ومتطلبات الحرب الباردة قبل نهايتها واعتقد ان هذه المقولة والتفسيرات في حاجة موضوعية للمراجعة وذلك لأن الحرب الباردة قبل نهايتها واعتقد ان هذه المقولة والتفسيرات في حاجة موضوعية للمراجعة ، وذلك لأن السؤال الواجب طرحه في اطار المتغيرات والتوجهات الجديدة هو هل سبب الامتناع السابق كان على مستوى المبادئ والمصالح الدائمة للدولة الاثيوبية وشعبها ؟ ام كان بسبب الاجراءات والمداخل المقترحة للعمل المشترك والمشكلات الوقتية المرحلية بين الدول الثلاث ؟

● الواضح الآن وخاصة بعد التغيير السياسى في اثيوبيا وبعد الاقرار بحق تقرير المصير في اريتريا ، وبعد زيارة المسئولين المصريين الى اثيوبيا ، ان المشكلات الوقتية المرحلية قد انتهت بين الدول الثلاث وأن المصالح الدائمة والمصالح المشتركة بينهم وهى الباقية ، ولذلك فقد تجدد الحوار الايجابى حول العمل المشترك لضبط واستثمار مياه النيل ، وبدأت خطوات للدخول في حوار بشأن اتفاق جديد لتنظيم العلاقات المائية بين دول النهر جميعا وفي هذا المجال نشير الى مبادرة وزارة الخارجية المصرية لوضع اطار قانونى مقترح لتطوير مجموعة الأندوجو من مجرد نشاط سياسى الى كيان قانونى يؤسس على اتفاقية دولية وان قبول اثيوبيا لهذا معناه ان احد اسباب موقفها السابق كان بسبب الاجراءات والمداخل القانونية لتنظيم العمل المشترك في مجال مياه النيل ، كما نشير الى نشاط وانجاز الجانب السودانى السياسى والفنى في زيارته ومباحثاته مع اثيوبيا حول موضوع مياه النيل .

● والنقطة الأخيرة هى التأكيد على أن المدخل الوحيد والدائم للتعاون بشأن مياه النيل هو تأسيسه على المصالح الدائمة والمصالح المشتركة للدول التسع القائمة في حوض النهر ، وأنه في مجال التعاون والمصالح بين الدول لن تنجح المحاولات الكلامية لاثارة المخاوف والذعر في الراى العام المصرى والراى العام السودانى بمقولة وجود نشاط ومخطط اسرائيل للسيطرة على منابع النيل بأسلوب انشاء خزانات سدود تهدد مصالح مصر والسودان . واعتقد ان هذه الشائعات يتولى توزيعها وترويجها عدد من القوى والمنظمات العربية ، وان هدفها من إثارة الذعر هو أحداث شرخ او صدع في مصداقية النظام السياسى المصرى وان أى مراجعة للبيانات الرسمية الدورية التى تصدر عن مؤسسات التمويل الدولية وبيوت الخبرة ودراسات الجدوى العالمية تكشف عن عدم وجود طلبات او مشروعات او دراسات حالية تشير الى ان مثل هذا النشاط او

هذه الخطط من جانب أى دولة اجنبية' عن المنطقة وفضلا عن هذا تؤكد البيانات الرسمية الصادرة عن المسؤولين السياسيين والمسؤولين بالاجهزة الفنية لشئون المياه في مصر عدم صحة هذه الشائعات .
ولذلك اعتقد أنه من غير المقبول سياسيا ان يصدر بيان عن لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب المصرى يقول ان اسرائيل تحاول ان تخترق دفاعات مصر الجنوبية وتحاصر منابع النيل الاستراتيجية في تهديد واضح المعالم لمصدر الحياة ، ولاتستند في قولها الى مصادر ووثائق .
ز ١٥٠ ان الرد الواضح على هذه المقولة الخطأ هو الاتصالات ونتائج المحادثات الفنية والسياسية التى يعرضها هذا المقال □

أزمة التعاون العربي الأفريقي

● في شهر نوفمبر الحالى انعقدت بجامعة القاهرة ندوة العلاقات العربية الافريقية التى نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالتعاون مع الجمعية الافريقية للعلوم السياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية .

● منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وفى اطار الانقسام العالمى ونشوب الحرب الباردة بين المعسكرين الدوليين نشأت العلاقات العربية الافريقية فى مرحلتها الحديثة والمعاصرة وتم التعامل والتفاعل بين الجانبين على ثلاثة مستويات وهذه المستويات الثلاثة بينها اعتمادية متبادلة ولكن لكل منها مساره التاريخى واطاره التنظيمى وادواته المتميزة وبالتالي فلكل منها مشكلاته وقضاياها الحاضرة والمستقبلية .

● المستوى الاول هو مجموع المواقف والسياسات المشتركة والتضامن الثورى العام الذى جمع بين حركات التحرر الوطنى لتصفية الاستعمار الاوروبى فى اسيا وافريقيا وكان المناخ العالمى مواتيا منذ اصدار الامم المتحدة عام ١٩٦٠ للاعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والبلاد التابعة وكان قد سبق هذا مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ والمؤتمر الاول للدول الافريقية المستقلة عام ١٩٥٨ وفى اعوام التسعينيات من هذا القرن نجد ان هذا المستوى قد حقق اهدافه المباشرة بالاستقلال فى المنطقتين العربية والافريقية وآخر الدول المستقلة هى ناميبيا ، اما بالنسبة للنظام العنصرى فى جنوب افريقيا فقد حدث التحول التاريخى نحو بناء نظام ديموقراطى من خلال أسلوب تفاوضى سياسى وينطبق مثل هذا القول على النزاع العربى الاسرائيلى فقد تحول مسار الاحداث للبحث عن حل سياسى تفاوضى على اساس قرارات الامم المتحدة ويشارك فى العملية التفاوضية الان منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ولبنان والاردن واسرائيل .

● المستوى الثانى هو قيام العلاقات الثنائية المتنوعة بين الدول العربية والدول الافريقية المستقلة وقد تم التعامل والتفاعل على هذا المستوى بأسلوب مباشر او من خلال التفاهم والسياسات المشتركة التى اتخذتها هذه الدول حديثة

الاستقلال بشأن قضايا الحرب الباردة ومكافحة الاستقطاب العالمى واتباع سياسة عدم الانحياز والبحث المشترك عن المصالح القومية للدول في اجتماعات الانكاد وحوار الشمال والجنوب كما شهدت هذه الفترة الزمنية نمو العلاقات الثقافية والتعليمية والزيارات والتجمعات الاقليمية وبدء سياسة المعونات والمشروعات المشتركة على المستوى الوطنى الثانى .

● المستوى الثالث هو مستوى التعاون العربى الافريقى في صورته الجماعية والمؤسسية وقد بدأت خطواته المنظمة عقب نشوب حرب اكتوبر ١٩٧٣ فقد صدر قرار الدول العربية المنتجة للبترول في اكتوبر ١٩٧٣ بشأن الحظر وقضية تخفيض الانتاج وان الدول التى تساند الحق العربى ضد العدوان والاحتلال الاسرائيلى لن تضار . وفي نوفمبر ١٩٧٣ صدر قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية باجراء الاتصالات مع الجماعة العربية والدول العربية لدراسة اثار الحظر ووسائل تخفيف الاثار على الدول الافريقية وبعد ذلك تتابعت الخطوات السياسية والاقتصادية على الجانبين العربى والافريقى في صورة جماعية حتى انعقد مؤتمر القمة العربى الافريقى الاول بالقاهرة في مارس ١٩٧٧ وصدرت عنه الوثائق الاربعة المشهورة بشأن التعاون العربى الافريقى .

● وفي مقابلة مع عشرين عاما على نشأة هذا التعاون نجد ان الازمة واضحة وان الفرصة التاريخية التى انشأت التجمع قد تحولت الى مازق تاريخى وان الحاضر والمستقبل هو قبض الريح وذلك كالتالى .
- على مستوى البيئة الدولية انتهت الحرب الباردة وسياسة عدم الانحياز وتصفية الاستعمار وان اسلوب وقضايا الكفاح المسلح تحولت الى اسلوب التفاوض والحل السلمى السياسى في كل من اوضاع جنوب افريقيا والنزاع العربى الاسرائيلى كما تأكد النشاط والدور الفاعل لمؤسسات التعاون والتمويل الدولية والدول المانحة الاوروبية والامريكية وحدث التغير العميق في النظام السياسى العالمى باختفاء دور الاتحاد السوفيتى وحلف وارسو من الخريطة السياسية والعسكرية للعالم المعاصر وحاليا يجرى في الدول الافريقية تغيير سياسى جذرى بالتحول نحو الديمقراطية التعددية مع تنفيذ سياسات التكيف الهيكلى للاقتصاد في دول المنطقتين العربية والافريقية على درجات متنوعة .
- على مستوى الاهداف غاب التصور الاستراتيجى العربى للتمييز بين الثابت والمستمر وبين المتحول والمتغير في السياسات العربية وفي السياسات المتبادلة مع الجانب الافريقى وحدث تفكك عام في الموقف السياسى العربى كما تشهد الدول البترولية الغنية ازمة مالية عميقة زادت من اثارها حرب الخليج وخلال سنوات التعامل الجماعى حدث تداخل وتناقض بين نشاط الاجهزة الجماعية للتعاون والمؤسسات الوطنية المالية في الدول العربية ، كما غاب التنسيق والتفاهم بين النشاط العربى والنشاط الاسلامى في مجال المعونات والعلاقات .

- على مستوى اليات العمل لم يتم الاجتماع الثانى لمؤتمر القمة العربى الافريقى حتى اليوم ولم يتم اجتماع وزراء الخارجية المشترك ايضا وفى اعقاب اتفاقيات كامب ديفيد توقفت اعمال اللجنة الدائمة للتعاون العربى الافريقى ولما عاودت اجتماعاتها اصبح السؤال عن من يرسم السياسات والاستراتيجيات للعمل المشترك ومن يتابع ويقوم الممارسات بالنسبة لصندوق المعونة الفنية العربية الذى نضبت موارده والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية الذى يواجه ندرة فى المشاريع الصالحة للتمويل والدولة الطالبة للوعن حاليا ، مع عدم تنفيذ المشروعات والمقترحات الثقافية والاعلامية التى اجيزت قراراتها ولم تجد تمويلا لانشائها .

● الرأى الراجع عندى هو ان مستوى التعاون العربى الافريقى قد انتهى وقته وتوقفت الياته عن الفعل وان الافضل هو التركيز والاستثمار على مستوى العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية والفنية .

الفصل الثاني

احداث القرن الافريقي

الثابت والمتغير في القرن الأفريقي

- يبدأ عام ١٩٩٢ والهزات السياسية الشديدة تضرب قوائم الحياة والعلاقات المجتمعية في دول القرن الأفريقي : أثيوبيا والصومال وجيبوتي .
- وفي فترة الحرب الباردة كان هناك صراع سياسي وصراع مسلح في داخل هذه الدول وعبر حدودها المشتركة ، وفي مواجهة المعارضة أو التمرد تمسكت الدول بالثوابت التي قررها الآباء المؤسسون لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وفي مقدمتها قدسية الحدود الموروثة عن عهد الاستعمار ، ووحددة التراب الوطني القائمة يوم اعلان الاستقلال ، وعدم الاعتراف بحق الانفصال لانشاء دول جديدة على الخريطة الأفريقية . وقد تحولت هذه الثوابت الى شعارات ومبادئ تضمنتها مواثيق وقرارات تجمعات دول العالم الثالث مثل ، حركة عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، ومنظمة التضامن الافرو اسيوي ، وان لم يفلح كل هذا الضجيج النظري في منع انفصال بنجلاديش عن باكستان ، والقبول بظهور دولة اسيوية جديدة .

- ودعم التمسك بهذه الثوابت واستمرارها - الدور المؤثر للفواعل الأجنبية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وكان هذا الدعم هو اسلوب للمشاركة في المباريات السياسية التنافسية بين العسكريين المتصارعين في فترة الحرب الباردة ، وتحولت كثير من الدول الأفريقية وحركات التمرد والعصيان المسلح الى وكلاء او عملاء للدولتين العظميين وغيرهما من القوى الكبرى . وانتشر التصنيف وتنوعت المسميات التي تطلق على اطراف الصراعات المحلية والاقليمية طبقا للارتباطات مع قوى العسكريين المتصارعين ، فهذه حركة تمرد أو مؤامرة اجنبية ، وتلك حركة تمرد او حركة وطنية .

- وترجمت هذه المواقف نفسها في استخدام متزايد ومكثف لاساليب القمع والعنف العسكري بين الأطراف المتصارعة في كل دولة ، ونظرا لأن القمع والعنف العسكري يشبه عمل الدائرة الشريرة التي يتحدث عنها علماء الاقتصاد ، فقد استدعى اطراف الصراع المحلي والاقليمي قوى اجنبية علنا وسرا لمزيد من الدعم والتأييد . وفي احيان كثيرة لم تكن القوى الأجنبية في حاجة الى استدعاء ، اذ ان قوانين الحرب الباردة كانت تدفعها جميعا في ارجاء العالم للبحث عن عملاء او وكلاء يسببون القلق الدائم والصدام المزمع لتنافسهم في ساحة الحرب الباردة .

- وفجأة شهد العالم انتهاء الحرب الباردة ثم اختفاء الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الشرقي ، ولم يكن في حسابان دول العالم الثالث انتهاء الحرب الباردة وزوال اعراضها ، وانقطاع امداداتها من السلاح والمعونات الاقتصادية والاختراقات الامنية ، الأمر الذي فرض تغيرا في قواعد المباريات الدولية على المستوى العالمى ، واستوجب قبول التغيير على المستويات الاقليمية والمحلية ولذلك وقعت جميع الأطراف الحكومية والمتمردة سياسيا وعسكريا في منطقة القرن الافريقى وغيرها في حيص بيص .. !!

ونتيجة للوقت المحدود الذى سوف تستغرقه فترة السيولة والتكيف امام اوضاع النظام العالمى ، بدا ان جميع الأطراف على المستوى المحلى والاقليمى تحاول حسم المواقف بالمتيسر او المتبقى لديها من اساليب مثل تغيير العقائد الايديولوجية المعلنة ، أو تكثيف العنف العسكرى ، أو تحويل الصراع السياسى الى صراع مسلح لاختطاف مكاسب سياسية عاجلة . ولكن مثل هذه المحاولات لا تتم في فراغ عالمى كلى ، ذلك لأن بعض الأطراف العالمية المتنافسة في الحرب الباردة السابقة مازالت باقية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية وجوارهم عدد من دول المنطقتين الافريقية والعربية المتحالفة معهم . وترتب على هذا بروز ثلاثة من السيناريوهات يختص كل منها بدولة في القرن الافريقى .

- النموذج الاثيوبى شهد انهيار اداة الحكم والادارة المركزية في اديس ابابا ، وتفكك القوات المسلحة ، وهروب منجستوهايلي ميريام بترتيبات اجنبية الى زيمبابوى ، ودخول قوات الجبهة بقيادة ملس زيناوى الى العاصمة واقامة نظام سياسى مؤقت يطرح مبادئ حق تقرير المصير ، وتوزيع السلطة بين المركز والاقاليم ، ويبشر بالديموقراطية التعددية واقتصاديات القطاع الخاص واليات السوق . كما دخلت قوات الجبهة الاريترية بقيادة السياسى المورقى الى اسمرة بناء على اتفاقيات سابقة مع الجبهة الاثيوبية ، وبدأت اريتريا تشهد اقامة مؤسسات الحكم والادارة وتنظيم الحياة المجتمعية الجديدة تمهيدا لاستفتاء شعبى يتم في بحر سنتين على اساس حق تقرير المصير واستقلال اريتريا . كما قامت العاصمتان - اديس ابابا واسمرة - بعقد اتفاقية تختص بتنظيم المصالح المشتركة والأمن المتبادل واستخدام الموانئ وطرق المواصلات .

- النموذج الصومال شهد تقدم المعارضين المسلحين نحو العاصمة مقديشو وحصارها ، الأمر الذى استدعى هروب الرئيس السابق سياد برى وتفكك القوات المسلحة ، وانهيار ادارة الحكم والادارة المركزية ، وانتشار القتال المسلح في جميع انحاء الدولة على مستوى محلى وقبائلى ، ونظرا لأن المعارضة المسلحة لم تتفق على شكل الحكم وتوزيع المناصب في العاصمة المركزية ، فقد حدث الانقسام والقتال فيما بين فصائلها ، وطالب كل قائد

مدنى أو عسكري بحقه في تسلم الحكم وإدارة شؤون البلاد . واحتكم الجميع إلى السلاح . ونتيجة لهذا التدهور المستمر والعنف المسلح المنتشر في البلاد ، سارع زعماء شمال البلاد - الصومال البريطاني سابقا - إلى إعلان استقلال أقليمهم في دولة جديدة ، وطلبوا الاعتراف الدولي على أساس قيام حكومتين ودولتين في إطار الأمة الصومالية .

- النموذج الجيبوتي كان يشهد صراعا سياسيا مكثفا بين شعبى العيسى والعفر اللذين يكونان الدولة ، ونتيجة للتفكك العام الذى انتشر في منطقة القرن الأفريقى ، بدأ تفكير العفر للدخول في مواجهة عسكرية مع الرئيس حسن جولييد وشعب العيسى في داخل الدولة ، وساعد على انتشار هذا التفكير ان شعب العفر له امتدادات قبلية موجودة في اثيوبيا وفي اريتريا ، وان العفر الاثيوبيين والاريتريين كانوا يحملون السلاح ويقاقلون في الفترة السابقة على جانبى الصراع في داخل كل دولة مجاورة لجيبوتي . ولهذا اندلع القتال وانتشر العنف المسلح في البلاد ، ولكن وجود فرنسا في جيبوتي ومصالحها العسكرية في المنطقة لم يسمح للمواجهة المسلحة بأن تتحول الى نموذج اثيوبيا او نموذج الصومال ، فدعت الى تغيير وتعديل النظام السياسى عن طريق المفاوضات والحوار ولإقامة ديموقراطية تعددية تسمح بتعدد الأحزاب واقتسام السلطة عن طريق الانتخابات . وقد أعلن أطراف النزاع - الحكومة والمعارضة - قبول الرأى الفرنسى ولكن مازالت اجراءات وقواعد التطبيق تنتظر نتائج المفاوضات المستقبلية .

- النماذج الثلاثة المطروحة تخضع لاحتمالات متنوعة ، فهناك أطراف وطنية متصارعة في داخل كل دولة ، وهناك أطراف اقليمية متنافسة في المنطقتين الأفريقية والعربية ، وهناك أطراف اجنبية ذات مصالح في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا . وهناك نقاط كثيرة للاتفاق او الاختلاف ، وهناك أحداث متوقعة أو طارئة في بحر السنتين او السنوات الثلاث القادمة ، وهى الفترة الزمنية المعلنة او المتوقعة حاليا لإتمام التسويات وترتيب الأوضاع في دول المنطقة بوجه عام .

وبذلك يكون السؤال المطروح هو :

الى أين ينتشر فعل المتغير ؟

وماذا يبقى من الثوابت ؟

وتستحق الأحداث والاحتمالات المتابعة والتحليل طوال الفترة القادمة حتى تظهر الاجابة الكاملة على السؤال المطروح .

النزاع المسلح في جيبوتي

- تواجه عملية التحول الديمقراطي في جيبوتي مأزقا ، فقد تحول العمل السياسى المتغير الى نزاع مسلح بين الحكومة والمعارضة ، وتحاول السياسة الفرنسية ان تجد له مخرجا وليست فرنسا هي الطرف الخارجى الوحيد فى الاتصالات بين اطراف النزاع ، فهناك اثيوبيا واريتريا وبعض الدول العربية ، وليست هذه الاطراف على رأى واحد ، وانما تتنوع السياسات بشأن التصور المستقبل للبلاد ، وصياغة علاقات القوى المتبادلة بين مواطنى الدولة المنتمين الى قبائل وشعوب العيسى والعفر والاقليات الصومالية واليمنية .

- ترى السياسة الفرنسية ان الاحداث الجارية فى البلاد هي نزاع داخلى ، وليس غزوا خارجيا يستلزم تطبيق نصوص اتفاقية الدفاع المشترك المعقودة بين جيبوتي وفرنسا ، وانها تعمل لتطويق النزاع المسلح وتدعو الحكومة والمعارضة الى الجلوس على مائدة الحوار بدون قيد أو شرط مسبق ، بهدف الاتفاق على صياغة دستور ديموقراطى متعدد الاحزاب ، وبناء النظام السياسى على اساس توزيع السلطات والمناصب السياسية والادارية العليا بين شعب العفر وشعب العيسى . ويساند الجهود الفرنسية فى هذا الاتجاه بقايا الميراث الفرنكوفونى ، ووجود القاعدة العسكرية التى تضم حوالى اربعة الاف من العسكريين الفرنسيين ، والتى تمثل قاعدة اقتصادية هامة فى اوضاع اقتصاد جيبوتى ، كما انها تمثل موقعا استراتيجيا لحماية المصالح الفرنسية فى المنطقة والمحيط الهندى .

- وترى الحكومة ان الاحداث الجارية فى البلاد هي غزو مسلح تقوم به قوات مسلحة من شعب العفر المقيم فى اثيوبيا واريتريا ، وان الغزو المسلح يلقي دعما ومعاونة من شعب العفر الموجود فى جيبوتي ، وان فرنسا ترفض تطبيق اتفاقية الدفاع المشترك ، وكذلك تقوم الحكومة باعلان التعبئة العامة وتحريك جيش جيبوتى للقتال ضد المهاجمين وضد مناطق الدعم والمساعدة التى تقدم لهم من داخل البلاد ، وانه على الرغم من ان بعض المسؤولين الكبار فى الحكومة يرون ان فرنسا تساعد وتدعم حركة المعارضة ، الا ان الرئيس حسن جولييد اصدر مرسوما فى يناير ١٩٩٢ بتشكيل لجنة لصياغة مشروع دستور جديد ، كما اعلن استعداد الحكومة للحوار مع المعارضة بشرط توقف

القتال وانسحاب قوات الغزو الخارجى ، وتجريد جبهة المعارضة من السلاح ، والاتفاق على تعريف وتحديد من هو المواطن فى الدولة ، وذلك بسبب تدفق الاف من اللاجئين والمشردين من العفر والصوماليين الى جيبوتى نتيجة للحروب الاهلية التى شهدتها اثيوبيا واريتريا والصومال فى السنوات الاخيرة . - وترى المعارضة ان استقلال الدولة عام ١٩٧٧ تم على اساسين : الاول هو التحالف السياسى بين العفر والعيسى فى حركة وطنية موحدة ، تولت السلطة فى ظل الاستقلال على اساس اقتسامها بين رئيس جمهورية من العيسى ورئيس وزراء من العفر ، والاساس الثانى هو الانضمام للجامعة العربية كضمان ضد المطالب الاثيوبية والمطالب الصومالية المتناقضة باعتبار جيبوتى ارضا من اراضى كل من الدولتين ، ولكن تطورات الاوضاع بعد الاستقلال ادت الى انهيار التحالف السياسى وسيطرة شعب العيسى على ادوات ومؤسسات الحكم التنفيذية والعسكرية واجهزة امن الدولة ، وتحولت البلاد الى حكم الحزب الواحد مع حظر نشاط الاحزاب والمنظمات السياسية المعارضة ، وان حكومة الحزب الواحد تحولت الى حكم القبيلة الواحدة التى ينتمى اليها رئيس الجمهورية . كما ان جبهة المعارضة الحالية ليست فقط حركة اعادة النظر فى النظام الجيبوتى (ارود) وانما هى جبهة عريضة تشمل الاحزاب والمنظمات السياسية والشخصيات العامة من الوزراء واعضاء البرلمان السابقين من شعب العفر وشعب العيسى . ويجمع بينهم الرأى ان الحكومة لا تريد السير فى طريق الحل السلمى للنزاع الداخلى ، وان المعارضة لا تدعو الى الانفصال او تقسيم الدولة ، وانما تطلب عقد مؤتمر وطنى بعد حل البرلمان الحالى ، وتريد اصدار دستور جديد واجراء انتخابات حرة متعددة الاحزاب ، واحترام حقوق الانسان ، وان المعارضة لديها شكوك وعدم ثقة فى مبادرات الحكومة بشأن الموقف .

- وتهتم اثيوبيا بتطورات الاوضاع فى جيبوتى ليس فقط للجوار الجغرافى والقربايات القبلية بين شعوبها وشعب العفر وشعب العيسى ، وانما ايضا بسبب خط السكك الحديدية بين اديس ابابا وجيبوتى واهميتها فى تجارة الترانزيت ، وتتفق اثيوبيا مع الحكومة فى ضرورة تطويق النزاع من خلال الحل السلمى ، كذلك الدعوة الى عقد مؤتمر لدول القرن الافريقى لبحث المشكلات المشتركة ، وقد اتفق الجانبان على تشكيل فرق امنية لمراقبة الحدود وضمان امن السكك الحديدية ، وايضا تشارك الحكومة المؤقتة فى اريتريا فى الاعداد بالموقف ، لاسباب الجوار الجغرافى والامتدادات القبلية ، وترى ان السياسة الفرنسية تساند هذه الاضطرابات المسلحة بهدف زعزعة الاستقرار فى اثيوبيا واريتريا ، كما ان فرنسا تتعاطف مع الدعوة لتجميع شعب العفر فى

دولة واحدة تتم على حساب إعادة رسم الخريطة السياسية في القرن الأفريقي وفقاً لتصورات استعمارية .

- أما الصومال فهي تعيش في مأساة الانقسام والقتال الداخلي في الجزء الجنوبي من البلاد ، إلا أن وسائل الاعلام تشير الى أن جمهورية شمال الصومال (صومالييلاند) تدعم موقف الحكومة ضد المعارضة ، ومن ناحية ثانية فإن بعض الدول العربية ذات الاهتمامات بالمنطقة تدعم الحكومة في موقفها لتطويق النزاع وتنادي بالحل السلمي واستقرار الاوضاع . وبالنسبة لجامعة الدول العربية فهي تبذل الجهود للتوصل الى الحل السلمي للنزاع الجارى في الدولة .

- ومع ذلك فالموقف لا يبدو قريباً من الانفراج ، وأنه لا بد لطرفي النزاع المسلح من تقديم تنازلات أو تغيير المواقف والشروط من أجل التوصل الى موقف وسط يفتح الطريق الى الحل التفاوضي السلمي للنزاع .

اجتمع الأصدقاء

فى أديس أبابا

● فى السياسة الدولية لاتعيش صداقة دائمة ، أو عداوة دائمة انما تعيش وتستمر المصالح للدول . ويصدق هذا القول على المؤتمر الذى انعقد فى اديس ابابا يومى ٨ و ٩ ابريل ١٩٩٢ ، وحضره رؤساء اثيوبيا والسودان وجيبوتى وكينيا واريتريا ، وشارك فى أعماله اطراف من خارج منطقة القرن الافريقى يجمع بينها الاهتمام بشئون الاغاثة واللاجئين والمعونات ومكافحة المجاعة والجفاف : وهم مندوبون من منظمات الامم المتحدة ومن الدول المانحة للمعونات وهى الولايات المتحدة الامريكية ودول الجماعة الاوروبية ، ومن منظمات وهيئات الاغاثة الانسانية والمسيحية فى اوروبا وامريكا . وتطلق الامم المتحدة على هذا الاجتماع قمة الانسانية فى القرن الافريقى ، وتشير بياناتها الى وجود ٢٢ مليون انسان فى المنطقة يتعرضون لخطر الموت جوعا وانتشار الامراض والابوة بينهم ٧ ملايين من المشردين الذين يعيشون بعيدا عن موطن اقامتهم الاصلى ، والى اكثر من مليون لاجئ عبروا الحدود السياسية هربا من النزاعات المسلحة فى المنطقة .

● ان النظرة الشاملة لاهداف المؤتمر ومستوى المشاركة فيه ، وتحديد الاطراف التى غابت عنه ، تدعو إلى التأمل والتفكير ليس فقط فى الاهداف المعلنة التى بحثها الاجتماع واصدر قراراته بشأنها ، وانما فيما تقصص عنه مؤشرات المستقبل بشأن التصورات والترتيبات الاقليمية بين دول القرن الافريقى .

● والملاحظة الاولى هى ان الامم المتحدة لم تستثمر وجود منظمة ايجاد التى تجمع دول القرن الافريقى منذ عام ١٩٨٦ وهى الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر وتضم دول السودان واثيوبيا والصومال وجيبوتى وكينيا . وقد سجلت هذه المنظمة نشاطا ايجابيا على المستوى الفنى للتعاون وحصلت على دعم الدول المانحة للمعونات فى صور مشروعات شتى ، كما سجلت نجاحا على المستوى السياسى عام ١٩٨٨ على هامش اجتماعها السنوى اذ تم توقيع اتفاقية انتهاء الحرب بين الصومال واثيوبيا واعادة العلاقات بينهما ، وفى عام ١٩٩٠ على هامش اجتماع قمة منظمة الوحدة الافريقية وقعت هذه الدول على اتفاق للسلام العام فى المنطقة يدعو الى انتهاء النزاعات الاقليمية والحدودية ،

والى البحث عن وسائل سلمية لحل النزاعات المسلحة في داخل دول المنطقة .
● ولكن اختارت الامم المتحدة شكلا تنظيميا اخر يجمع بين رؤساء هذه الدول منضمين اليها اريتريا وبين ممثلي حكومات ومنظمات انسانية اوروبية وامريكية تهتم وتمارس شئون المعونات والاغاثة . وهذا الشكل تتم فيه مشاركة الاطراف على قدم المساواة بهدف التوصل الى ترتيبات على مستوى المنطقة بدلا من العمل الميداني الحالي في داخل كل دولة على حدة . ولقد تحقق هذا الهدف الذي يحظى بدعم الدول المانحة فصدرت القرارات التي تنص على وجوب التنسيق على المستوى الاقليمي ، وان تتم مواجهة مشكلات وتعقيدات النقل والتوزيع من خلال عمل جماعي ومشترك بين جميع الاطراف ، وذلك بإنشاء هيئة تنسيق اقليمي للاغاثة والمعونات المقدمة ، وقد تشكلت لجان فنية لوضع ترتيبات التنفيذ والمتابعة .

● والملاحظة الثانية هي غياب الصومال وهو دولة بها الكثير من مشكلات الاغاثة وماسي اللاجئين ، والتفسير هو انه تم الاتفاق بين المشاركين مسبقا على عدم توجيه الدعوة للصومال ، بسبب الصراع السياسي والعسكري القائم في جنوب وشمال الصومال ، ولأن حضور أى طرف من بين المتنازعين هناك سوف يفسد معادلة التهدة ووقف اطلاق النار التي تجرى هناك من خلال الامم المتحدة المتحدة وبمعاونة منظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وقد ثبت من قرارات الاجتماع أن قضايا الصومال طرحت في النقاش ، وأكد المجتمعون انه اذا لم يحل هذا الوضع المأساوي فان جميع جهود التهدة ومكافحة الكارثة الانسانية في القرن الافريقي لن تنجح ، ولذلك قرر المؤتمر تشكيل لجنة عليا لشئون القرن الافريقي برئاسة الرئيس الاثيوبي وتتولى مسئولية تسوية النزاع في الصومال .

● ويرى بعض المحللين ان هذا القرار يعطى مشروعية دولية لانشاء تجمع اقليمي من دول القرن الافريقي لتسوية الوضع الصومالي¹ ، وإن هذا الترتيب الاقليمي سوف يحظى بأسبعية على أى ترتيب اخر سبق الاتفاق عليه بشأن التسوية ، خاصة ان الترتيبات والجهود الاخرى بها اطراف ودول من خارج منطقة القرن الافريقي وبهذا الترتيب يمكن استبعاد هذه الاطراف والدول ، ويصبح هذا الترتيب الاقليمي هو النواة او واسطة الاتصال بين الدول المانحة والامم المتحدة وبين المنطقة فيما يتعلق بالمشكلة الصومالية .

● والملاحظة الثالثة هي غياب او عدم حضور عدد من الدول والمنظمات التي لها اهتمام ومشاركة فيما يتعلق بموضوعات القرن الافريقي ومشكلاته ، مثل

مصر ودول الجزيرة العربية وجامعة الدول العربية - والتفسير هو انه لم توجه اليها الدعوة أصلا للمشاركة ، كما ان المنظمات الانسانية والاسلامية في العالم العربى والعالم الاسلامى لم يرد لها ذكر في القرارات والقرتبيات الخاصة بالتعاون والتنسيق الاقليمى في ميدان الاغاثة .

● والملاحظة الاخيرة : اليس المؤتمر - شكلا رموضوعا - يحتاج الى التأمل والتفكير ؟

المواقف والمصالح في القرن الافريقي

بانتهاه الحرب الباردة بدأت تتخلق وتتوالد شبكة العلاقات الجديدة في الخريطة السياسية للقرن الافريقي ، وبانعقاد مؤتمر القمة الانسانية في اديس ابابا ، ثبتت الرؤية على النحو التالي :

● الدول المانحة وهي الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وانجلترا وايطاليا اكدت مواقفها بالربط بين سياسة تدفق المعونات والدعم وبين قبول التحول الديمقراطي وحقوق الانسان وحماية الاقليات ، وتتضح الاستجابة لهذه المبادئ من معالم التطور السياسي الذي تشهده اثيوبيا وجيبوتي وكينيا ، كما اعلنت اريتريا انها سوف تلتزم بمبادئ النظام الديمقراطي في دستورها الجديد بعد الاستفتاء على حق تقرير المصير ، اما السودان فيمثل حتى الان حالة فريدة في هذا التجمع بالنسبة لقضايا النظام السياسي والحرب الاهلية في الجنوب ، ولكن علينا الانتظار والمتابعة لما سوف تسفر عنه نتائج الاتصالات الدائرة مع الولايات المتحدة الامريكية ، وفي الوقت نفسه تتطور الاحداث والاضاع في السودان على مستويين :

الاول هو الانتصار العسكري الذي تحرزه القوات المسلحة ضد قوات المتمردين في الجنوب ، والثاني هو الانشقاقات التنظيمية والفكرية التي حدثت في صفوف المعارضة الجنوبية من عسكريين ومدنيين ، وخاصة منذ اصدار اعلان ادير الذي طرح ثلاثة بدائل للحل وهي الفيدرالية في اطار دولة ديموقراطية علمانية ، او الكونفدرالية بين دولتين ، او حق تقرير المصير بالاستفتاء حول الانفصال .

واما الصومال فقد تم بحث اوضاعه الراهنة على الرغم من غيابه ، وذلك لكونه الرجل المريض والذي هو ليس حيا يرجى او ميتا يرثى .

● كان هدف كل من الدول الافريقية المشاركة في المؤتمر هو تحقيق مكاسب تتراكم من خلال تنمية مركزها التفاوضي على المستويات الوطنية تجاه المعارضة ، او على المستويات الاقليمية تجاه الدول المجاورة ، او على المستويات العالمية تجاه السياسات الاوروبية الامريكية ، وكل طرف من المشاركين حقق شيئا . كما دارت في الكواليس وعلى هامش الاجتماع محادثات سياسية غير

معلنة ، وتشير وسائل الاعلام الى حضور بعض القيادات السياسية والعسكرية لحركات المعارضة في بعض الدول المشاركة . وسوف يتقضى بعض الوقت قبل معرفة نتائج هذه المحادثات والاتصالات .

● مبدأ التجمع الاقليمي لدول القرن الافريقي اصبح مقبولا من جميع الاطراف الافريقية والاوربية الامريكية . فقد انتهت معارضة دول حلف الاطلنطي لفكرة انشاء اتحاد او تنظيم اقليمي في المنطقة ، وهي المعارضة التي ادت الى فشل الاقتراح الكوبي السوفيتي في مارس ١٩٧٧ لانشاء اتحاد فيديرالى يجمع اثيوبيا والصومال واليمن الجنوبي ، والملاحظ ان الرؤية المعاصرة لتحديد المنطقة تستبعد الارتباط التنظيمي مع دول تقع على البحر الاحمر وهي اليمن والسعودية ومصر . والمقتطفات التالية توضح الآراء حول تحديد المنطقة واهداف ومستوى الارتباطات :

- الرئيس البشير : ينبغي التوجه والتجمع لدول القرن الافريقي ، وان نتجاوز الحدود الجغرافية من اجل تكامل سياسى واقتصادى يوظف لمصلحة شعوب هذه الدول .

- الرئيس زيناوى : جميع الاطراف على اقتناع تام بان خلافات النظم السياسية هي ثانوية ، وان مصالح شعوب القرن الافريقي هي مبدئية ، والاتفاق تام على توظيف الطاقات والجهود لوضع المنطقة على طريق الامن والاستقرار والسلام .

- الرئيس افورقي : ان استقرار وامن اريتريا لاينفصل عن الاستقرار والامن في دول القرن الافريقي .

- الرئيس جولييد : ان المشكلات الامنية والسياسية والاقتصادية لدول المنطقة هي سبب ظهور مشكلات اللاجئين والنزاعات المسلحة ، وسوف تبحث القمة هذه الامور لوضع حلول دائمة للمشكلات والنزاعات في منطقة القرن الافريقي .

● سبق ان عقدت دول القرن الافريقي فيما بينها اتفاقيات في ميادين الامن والتجارة والاقتصاد والطيران وانتقال المواطنين والمشروعات المشتركة في مناطق الحدود ، وهذا غير التكيف الملحوظ في الزيارات المتبادلة والتفاعلات الثقافية والاعلامية .

● يتضح القبول المسبق من جانب جميع المشاركين لنتائج الاستفتاء في اريتريا والمحدد له ابريل ١٩٩٣ . والشواهد ظاهرة من افتتاح المكاتب التمثيلية في عاصمة اريتريا ، وحضور الرئيس افورقي على مستوى الرؤساء ، كما عقدت اثيوبيا مع اريتريا اتفاقيات في مجالات الامن وتجارة الترانزيت وانتقال الافراد ، واعتبر ميناء عصب منطقة تجارة حرة .

- تراجع الدول الأوروبية الأمريكية السياسات والاستراتيجيات الامنية التي سبق تنفيذها ايام الحرب الباردة ، فقد اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية انها سوف تنسحب من القواعد والتسهيلات البحرية في موانئ الصومال وكينيا وجيبوتي ، كما انها لن تطالب باعادة تشغيل قاعدة الاتصالات الجوية في اثيوبيا ، وتفيد الانباء ان فرنسا تدرس وتقيم احتياجاتها الواقعية لوجود عسكري وبحري في جيبوتي بعد انتهاء الحرب الباردة .
- حصيلة الاجتماع تعطى السياسة الاثيوبية مركزا ادبيا هو الاول بين متساويين ، وسوف تعمل اثيوبيا على تنمية هذا المقام ، واستثماره على المستوى الداخلى والاقليمى .
- هكذا تمت جولة في المباراة السياسية الدائرة في القرن الافريقى ، فاز المشاركون فيها بالجوائز والمغانم ، ولايبقى للغائبين عنها الاالتفكير والتدبير حتى الجولة القادمة .

آلام المخاض وترقب الميلاد في القرن الاقريقي

تقول التصورات المعلنة بشأن مستقبل دول القرن الاقريقي ، أن ١٩٩٢ هو عام المخاض ، وأن عام الميلاد هو ١٩٩٣ . ولذلك اجتشد في المنطقة من المواطنين والأجانب ألف الف حكيم وخبير ، من رجال السياسة والأغاة ، ومن المستشارين في شئون النزاعات المسلحة . والتسويات بالطرق السلمية والمفاوضات . وفي أعماق مجريات الاحداث يظهر فعل الوسائل الخفية مثل ذهب المعزوسيه ، أو العصا والجزرة ، ويستمر صراع السياسات المحلية والاقليمية والعالمية قائما ، اذ يبغى كل طرف ضبط ميزان القوى ، وبناء صرح التوازنات لصالحه ، أو لغير حسابات ظافسيه .

● جيبوتي : توصلت المساعي الفرنسية الى قبول الحكومة والمعارضة وقف إطلاق النار . وتفصل القوات الفرنسية الى قبول الحكومة والمعارضة وقف إطلاق النار . وتفصل القوات الفرنسية بينهما ، وأعلنت الحكومة عن تعديلات بالدستور لاقرار التعددية الحزبية وحرية الصحافة وتغيير نظام الانتخابات والعفر عن المعتقلين ، وقامت بإنهاء الحصار الاقتصادي عن مناطق العفو في شمال البلاد ، وطبقا للدستور الجديد سوف تجرى انتخابات البرلمان هذا العام ، ثم انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٣ . وقد قبلت المعارضة الاتفاق ، ثم أعلنت أخيرا عن تراجعها وعدم الالتزام بوقف إطلاق النار حيث أن مقترحات الحكومة أقل من المطلوب . وعلى الرغم من ذلك فمازالت الساحة السياسية ساكنة .

● كينيا : اثمرت ضغوط الدول المانحة للمعونات في تغيير موقف الرئيس والحزب الحاكم بقبول التعددية الحزبية وافر البرلمان التعديل الدستوري المطلوب وتشكلت الأحزاب السياسية وأطلق سراح المعتقلين ثم ساد البلاد جو من التعبئة السياسية والاثارة بين المعارضة والحكومة وتبادل الجانبان الاتهامات عقب اندلاع القتال بين القبائل في غرب ووسط البلاد ، ولهذا أعلنت الحكومة حالة الطوارئ ثم تراجعت عنها بعد شهر ، وأخيرا أعلن أن الانتخابات البرلمانية سوف تجرى في موعد لن يتأخر عن مارس ١٩٩٣ .

● اثيوبيا : حددت الحكومة المؤقتة برنامجها الذى قبلته القوى السياسية في البلاد . وهو اقامة نظام فيديرالى على اساس الديمقراطية التعددية ، وبناء اقتصاد جديد ، ومنح الحكم الاقليمى للقوميات مع تقسيم البلاد الى ١٤ مقاطعة (باستثناء ارتيريا) وتم حل الجيش والبوليس الموريتاني عن العهد السابق وتمارس قوات الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب اثيوبيا مسئولياتها لحين انشاء مؤسسات عسكرية جديدة . وقد تمت المرحلة الاولى من الانتخابات المحلية ، وسوف تجرى في الشهر القادم انتخابات المقاطعات لاقامة الحكومات الاقليمية ومن المقرر اجراء انتخابات البرلمان الفيديرالى ورئاسة الدولة في عام ١٩٩٣ وتواجه الحكومة تعقيدات ومشكلات مع بعض المنظمات السياسى مثل انصار العهد السابق وبعض القوميات مثل العفر والاورومو وقد سبق ان عقدت الحكومة مع جبهة تحرير الاورومو اتفاقا بشأن الحكم الذاتى الاقليمى بعد الانتخابات . ولكن في داخل قومية الاورومو تتنافس خمسة تنظيمات سياسية وفشلت محاولات التنسيق او التعاون بينهما ، وفي شهر ابريل ١٩٩٢ حدث صدام مسلح بين قوات الجبهة الحاكمة وقوات جبهة تحرير الاورومو وكاد يتحول الى حرب اهلية الا ان الطرفين توصلا الى اتفاق لوقف اطلاق النار وترتيبات اخرى ، وتم الاتفاق باشراف سفارة الولايات المتحدة الامريكية في اديس ابابا .

● ارتيريا : تواصل الحكومة المؤقتة ترتيب الاوضاع والعلاقات على مستويين الاول توثيق وتنمية العلاقات مع السودان واثيوبيا واليمن والدول الاوروبية الامريكية . والثانى بناء مؤسسات الحكم والادارة في ميادين التعليم والقضاء والاقتصاد والشرطة كما ان لديها القوات المسلحة التى تعتبر من اقوى الجيوش في المنطقة واعلنت الحكومة ان مشروع دستور الدولة سوف يطرح على الجمعية الوطنية بعد الاستفتاء على حق تقرير المصير في ابريل ١٩٩٣ وسوف ينص على الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان والاقليات ومع ذلك تواجه الحكومة تعقيدات ومشكلات العلاقة مع الفصائل الارتيرية الاخرى التى لا تشارك في الحكم ، كما رفضت الحكومة مقترح تشكيل حكومة بائتلاف وطنى او عقد مؤتمر قومى لبحث مستقبل البلاد ، ولم تتوصل الحكومة الى حل مشكلة عودة اللاجئين حتى الان مع الامم المتحدة ، وفي نفس الوقت تطلب اشراف الامم المتحدة على الاستفتاء .

● السودان : حققت القوات المسلحة السودانية انتصارات متوالية على المتحربين وبسطة سلطتها على مناطق ومدن في الجنوب وقد سبق ان مهدت الحكومة لاتمام هذا الاجراء العسكرى بعدد من الخطوات السياسية في الداخل والخارج . فقد اقرت ثلاثة مبادئ اساسية لبناء مستقبل السودان وهى عدم التراجع عن قوانين الشريعة ورفض الديمقراطية التعددية واختيار

النظام الفيدرالى كما عقدت عددا من الاتفاقيات مع دول الجوار الجعراى لمنع المساعدات والدعم لنشاط المتمردين وحظرت نشاط منظمات الاغاثة بتهمة معارضة المتمردين ولكن سمحت اخيرا بعودة نشاطهم بعد السيطرة على مناطق الجنوب ، افادت الانباء ان هذا الاجراء قد تم بعد لقاء الرئيس البشير وبائب مساعد وزير الخارجية الامريكية على هامش اجتماع القمة الانسانية في اديس ابابا . ومن ناحية ثانية استثمرت السياسة السودانية بنجاح الخلاف الدموى العميق الذى يشب بين صفوف المتمردين منذ اغسطس الماضى بعد انشقاق مجموعة اكول ومشار (مجموعة الناصر) وترى هذه المجموعة الانفصال وقيام دولة جنوبية كاملة السيادة واتحاد كونفدرالى مع شمال السودان وقد اثرت هذه الدعوة في موقف جرانج تجاه مستقبل السودان فاعلن عن تعديل في موقفه وهو ان الحل الفيدرالى يجب ان يكون في اطار سودان موحد علمانى ديموقراطى واذا لم يتحقق هذا المطلب فسوف يعمل من اجل كونفدرالية بين دولتين مستقلتين تأسيسا على حق تقرير المصير .

وقد أشار اعلان ادير سبتمبر (١٩٩١) الذى صدر عن تجمع للمثقفين الجنوبيين الى هذه الخيارات الثلاثة « وتأسيسا على ان التقسيم بات حتميا بسبب عدم قابلية الحكومة للتفاوض على الطبيعة الاسلامية للدولة وفرض الشريعة نظاما قانونيا واخيرا اعلنت الحكومة ان الانتصار العسكرى ليس هو الحل وانما هو خطوة نحو الحل السياسى التفاوضى ولهذا تجدد الحديث بوساطة الرئيس بابا نجيدا لعقد مائدة مستديرة تجمع اطراف النزاع المسلح بالسودان وهذا العرض ليس جديدا فقد سبق اكثر من مرة ترتيب انعقاد المفاوضات في نيجيريا ولكن تأجلت الاجتماعات لاسباب منوعة وتقيد الانباء ان موعد الاجتماع المتوقع هو خلال شهر مايو ١٩٩٢ ومن قبل كانت هناك اشكاليات مثارة حول موضوعات جدول الأعمال وتحديد الاطراف المشاركة والاطراف التى تحضر بصفة مراقب .. الخ ، وسوف نرى تطور الأحداث والاتصالات .

- الصومال : الكارثة مستمرة اذ يتقاتل ثلاثة اطراف في جنوب البلاد ويتقاتل طرفان في شمال البلاد ، وتعمل الأمم المتحدة لانشاء وجود لها بالعاصمة لتقديم الاغاثة والمعونات
- أخيرا : كيف ستكون الخريطة السياسية للمنطقة ودولها عام ١٩٩٣ ؟

خريطة الموازين في أبوجا

قبل اطراف النزاع المسلح الثلاثة في السودان مقترحات الرئيس بابا نجيدا لحضور اجتماع في عاصمة نيجيريا يوم ٢٤ مايو الحالي للتفاوض للتسوية السلمية للحرب الاهلية الدائرة منذ ١٩٨٣ . وينعقد الاجتماع تحت مظلة الوحدة الافريقية التي يتولى رئاستها حاليا الرئيس بابانجيديا .

● ميزان التنسيق والتفاعل : يقوم الرئيس بابا نجيدا بأدوار الرئاسة والتنسيق وضبط التفاعل والايقاع وإحلال العقد بين اطراف التفاوض ، وكذلك مع الأطراف الاجنبية ذات التأثير في تهينة جو التفاوض والدعوة للتسوية السلمية ، وهو يعرف أن بدء العملية واطلاق ديناميات التفاوض يستلزم الوقت والنفس الطويل ، وبين يديه أوراق وتصورات عديدة تولدت عن دراسة نتائج الاتصالات والمقترحات السابقة مثل مبادرة الرئيس أوباسانجو ، ومحادثات نيروبي تحت رعاية الرئيس كارتر وماتلاها في ندوة اطلانطا ، واخيرا المباحثات التي دارت على هامش اجتماع القمة الانسانية في اديس ابابا بين الحكومة وممثل جرانج الذين دعتهم اثيوبيا للحضور ، ومن ناحية ثانية فإن تجربة نيجيريا تمثل صورا ونماذج متنوعة يجد فيها كل من اطراف التفاوض جانبا يعطى أملا او دعما لصالحه ومواقفه ، فقد عرفت نيجيريا حكم العسكر والحرب الاهلية والدعوة للانفصال ، ثم التسوية السياسية التي أدت لقيام جمهورية اتحادية ، وتمت صياغة دستور يوزع السلطة والثروة بين الولايات ، واعدت تقسيم نيجيريا مرارا حتى ارتفع العدد من (٣) ولايات الى (٣٠) ولاية في العام الحالي ، كما استوعبت نيجيريا القوات الانفصالية بعد الحرب الاهلية في القوات المسلحة للدولة ، وفي نيجيريا عدد متنوع من الاديان السماوية والمعتقدات الروحية الافريقية واللغات والاصول الاثنية ، وفيها حركات اصولية ناشطة . وحتى اليوم تمارس الحكومة عملها بإدارة هذه الازمات .

● ميزان الحكومة السودانية : للمرة الثانية في تاريخ السودان الحديث تفلح حكومة العسكر بالتعاون مع وسيط خارجي في اللقاء على مائدة المفاوضات مع اطراف النزاع المسلح للتسوية السلمية لقضية الجنوب ، وكانت المرة الاولى في

اديس أبابا حيث تم عقد اتفاقية التسوية السياسية وإقرار الحكم الذاتي الاقليمي عام ١٩٧٢ . والراضح ان الحكومة الحالية قد استوعبت التجربة السابقة وتطبق دروسها والقياس مع الفارق ، لقد طبقت الحكومة سياسة الهجوم خير وسائل الدفاع وكسبت المباراة ، وبدأت سياسة الهجوم على مستوى الدبلوماسية الاقليمية والعالمية ، واستعملت عددا من المؤسسات وأجرت الاتصالات مع القوى الأجنبية المهتمة بالموضوع ، فضلا عن هذا وثقت علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي خاصة اثيوبيا والدول الأفريقية ذات التأثير ، ثم تحولت الحكومة الى المستوى العسكري فهاجمت وحقق انتصارات واسعة في موسم الجفاف قبل بداية موسم الأمطار في أواخر مايو الحالي . وعلى الجانب الآخر أجادت الحكومة استغلال الخلاف الدموي الذي نشب بين جرانج ومجموعة الناصر ، وأجرت اتصالات مع المجموعة في عواصم اوروبية وأفريقية ، وطبقا لتصريحات الدكتور حسن الترابي أخيرا في لندن ان التفاهم مؤكد بين الجانبين . كما دعمت الحكومة موقفها بتعيين (٧٠) عضوا جنوبيا من مجموع (٣٠٠) عضو بالمجلس الاستشاري أخيرا قبلت المشاركة في المفاوضات مع المتمردين سواء في صورة وفد واحد أو في صورة وفدين .

● ميزان الجيش الشعبي - جرانج : يدخل المفاوضات وطروحاته الفكرية المعلنة كانت السودان الموحد العلماني الفيدرالي الديمقراطي ، لكنه اضاف اليها بعد انشقاق مجموعة الناصر وعلان ادير للمثقفين الجنوبيين - بدلين هما الكونغرالية واستفتاء حق تقرير المصير ، ويتأرجح موقفه العسكري نتيجة للهجوم العسكري الحكومي وانتصاراته في الميدان ، ولكن وسائل الاعلام تشير الى انه أوقف الهجوم وبدأت الخسائر المادية والبشرية تظهر في الجانب الحكومي . ولكن النقطة الهامة في ميزان القوى هي ان الحل العسكري الحاسم ليس في الامكان نظرا لطبيعة الغابات والاحراش ، وانه لا بد للحكومة من تسوية سياسية تقوم على مبدأ الأخذ والعطاء اذا كانت تريد الاحتفاظ بوحدة التراب الوطني السوداني في مقابل توزيع السلطة بين العاصمة والاقاليم وقد أعلن جرانج قبوله لمقترحات نيجيريا وان كان لا يقبل مشاركة مجموعة الناصر بوفد مستقل ، ولكن اعتقد ان رئاسة الاجتماع لديها الكثير من الأمثلة العالمية لادارة مفاوضات بين اطراف متعددة بدون الجلوس متواجهين حول مائدة واحدة للتفاوض والحوار .

● ميزان مجموعة الناصر - اكلول ومشار : هناك اسباب متعددة ومعلنة للانشقاق والذي قادته المجموعة ضد جرانج . لكن ما يتعلق بالموضوع هو طرحهم لمبدأ الانفصال واستقلال جنوب السودان تأسيسا على حق تقرير المصير . وتاريخيا هناك خلافات بين قبائل الدينكا التي ينتمي اليها جرانج

والقبائل الأخرى وخاصة بالمديرية الاستوائية ، وقد تراكمت عليها خلافات سياسية ووظيفية حديثة ، وقد سبق لحكومة السودان عام ١٩٨٣ استغلال هذه الخلافات حينما تراجع جعفر نميري عن اتفاقية ١٩٧٢ وأصدر قراره بإعادة تقسيم الجنوب الى ثلاث مديريات . ومن ناحية ثانية أحدث الانشقاق ضعفا ظاهرا في موقف المعارضة الجنوبية المدنية والعسكرية ، وفشلت كل محاولات التصالح التي قام بها مجلس كنائس كينيا والوسطاء من الجنوبيين والافارقة . كما نستطيع تأكيد ما تم من اتفاق بين المجموعة وممثلي الحكومة في فرانكفورت في يناير الماضي ، ولهذا تناثرت اتهامات في وسائل الاعلام بشأن ما قدمته المجموعة من مساعدات للجيش السوداني في هجومه الأخير الذي وصل للجنوب عبر أراضي اثيوبيا . ولكن المجموعة تنفي هذه الاتهامات .

● ميزان القوى الأجنبية : في عام ١٩٧٢ في مناسبة محادثات اديس ابابا حضر المفاوضات ووقع شهودا على الاتفاقية ممثلون عن امبراطور اثيوبيا ومجلس الكنائس العالمي ومجلس كنائس كل افريقيا ومجلس كنائس السودان . وفي التمهيد لعقد المفاوضات والحل السلمي للقضية في الاجتماع القادم في نيجيريا ، نشير إلى اهتمام اطراف أجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بجوار ما قامت به دول افريقية مثل اثيوبيا وارثيريا . ونشير الى اللقاءات التي تمت بين ممثلي الدول الأوروبية الأمريكية في اجتماع قمة الانسانية في اديس ابابا مع ممثلي فصائل المعارضة واطراف النزاع المسلح في السودان والصومال . كما نشير الى زيارة الدكتور حسن الترابي الى انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية حيث أدى يوم ٢١ مايو بشهادة امام الكونجرس الأمريكي عن موضوع الحركات الاسلامية في شمال افريقيا بناء على دعوة تلقاها من رئيس اللجنة الفرعية لافريقيا التابعة للكونجرس .

ومعنى ما نقول هو أن الأطراف الأجنبية المنوعة التي ستحضر بصفة مراقب في اجتماع ابوجالها اهتمامات ومواقف ، ولها اتصالات بكل الأطراف لاستكمال المعلومات واستطلاع وجهات النظر المختلفة حول هذه النزاعات .

محادثات الأطراف السودانية في ابوجا

○ تحدثت الأطراف السودانية الثلاثة برئاسة نيجرية من ٢٦ مايو حتى ٤ يونيو ١٩٩٢ على مستويين الأول : في قاعات مغلقة بالنسبة للجلسات العامة واللجان الفرعية للشئون السياسية والقضائية وتوزيع الثروة الوطنية ، والثاني عبر وسائل الاعلام حيث حاول كل طرف عرض وجهة نظره ووزع بيانات وعلق على آراء الآخرين ، وعلى الرغم من سخونة الجو السياسي فلم يمتنع عضو من الحضور عن مصافحة الاعضاء الآخرين ، ولم ينسحب وفد من المشاركة في المحادثات ، ولم يتم تنفيذ التهديدات التي اعلنتها الاطراف السودانية قبل اللقاء في ابوجا . ولكن المفاجآت والاثارة الاعلامية حدثت مرتين ، الاولى : في قاعة الاجتماعات عندما توحد الوفدان الجنوبيان في وفد واحد وموقف واحد . والثانية : على مستوى الاعلام عندما وزع وفد الجيش الشعبي (جرانج) مقترحاته لانشاء اتحاد سوداني فيدرالي علماني ديمقراطي تستحق الدبلوماسية النيجرية التقدير لدورها الناجح في التنظيم وادارة الازمات منعا لاجهاض الاجتماع ، لقد اجادت استعمال تقاليد المدرسة البريطانية في مجالات التفاوض لانتقاء وصك الجمل والصيغات الوسطية التي تحتل اكثر من تفسير ثم تمريرها بالقبول من جانب جميع المشاركين ، كما استخدمت للتعريف بجدول الاعمال كلمة المحادثات بدلا من المفاوضات ، والفارق بين المعنيين كبير في اللغة والاعراف الدبلوماسية ، وبذلك تم انضمام مجموعة الناصر للاجتماع ، واجيز جدول الاعمال ، وازيغت كلمة استفتاء الى بنوده ، واخيرا اعيدت صياغة البيان الختامي حتى وقعه جميع الاطراف الحضور في ابوجا ، وهكذا تميزت هذه المحادثات عما سبقها بين ممثلي الجنوبيين وحكومة العسكر في ١٩٨٩ عندما تقابلوا في اديس ابابا وفي نيروبي بوساطة الرئيس كارتير ، ولم يتمكنوا حتى من اقرار جدول أعمال .

عرض كل طرف رأيه ومواقفه بالتفصيل في مواجهة الاطراف الاخرى وتبادل المشاركون الوثائق وعلقوا على وجهات نظر بعضهم البعض ، وقد نشرت وسائل الاعلام ان الحوار قد غطي جميع قضايا وجوانب الحرب الاهلية في السودان ، مثل الاقرار بالتنوع العرقي واللغوي والديني والثقافي في السودان ، وأنه لايمكن حل النزاع الا بأسلوب التفاوض والتسوية السياسية ، وموضوع النص على دين الدولة في الدستور ، وضرورة العمل في اتجاه اجراءات مؤسسية وسياسية للتعامل مع التنوع مسترشدين بالتجربة النيجرية

الفيدرالية ، وقضايا توزيع السلطة بطريقة تضمن التطور السلمي ، وقسمة عادلة للثروة القومية من خلال تشكيل لجنة مشتركة لتوزيع الدخل العام للدولة ، وقضايا اعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب ومشكلات المهجرين واللاجئين ، كذلك نوقش مبدأ وجود فترة انتقالية ينص عليها في اتفاقية السلام ، وذلك لتهدئة المخاوف وبناء الثقة كما ان الطرفين السودانيين سوف يتشاوران مع قيادتيهما بشأن تحديد بنية ونوعية الاجراءات الانتقالية المطلوبة إضافة إلى التأكد من رغبات الشعب المعنى فيما بعد .

وأخيرا تم الاتفاق على استمرار الدور النيجيري حتى بعد انتهاء رئاسة الرئيس بابانجيدا لمنظمة الوحدة الافريقية ، وأن تجتمع الاطراف مرة ث نر . والنتيجة الهامة الآن هي ان كل طرف عنده معرفة كاملة وتفصيلية عن مواقف الاطراف الأخرى ويستطيع أن يتبين بدقة حدود ومستويات الحد الاقصى والحد الأدنى وما بينهما في مواقف الآخرين ، وهذه نقطة أساسية لابد منها لبدية المفاوضات اذ أنها تكشف امام الاطراف الاحتمالات والبدائل والخيارات للاتفاق والمساومة كما تفصح عن امكانيات الربط او الفصل بين النقاط والمواقف طبقا لرؤية كل طرف ولذلك قال الطرف النيجيري ان الخلاف والنقاش كانا ظاهرة طبيعية وأن كل طرف سوداني بعد التشاور مع قياداته سيهوى بتقويض كامل واقتراحات عملية من أجل التوصل لاتفاق سلام . حدث تغير اساسي في موقف الوفدين الجنوبيين (مجموعة توريت ومجموعة الناصر) ، فالاصل منذ يوليو ١٩٨٣ ان الجيش الشعبي يطالب بسودان ديمقراطي علماني فيدرالي ولكن في اغسطس ١٩٩١ انشقت مجموعة الناصر (كول ومشار) لاسباب عديدة منها تغيير مطلب الحركة من السودان الواحد الى حق تقرير المصير واستقلال الجنوب ، وفي ١٢ سبتمبر ١٩٩١ قررت القيادة العليا للجيش الشعبي تعديل الاهداف الى ثلاثة بدائل هي سودان ديمقراطي علماني فيدرالي اوكونفدرالية بين دولتين او حق تقرير المصير والاستقلال ، ولم تقلح الوساطات المتعددة في اعادة توحيد الجانبين او إيقاف القتال بينهما ثم نشب خلاف بينهما قبل التوجه الى ابوجا بسبب اقتراح مجموعة الناصر بقبول فترة انتقالية من الحكم الذاتي في نهايتها يتم استفتاء سكان الجنوب حول تقرير المصير ، وذلك انسجاما مع اتفاق المجموعة مع ممثلي الحكومة في فرانكفورت بقبول فترة انتقالية للحكم الذاتي لم تحدد مدتها وتتم في اطار فيدرالي موسع يليها الاستفتاء ، ولكن جرانج لم يقبل هذا الاقتراح ، واطلق كثيرا من التهديدات ضد مشاركة مجموعة الناصر في محادثات ابوجا ، ولكن بعد بدء الاجتماعات في ابوجا توصل الطرفان الجنوبيان الى اتفاق بتشكيل وفد موحد واتخاذ موقف موحد للمطالبة بالاستفتاء لمنح الجنوبيين حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية سوف تحدد

مدتها بالمفاوضات وأن تشمل منطقة جنوب السودان المديرية الثلاث منضمها إليها مناطق ابيي وجبال النوبا في الغرب وجبال الانقسنا في الشرق ، وكان التفسير المعلن لتغيير الاولويات والمواقف هي تصلب موقف الحكمة بشأن تطبيق هو تصلب موقف الحكومة بشأن تطبيق الشريعة الاسلامية ورفض الدمقراطية التعددية ، وقد ترتب على هذا الوقف الجنوبي الموحد انهيار التحالف القائم منذ عام ١٩٨٩ بين الجيش الشعبي والتجمع الوطني السوداني المعارض لحكومة العسكر في السودان . كذلك انهار التفاهم القائم بين الحكومة ومجموعة الناصر منذ اتفاقهما في فرانكفورت ومن ناحية ثانية يفتح هذا الاجراء الباب لاعادة التفاوض بين الجنوبيين حول باقى قضايا الخلاف بين المجموعتين

وتزامن مع المحادثات في ابوجا اعلان مواقف وسياسات من جانب بعض الدول وتشير الى موقف مصر التي اعلنت حرصها على سيادة السودان وسلامته الإقليمية ووحدة اراضية وحذرت من اى محاولة لتقسيمه او فتتت ترابه الوطنى ، وكانت نيجيريا قد اعلنت خلال المباحثات انها ليست مكانا للتفاوض على تقسيم السودان او اى دولة افريقية اخرى .

اما الولايات المتحدة الامريكية فقد اعلنت انها لاترغب في اتخاذ موقف نهائى من القضايا الاساسية في داخل السودان ، وانا سوف تقبل بما يتفق عليه الاطراف المتفاوضون في ابوجا ، بما في ذلك حق تقرير المصير والانفصال في اطار ديمقراطى تتفق عليه هذه الاطراف ، ولكنها لن تتخذ موقفا رسميا بالدعم او الترويج لمبدأ الانفصال . وهذا الموقف الامريكى الجديد يذكرنا بالمباحثات التي جرت في العام الماضى بين فرنسا وامريكا بشأن التنسيق بينهما في مجال نشاط شركات البترول في افريقيا ، وتقديم المعونات الى جنوب السودان ، ومقترح فرنسى بتأييد قيام دولتين منفصلتين في السودان ، ولكن وزارة الخارجية الامريكية في ذلك الوقت رفضت تأييد مقترح الانفصال ، ودعمت وحدة اراضى السودان في اطار فيدرالى .

واعتقد ان الموقف الامريكى الجديد هو رسالة الى الاطراف السودانية تطلب من الحكومة ابداء المرونة اللازمة لاتمام التسوية السياسية ، ويحذر الجنوبيين من اتخاذ قرار الانفصال من جانب واحد ويذكر الاطراف جميعا بالدور السياسى الامريكى في القرن الافريقى وشرق اوروبا .

وعلى الرغم من ان البيان الختامى للمحادثات ليس وثيقة قانونية ملزمة ، الا انه دليل على ان المحادثات قد عبرت مرحلة الاجراءات وبدخلت (١) مرحلة المناقشة الموضوعية للقضايا المعقدة المتعلقة بالنزاع المسلح في السودان . ومو نزاع مستمر منذ عام ١٩٥٥ حتى اليوم فيما عدا فترة الحكم الذاتى الاقليمى لجنوب السودان من ١٩٧٢ حتى ١٩٨٣ وتعرف النخب السودانية المتوالية

على الجانبين الحكومي والجنوبي انه جرت مرارا وتكرارا محادثات ومفاوضات
ووساطت خارجية سابقة لحل قضية الجنوب في ظل النظم السياسية المدنية
والعسكرية التي قامت في البلاد منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ . ولكن في هذه المرة
تتقابل نخب جديدة . ولذلك اعتقد ان مباحثات ابوجا قد وضعت الاطراف
السودانية عند نقطة البداية نحو تسوية سياسية للحفاظ على وحدة الدولة
السودانية ولتوزيع السلطة والثروة بين العاصمة والاقاليم ، والمتوقع ان كلا
من الجانبين الحكومي والجنوبي سوف يعد تصوراتته النهائية للتسوية
السياسية في ضوء ما جرى في ابوجا ، كما ستقوم دول صديقة مثل نيجيريا
ومصر وغيرهما بالمعاونة بالمقترحات والآراء في مجال التسوية السياسية التي
تحفظ وحدة الدولة السودانية .

عام من التغيير في القرن الافريقى

● في مايو ١٩٩٢ مر عام على التغيير السياسى الذى تشهده اثيوبيا فقد دخلت قوات الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا الى اديس ابابا في مايو ١٩٩١ واقامت الحكومة الانتقالية على اساس ميثاق التحالف لبناء نظام حكم فيديرالى ديموقراطى تعددى .. وفي هذه المناسبة تحدث الرئيس زيناوى قائلاً ان بلاده يتوافر فيها الفقر والسلاح وانه بلد مفلس تبلغ ديونه الخارجية ٨,٢ مليار دولار ولكن يظل هدف النظام السياسى القائم هو الديمقراطية والتنمية ..

● وفي هذا المقال نعرض بعض الملاحظات حول عدد من القضايا في القرن الافريق وفي مقدمتها ان اتمام التغيير الاثيوبى بهذه الصورة ادى الى دفع موجات التغيير الاخرى الى غاياتها المعلنه فاقامت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا حكومة في اسمرأ ، واتهاز نظام حكم سياد برى في الصومال وتطورت اوضاع جيبوتى الى نزاع مسلح من اجل التغيير الديموقراطى .. وهكذا تبدو اثيوبيا في صورة مركز جيوبوليتكى حاكم ومؤثر في المنطقة من حيث نتائج المباداة او الفعل او بالنسبة لتراكمات رد الفعل . وقيمة هذا المركز الحاكم يعرفها تمام المعرفة اقطاب الساحة الدولية خلال فترة الحرب الباردة وما بعد انتهاء الحرب الباردة ، فقد توالى الدور الامريكى ثم الدور السوفيتى ، واخيرا ظهر الدور الامريكى مرة ثانية بينما تتشبث فرنسا بدورها في جيبوتى ، وتعود ايطاليا للبحث عن دور يتناسب مع الظروف المتغيرة ، والتنافس بين هذه الاطراف قائم ولكنه ليس على مستوى صراع الشرق والغرب ايام الحرب الباردة .

● وخلال هذا العام ظهر محور سودانى اثيوبى اريتري للعمل المشترك لضبط التفاعلات والصراعات في المنطقة ، كما يمثل درعا وطوق نجاة للنظم السياسية القائمة والمتعاونة فيما بينها ، وبدأ النشاط الثلاثى بفتح الحدود لانتقال الافراد والتجارة والاضبط الامنى المتبادل من خلال اسلوب تبادل المعلومات ومنع العمل السياسى والعسكرى من اراضى اى دولة ضد الدول المجاورة . ولما انتعشت قمة الانسانية في ابريل الماضى في اديس ابابا انضمت كينيا وجيبوتى لدعم هذا المحور ، كما تم الاتفاق على انشاء لجان اقليمية متنوعة تدرس

المشكلات والنزاعات المسلحة في دول المنطقة وتتولى اعداد خطط ومبادرات للتطوير والحل في اطار اقليمي

● وتستعد اثيوبيا لاجراء الانتخابات على مستوى المقاطعات يوم ٢١ يونية ١٩٩٢ وحتى لا تكرر الاحداث التي شهدتها الانتخابات المحلية التي تمت في (١١) مقاطعة وتأجلت بسبب المنازعات المسلحة في (٣) مقاطعات فقد طلبت الحكومة الاثيوبية المساعي الطيبة والوساطة من الحكومة الامريكية ، وكانت الوساطة الامريكية على مستوى حسن الظن بها فقد رأت ان اساس المنازعات بين الحكومة الاثيوبية وقومية الاورومو وقومية العفر هو في الاساس موضوع القوات والمليشيات المسلحة التي اصبحت حاليا بدون دور او وظيفة بعد انهيار النظام السابق ثم تحويل قوات الجبهة الثورية الديمقراطية الى جيش اتحادي مؤقت لحين انشاء جيش دائم جديد للدولة .. وان الحل الناجح له جانبان الاول سياسى هو التزام القوميات بميثاق التحالف والابتعاد عن اساليب الحرب الاهلية او التهديد بالانفصال وتفتيت وحدة الدولة او اشارة الاضطراب بالتدخل في شئون البلاد المجاورة ، والجانب الثانى عسكري يقضى بتنظيم مليشيات مسلحة رسمية على مستوى المقاطعات والقوميات مع وجود واستمرار تنظيم القوات المسلحة على المستوى الاتحادي للدولة وقد قبل جميع الاطراف الحل الامريكي الذي يقضى بتنظيم (١٥) الف جندي لقومية الاورومو ، وتنظيم (٥) الاف جندي لقومية العفر وتتولى المعونات الامريكية دفع المرتبات والمخصصات الشهرية لافراد هذه القوات المسلحة وتقوم بتزويدهم بالسلاح الخفيف والتدريب والصيانة وبهذا تم نزع فتيل الاشتعال من هذه المعضلة

● وعلى جانب اخر في جيبوتي كشفت الصحافة الفرنسية عن خبر مثير يقول ان الحكومة الفرنسية اتفقت مع مؤمن فرح بهدون وزير الخارجية وامين عام الحزب الحاكم في جيبوتي على ان تمنحه مليون فرنك فرنسى مقابل تأييده تنفيذ البرنامج الفرنسى للتحويل الديموقراطى في جيبوتي واذا غضب الرئيس جولييد وعزل الوزير بسبب هذا التأييد العلنى فان المبلغ سوف يدفع تعويضا وضمانا للمستقبل والسبب الظاهرى لهذا الاتفاق السرى هو رغبة فرنسا في الاسراع بعملية التحول الديموقراطى حيث ان موقف الرئيس جولييد مازال يتراوح بين القبول والتحفظ على المقترحات الفرنسية كما انه مازال يتمتع عن الحوار المباشر مع المعارضة مكتفيا بالدور الفرنسى للوساطة بين الجانبين .

● ولكن السبب الحقيقى لهذا الاتفاق هو ان وزير الخارجية ابلغ الحكومة لفرنسية تفاصيل مبادرة ثلاثية اثيوبية سودانية اريتيرية لحل الازمة في جيبوتي ، وان المبادرة قدمت للرئيس بدون علم فرنسا ويقال انها لاتضع في عتبارها مصالح فرنسا الدائمة في القرن الافريقى وهذا التصرف ايقظ

الأشباح القديمة التي طالما أرقّت السياسة الفرنسية منذ أيام الرئيس ديغول وهي أشباح تصفية الوجود الفرنسى فى القارة الأفريقية بدعم ومساندة من السياسة الأمريكية . وكانت المخاوف والتوجسات قد سكنت تحت ضغوط التحالف الأوروبي الأمريكى ضد المعسكر الشيوعى . فلما انتهت الحرب الباردة تحركت الأشباح مرة أخرى ومن ناحية ثانية قام الرئيس جولييد بإعادة تنظيم القوات المسلحة بأسلوب زيادة الأعداد والتزويد بسلاح جديد ، والسؤال المطروح من أين الأفراد والسلاح ، خاصة ان فرنسا تغطى ميزانية الانفاق العسكرى منذ عقد اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين . وتقول الحكومة ان الأفراد والسلاح من جيبوتى وان ثمن السلاح من ميزانية الدولة ، وتقول المعارضة ان الأفراد من قبائل صومالية بعد انتهاء القتال ضد سياد برى وان ثمن السلاح هو من معونات قدمتها بعض الدول البترولية والدول المانحة ومازال الموضع مفتوحا قيد البحث والتصرف .

مشكلات التغيير في القرن الافريقي

تواجه دول القرن الافريقي ثلاث مشكلات كبرى هي عودة وتوطين اللاجئين والمشردين ، واعادة بناء هياكل الدولة ، وضبط أوضاع القوات والمليشيات المسلحة . وتصب هذه المشكلات بتعقيداتها المنوعة في التصورات السياسية المطروحة في هذه الدول لبناء مجتمعات وطنية تقوم على أساس الديمقراطية والتنمية . والاطار العام لهذه المشكلات يجمع بين دول اثيوبيا واريتريا وجيبوتي والصمال ، وان كانت التفاصيل والمكونات الفرعية تختلف من دولة لأخرى بالنسبة لكل مشكلة ونتيجة للاوضاع العالمية المعاصرة فإن دور العامل الدولي والخارجي ظاهر ومؤثر في التوجه والتوصل لحلول مرحلية أو نهائية لهذه المشكلات على المستوى الوطني أو المستوى الاقليمي ..

● ان عودة وتوطين اللاجئين والمشردين هي مجموعة مترابطة من المشكلات تشغل بها حاليا منظمات الامم المتحدة والمنظمات الانسانية المنوعة وتطلب فيها تعاون السلطات الحكومية القائمة .. في هذه الدول خاصة في ميادين الاغاثة والتأهيل . وتكشف الأرقام المعلنة من جانب هذه المنظمات عن وجود (٨) ملايين اثيوبي و ٤١/٢ صومالي يتعرضون لخطر الموت جوعا أو مرضا خلال هذا العام ، ووجود نصف مليون اريتري لاجئ بالسودان لم تنظم عودتهم لبلادهم حتى الان ، وبغلا عن هذا تشكو كينيا من تدفق عشرات الالوف يوميا على مناطقها الشمالية قادمين من الصومال والسودان واثيوبيا كما تذكر جيبوتي وأوغندا اعداد اللاجئين الى بلادها في فترات سابقة من تاريخ الحروب والنزاعات المسلحة في المنطقة . ومن جانب اخر عقدت اللجنة الخاصة بالصومال والمنبثقة عن مؤتمر القمة لرؤساء دول القرن الافريقي اجتماعا في اديس ابابا الاسبوع الماضي ، وكان الموضوع الرئيسي في جدول الاعمال هو تأمين ممرات ارسال المعونات وتوزيعها داخل الصومال ، وقد ناشد الرئيس زيناوي عند افتتاح الاجتماع ممثلو الفصائل الصومالية الحضور بحل خلافاتهم لتأمين تدفق الاغاثة للبلاد . وفي هذه المناسبة وصف ممثل الامين العام للأمم المتحدة الصومال بأنها دولة بدون دولة وأرض مكدسة بالسلاح والدم والجوعى ..

● وتعقيدات هذا الجانب الانساني تتداخل وتهدد عمليات إعادة بناء هياكل الدولة ومؤسسات الحكم والنظم السياسية الجديدة في المنطقة . اذ ان المفترض اتمام عملية إعادة البناء على أسس الديمقراطية التعددية وفي مقدمتها ضبط الامن والاستقرار وضمان وجود وحياة المواطنين ثم حرياتهم وحقوقهم وبعد ذلك تتم عمليات تسجيل اسماء المواطنين في جداول الانتخابات ، تمهيدا لاجراء عمليات الاقتراع على مستوى الاقليم ثم على مستوى الدولة وهذه الانتخابات هي الاسلوب المتفق عليه لاستطلاع رأى

المواطنين حول المستقبل السياسى وصياغة الدساتير وتوزيع السلطات وبناء المؤسسات الحكومية واخيرا الانطلاق فى تنفيذ خطط وبرامج التنمية . ودور العامل الدولى الخارجى أساسى فى تنفيذ ومتابعة هذه التطورات السياسية اذ انه يرفض الاسلوب التسلى ونظام الحزب الواحد وتركيز السلطات فى العاصمة وحرمان الاقليات والقوميات من المشاركة السياسية .. وفى هذا الاطار تأخذ اثيوبيا مركزا متقدما عن باقى دول المنطقة بشأن الخطوات المتوالية للتحويل الديموقراطى وتشير وسائل الاعلام العالمية الى ان الولايات المتحدة الامريكية ستقدم لاثيوبيا حوالى (٨٠٠) مليون دولار فى صورة منح وقروض ومعونات اسهاما فى عمليات بناء هيكل الدولة الجديدة وفى هذا الاسبوع تم تقديم (٩٥) مليون دولار لشراء اغذية واصلاح ميزان المدفوعات وتوضح قيمة الاجراء الأمريكى فى دعم ومساندة نجاح النموذج الاثيوبى فى الداخل والدور الاثيوبى فى المنطقة وفى الاطار العام للمنطقة يعتبر النموذج الاثيوبى نقطة جذب وتأثير فى تطور الدول المجاورة ..

ومن ناحية ثانية فإن مشكلات اللاجئين تهدد العلاقات السلمية المتبادلة بين دول المنطقة اذ ان التعاون بينها يضمن تأمين الحدود وعدم اختراقها او تعرضها لهجمات مسلحة وقد شهدت الاسابيع الماضية تصاعد التوتر بين كينيا والصومال نتيجة لتوالى هجوم المسلحين الصوماليين على الاراضى الكينية وقد هددت كينيا بالرد العسكرى اذا لم تتوقف هذه الاختراقات المسلحة واستطرادا نشير الى وجود اتفاقية تعاون عسكرى بين كينيا واثيوبيا مازالت سارية المفعول .

● وأما قضية القوات والميليشيات المسلحة فهى من موارىث الحرب الاهلية والنزاعات المسلحة فى هذه الدول وتقتضى التهدئة السياسية والتغيير السياسى ادماج واستيعاب افراد هذه المنظمات العسكرية فى وظائف السلك العسكرى او السلك المدنى وقد واجهت بلاد افريقية كثيرة هذه الحالات مثل نيجيريا والسودان سابقا وانجولا حاليا وتشير عملية الاندماج والاستيعاب لمشكلات وشكاوى وتوترات متنوعة نتيجة للصراعات التاريخية بين الاطراف القومية او القبلية فى دول القرن الافريقى وفى هذا المقام نشير الى المقترح الأمريكى الذى قبله اطراف النزاع الداخلى فى اثيوبيا واعتقد انه تجربة جديرة بالدراسة والمتابعة اذ يقضى بتشكيل قوات مسلحة على مستوى الاقاليم يحدد فيها عدد الافراد ونوعية السلام ومستويات القيادة الاقليمية او القومية كما يتم تشكيل جيش اتحادى يشارك فيه ابناء القوميات جميعا بنسب معينة على مستوى التشكيلات والقيادات العسكرية الاتحادية وان نجاح تنفيذ هذه الفكرة فى هذه المرحلة من تاريخ اعادة البناء الاثيوبى سوف يجنب اثيوبيا مخاطر متنوعة وسوف يدفع بعملية التحول الديموقراطى المدنى الى الامام نتيجة لتهدئة القطاعات المسلحة والعسكرية فى الدولة وقيام الولايات المتحدة الامريكية بالانفاق على التنفيذ ومن ناحية ثانية يمكن ان تكون التجربة نموذجا يستفاد منه او من نتائجه فى بلاد اخرى من المنطقة .

اريتريا .. قبل الاستفتاء

● في شهر يونيه الحالى اصدر برنامج الغذاء العالمى التابع للامم المتحدة نداء عالميا يطلب الفوت العاجل للمواطنين في اريتريا حيث ان سبعة اشخاص من كل عشرة اريتريين يعيشون على معونات الاغاثة وأن الطعام المتوافر لهم في داخل البلاد يكفى لمدة أسبوعين فقط وسوف ينتهى المخزون بنهاية شهر يونيه الحالى وأن معونات الاغاثة المقدمة من الامم المتحدة والمنظمات الانسانية قد غطت الاحتياجات في النصف الاول من عام ١٩٩٢ وأن الوعود والارتباطات المعلنه من جانب الدول المانحة والمنظمات الانسانية لا تؤمن اكثر من نصف الاحتياجات المطلوبة حتى نهاية العام الحالى وذلك بسبب الاحتياجات الانسانية وجهود الاغاثة في مناطق اخرى من افريقيا والعالم وأكد برنامج الغذاء العالمى دعمه وتأييده للنداء الانسانى الذى أصدرته الحكومة المؤقتة في اريتريا في مطلع شهر مايو الماضى بشأن أزمة الغذاء وخطورة الوضع الاقتصادى في البلاد .

● وإذا عرفنا أن هؤلاء المواطنين اذا كتبت لهم الحياة حتى يوم ٣ ابريل ١٩٩٣ فسوف يتوجهون الى صناديق الاستفتاء للجأية على سؤال واحد هو هل توافق على أن تصبح اريتريا دولة مستقلة ذات سيادة والمطلوب منه هو ان يضع إشارة الموافقة على كلمة نعم المطبوعة على ورقة الاستفتاء كما أن هؤلاء المواطنين سوف ينتخبون بعد ذلك ممثلهم في برلمان البلاد الذى سيكلف بصياغة وإعلان دستور الدولة المستقلة وهو الوثيقة الاساسية التى سوف تحدد هوية المجتمع واتجاهاته الثقافية والسياسية وأسس الديمقراطية التعددية والنظام الاقتصادى والاجتماعى .. الخ وتقول الحكومة المؤقتة في اعلاناتها الرسمية انها شكلت لجنة للإشراف على استفتاء ستتولى مسؤولية تحديد أسماء الناخبين المقيدون في جداول الاقتراع وتضمن اللجنة حرية اسهام المواطنين في عمليات الاقتراع كما انها سوف تتصل بالارتيريا المقيمين خارج البلاد في السودان والبلاد العربية والاروبية والامريكية والافريقية لتنظيم عملية الادلاء بأصواتهم في الاستفتاء وانها طلبت من المنظمات الدولية والمنظمات الاقليمية بدون استثناء ارسال مراقبين لحضور عملية الاستفتاء كما انها طلبت من الامم المتحدة الاشراف على الاسفتاء وما يتلوه من اعلان الاستقلال للدولة الجديدة

● ولكن الموقف يزداد تعقيدا اليوم في اريتريا فقد اُضيفت مشكلة إطعام الاقواء الجائعة الى مشكلة اللاجئين الاريتريين خارج البلاد ومن أهم تجمعاتهم في السودان اذ يبلغ تعدادهم نصف مليون لاجيء ولكن عودتهم مؤجلة حاليا وقد تتأجل بصفة نهائية الى مابعد الاستفتاء وقيام الدولة المستقلة والسبب هو الخلاف المالي وعبء تكاليف العودة والتوطين والتأهيل فقد أجرت حكومة السودان والحكومة المؤقتة اتصالات مع المنظمات المختصة بالامم المتحدة لاعادة اللاجئين وكان المخطط عودة الجميع الى اريتريا في عام ١٩٩٢ وهاقد مضى نصف العام ولم يعد للبلاد اكثر من ٧٠ الفا وثار الخلاف بين الحكومة المؤقتة والامم المتحدة ، فقد اعتذرت الحكومة المؤقتة بعدم اتمام ترتيبات الاستقبال والايواء والاعاشة وانه على الامم المتحدة تحمل النفقات ولكن الامم المتحدة اعتذرت بعدم القدرة على الوفاء بالتقديرات المالية التي تتكلفتها هذه العملية وبالتالي أصبحت هناك مشكلة سياسية هي ان هؤلاء اللاجئين هم مواطنون لهم الحق في المشاركة السياسية في الاستفتاء وفي الانتخابات وفي الحياة السياسية الديمقراطية التعددية بشرط عودتهم الى بلادهم واستقرارهم في مواطنهم وعملهم وكسب موارد رزقهم ولا يكفي ان تقول الحكومة المؤقتة ان اللجنة الوطنية للاستفتاء سوف تشرف أيضا على عمليات الاستفتاء والاقتراع خارج البلاد بين افراد الجاليات الاريترية المقيمة في الدول الاخرى ان هناك تنظيمات واجراءات ادارية يجب ان تتم مثل تبين سن الناخب الذي حددته الحكومة بثمانى عشرة سنة وان يدرج اسمه في قوائم الناخبين وان يحمل هوية اثبات جنسية صادرة من وزارة الداخلية طبقا لقانون الجنسية الذي أصدرته الحكومة المؤقتة اخيرا والذي يعرف اجراءات وقواعد العمل البيروقراطي والاداري في افريقيا يعرف ان هذه التنظيمات والاجراءات سوف يتسبب عنها عديد من التعقيدات والادعاءات والاتهامات المتبادلة ● ان المخاوف التي ترتبط بهذه العملية الانتخابية لها خلفية سياسية نتجت عن الخلاف الذي لم يحل بين الجبهة الشعبية الحاكمة الان في أسمرا وباقي الفصائل الاريتيرية التي كانت تعمل ضد السيطرة الاثيوبية وان كثيرين من هؤلاء اللاجئين كانت ومازالت لهم ولايات او ارتباطات سياسية ببعض هذه الفصائل كما ان الشائعات تنتشر حول قضايا التمييز بسبب الدين أو القبيلة أو العنصر الاثنى وعلى الرغم من ان الحكومة المؤقتة تنفى بشدة مثل هذه الشائعات والمخاوف فإم اللاجئين لم يعودوا بكاملهم خاصة المقيمين في السودان وهناك انقسام في الرأي بين قيادات وكوادر هذه الفصائل الاخرى تجاه موضوع العودة الى اريتريا فالبعض يرفض ويقترح مؤتمر مصالحة وتشكيل حكومة وفاق وطني والبعض الاخر يوافق ويرى ان معركة المستقبل سوف تتحدد بنتائج الاستفتاء وتشكيل البرلمان الاول للدولة المستقلة خاصة ان الحكومة المؤقتة قد اعلنت ان البلاد سوف تشهد قيام الاحزاب بعد

الاستفتاء على أساس وطنى ولن يسمح بقيام احزاب على أساس دينى أو قبل
أو اثنى كما ان الجبهة الشعبية الحاكمة سوف تحل نفسها لانتهاه مهمتها
التاريخية بالتحريروالاستقلال لاريتريا لذلك فإن العودة والمشاركة السياسية
هى مسئولية وطنية يتحملها الجميع
● ادعو جميع الدول العربية والمواطنين العرب الى الاسهام فى الاغاثة العاجلة
للاريتريين ومساندة الاستفتاء والاستقلال أولا وقبل كل شىء وبعد ذلك يحل
الاريتريون مشكلاتهم فيما بينهم بدون تدخل خارجى .

الأصدقاء والأعداء في القرن الأفريقي

● في منطقة القرن الأفريقي لاتهدأ ولاتنأى سياسات الدول ذات المصالح ، وإن النظر في بعض اوراق الملفات السياسية المفتوحة في دول المنطقة يوضح مانقول .

● ملف الانتخابات الاقليمية في اثيوبيا : إثر يوم الاقتراع في ٢٦ يونية الماضى ، نشب خلاف شديد بين الجبهة الثورية الديمقراطية الحاكمة وجبهة تحرير الاورومو المشاركة في الحكومة الانتقالية والتي سحبت ممثلها من الوزراء واعضاء البرلمان ، وتبادل الطرفان الاتهامات بشأن تزوير الانتخابات وعدم الالتزام بتنفيذ اتفاق ضبط الميليشيات المسلحة لقومية الاورومو ، التى تمت من قبل باشراف امريكى ومساندة اريتريه وتصاعد الخلاف الى حد التهديد بالقتال واندلاع الحرب الاهلية من جديد ، ولكن الحرب الاهلية لم تحدث حتى الآن ، والسبب الاول هو المساعى الطيبة التى تقوم بها الدول المانحة مع الطرفين فقد تشكلت لجنة سلام بعضوية كل من السفراء الامريكى والانجليزى والكندى والسويدي وممثل للجماعة الاوروبية وممثل للأمم المتحدة ، وبعد المحادثات مع رئيس الحكومة في اديس ابابا ، سافرت اللجنة لمقابلة الامين العام لجبهة تحرير الاورومو بمقر قيادته في جبال اقليم الاورومو . ومن ناحية ثانية ارسل رئيس لجنة افريقيا بالكونجرس الامريكى خطابا لرئيس الحكومة الانتقالية بشأن عملية الانتخابات ومخاطر الحرب الاهلية وردت الحكومة بالتزامها بطرح مشروع الدستور الفيدرالى على جمعية تأسيسية منتخبة خلال عام ١٩٩٣ ، وإن الدستور سوف ينص على الحزبية التعددية والملازمية السياسية واقتصاد السوق . وإن الحكومة طلبت من الدول المانحة خيرا للمعاونة في صياغة مشروع الدستور .

● ملف المفاوضات لتسوية الحرب الاهلية في السودان : في اجتماع ابوجا الاول اتفقت الاطراف السودانية على معاودة الاجتماع بعد شهر مع استمرار الوساطة النيجيرية من اجل الحل التفاوضى بينهم . وقد بدأت نيجيريا ارسال مبعوثيها للاتصال مع الاطراف لتحديد الموعد القادم للاجتماع الثانى ، وقام وزير الداخلية النيجيرى الذى ترأس الاجتماع الاول بزيارة الخرطوم ثم القاهرة لاجراء مباحثات حول الموضوع ثم سافر الى طهران وقابل المسؤولين وفى مقدمتهم رئيس الجمهورية وطلب منهم المساعدة في الوساطة بين الاطراف

السودانية ، وحصل على التأييد والاستعداد للمساعدة في إنهاء الحرب الاهلية في السودان .

وفي هذه الفترة اجرت السفارة الامريكية في نيروبي الاتصالات لاهداف سياسية وانسانية مع قرنتو وجماعته ومع اكول وجماعته ، واشارت وسائل الاعلام العالمية الى اتصالات بين الرجل الثانى في جماعة قرنتو والسفارتين الامريكية والالمانية في نيروبي ، وذلك على الرغم من نفيه انباء خلافه مع قرنتو واحتمال انشقاقه عليه . ومن جانب آخر يتصل بهذا الملف طلب الحكومة السودانية من الدول المانحة مساعدة قيمتها (٢٠٠) مليون دولار لتوطين المشردين من الجنوب نتيجة للحرب الاهلية ، كما تجرى الحكومة محادثات مع صندوق النقد الدولى بشأن رفع اسم السودان من قوائم الصندوق والبنك الدولى الخاصة باسماء الدول غير المتعاونة وذلك بعد ان طبق السودان التغييرات الهيكلية المطلوبة للاصلاح الاقتصادى .

● ملف المساعى الطبية بين الحكومة والمعارضة في جيوبوتى : توالى السياسة الفرنسية نشاطها في هذا المجال وقد حصلت اخيرا على مساندة من السودان واليمن لجهودها ، وترتبطا على هذا اعلن رئيس الجمهورية يوم ٤ سبتمبر القادم موعدا للاستفتاء على دستور جديد ينص على نظام ديموقراطى تعددى وحماية حقوق الانسان ، وسوف تجرى الانتخابات البرلمانية يوم ٢٠ نوفمبر من هذا العام بين الاحزاب السياسية المتنافسة . وقد اصدرت الحكومة عفوا عاما ، كما بدأت في انتهاء الحصار الاقتصادى على مناطق العفرى في شمال البلاد ومازال المساعى الطبية متسمة لحل ماتبقى من نقاط الخلاف بين الجانبين في جيوبوتى .

● ملف المصالحة الوطنية في الصومال : هناك اكثر من مستوى معروف ينشط في مجال المصالحة مثل الجامعة العربية والمؤتمر الاسلامى والامم المتحدة . ولكن نرغب في الاشارة الى ملف جديد مفتوح على مستوى دول الجوار بالقرن الافريقى ، وقد بدأ هذا الملف باجتماع قمة الانسانية في ابريل الماضى ووافق المشاركون فيها على تشكيل لجنة دائمة برئاسة اثيوبية من اجل المصالحة الوطنية في الصومال . وفي مايو الماضى عقدت اللجنة اجتماعا في مدينة بھر دار الاثيوبية حضره (١١) فصيلا صوماليا ولم يشارك فيه جناح رئيس الحكومة المؤقتة . وتم الاتفاق على برنامج عمل لايقاف اطلاق النار بتشكيل حكومة انتقالية جديدة في مقديشو ، وفي مناسبة انعقاد القمة الافريقية سافر ممثلو هذه الفصائل الصومالية الى داكار ، ولكن وزراء الخارجية الافارقة اعترفوا بممثل حكومة على مهدى محمد لحضور الاجتماع الرسمى ، ثم عقدوا اجتماعا غير رسمى حضره هؤلاء الممثلون وقدموا وجهة نظرهم على اساس مقررات اجتماع بھر دار . وفي عملية صياغة قرار القمة بشأن الصومال دار خلاف شديد ولكن تمكنت دول الجوار بالقرن الافريقى من الحصول على اقرار

افريقي بدورها في قضية الصومال ، ولهذا ينص القرار على دعوة الامين العام للأمم للأمم المتحدة والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية والمؤتمر الاسلامي ودول الجوار بالقرن الافريقي لمواصلة الجهود لعقد مؤتمر المصالحة الصومالية . وحاليا تساند دول الجوار موقف الجنرال فارح عبيد لعقد مؤتمر المصالحة وتشكيل حكومة ائتلافية جديدة ، وهذا الرأي يختلف عن رأى الجامعة العربية وايطاليا بشأن الاعتراف بحكومة علي مهدي محمد .

● في ضوء هذه العينة الانتقالية من سياسات الدول الأخرى ، يشغلني موضوع المصالح القومية للدولة المصرية ، وكيف ترى السياسة المصرية تحديد الثابت والمتغير منها ؟ وهل هي في سلم أولويات أم هي في مجموعة ترابط ؟ وماهي تصورات الدور المصري في نظر كل من السياسة الأمريكية ، والسياسات الأوروبية ، وسياسات دول القرن الافريقي ؟ لان هذا يكشف علاقة القرب أو البعد ، وعلاقة التحالف أو التناقض مع السياسات الأخرى في المنطقة .

الدول المانحة تعمل في الصومال

● تتكفل وسائل الاعلام العالمية بنشر ومتابعة اوضاع الكارثة الانسانية التي تعيشها الامة والدولة في الصومال ، وصار من المؤلف يوميا في الصباح والمساء ان نتعرف على احصاءات الموتى نتيجة الحرب والجوع : من لم يموت من النساء والاطفال والرجال في ارض الصومال ، مات في الطريق برا وبحرا الى معسكرات اللاجئين في كينيا واليمن . وفي هذا الاطار اتيح للرأى العام العربى ان يتعرف على المنظمات الانسانية العاملة في الميدان مثل الصليب الاحمر ، ومنظمات الامم المتحدة ، ومنظمة اطباء بلا حدود ، وصندوق انقاذ الطفولة ، كما يتابع الرأى العام العربى حاليا جهود المعونات والاعاثة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية وهيئات الاعاثة الاسلامية ، والتي تقوم بها الحكومة المصرية ونقابة اطباء المصريين ، وهي جهود مستمرة ومتواصلة .

● وفي منتصف شهر اغسطس ١٩٩٢ نشرت منظمة حقوق الانسان في افريقيا (افريكا ووتش) بيانا بشأن الجهود الدولية للاغاثة الانسانية في الصومال اشارت فيه الى تقصير من جانب جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامى في ميدان الاعاثة الانسانية مقارنة بما تقوم به المنظمات الانسانية والحكومات الاوروبية/الامريكية ، وباستثناء المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وجه البيان انتقادا الى باقى الدول العربية لعدم الاسهام الواجب لاغاثة اللاجئين الصوماليين الذين هربوا بحرا الى اليمن وبلغ عددهم حوالى نصف مليون ولم تتدفق عليهم المعونات والاعاثة من دول الخليج الغنية واثار البيان في انتقاد شديد الى دولة الكويت التي لم تقدم المعونات الواجبة والمتكافئة مع ثراها بينما هي التي تبرعت بمليون جنيه استرلينى لانقاذ حديقة الحيوان في لندن .

● وبعد مضى حوالى عشرين شهرا على هول الكارثة وتعميقاتها ، وبعد فشل جميع الجهود العربية والافريقية والدولية للوساطة والتوفيق والمصالحة بين المتقاتلين واطراف الحروب القبلية والمنازعات الدموية ، قررت الدول المانحة التدخل المباشر تحت شعار التدخل الانسانى ، وهو مبدأ جديد لا يأخذ في اعتباره ماسبق ان استقرت عليه قواعد القانون الدولى من عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الاخرى . وهذا المبدأ له صلة بصياغات قرار قمة نيويورك الصادر عن مجلس الأمن في فبراير ١٩٩٢ ، وتتسابق كل من الولايات

المتحدة وانجلترا وفرنسا وإيطاليا والمانيا في ارسال المعونة والاغاثة بالجو والبحر ليس فقط الى معسكرات اللاجئين في كينيا ، أو الى مقديشو العاصمة ، وإنما الى المدن والمناطق الداخلية مباشرة في بلاد الصومال ، ومن ناحية ثانية وافق مجلس الأمن على ارسال (٣٠٠٠) جندي لحماية الاغاثة والمعونة من النهب وضمان توزيعها ووصولها الى افراد الشعب الصومالي ، وبهذا يرتفع عدد قوات الأمم المتحدة الى (٣٥٠٠) فرد وأن هدف العملية الانسانية والمرحلة الحالية هو اغراق البلاد بالطعام ، تمهيدا لاقرار الأمن والنظام وبدء ارساء القواعد والبنية الاساسية لنظام الحكم والادارة في الصومال .

● ان المعضلة الحالية في الصومال منذ سقوط نظام سياد بري في يناير ١٩٩١ هي انهيار واختفاء مؤسسات الحكم وتفتت اجهزة الضبط والربط ، وتعيش البلاد تحت سيطرة تنافس دموي بشع بين طرفين في جنوب البلاد ، بينما استأثر طرف ثالث بشمال الصومال وأن كان يلقى فيها صراعات دموية ومجاعة حالية ، وكل من هذه الاطراف الثلاثة يساندته تحالف قبلي وشخصيات عامة ، ويتصارع الجميع ضد بعضهم البعض وهناك اطراف اقليمية اودولية من خارج المنطقة تساعد هذا أو ذاك ويضاف الى هذا ظهور عصابات مسلحة للنهب والسرقة ، وانتشار الفوضى والدمار .

● وفي وسط هذا الخراب القومي العام ، بدأ ينمو ويظهر دور ايطاليا ، ليس فقط في ميدان الاغاثة الانسانية ، وإنما ايضا في المعاونة لاقرار الأمن والنظام وضبط الاوضاع الحكومية والادارية . لقد اعلنت الحكومة المؤقتة في مقديشو على لسان رئيس الوزراء ثم وزير الخارجية عن مناشدة ايطاليا للتدخل وأن ترسل عشرة الاف جندي إيطالي للاسهام في اقرار الأمن والنظام في البلاد ، وتتبع هذه المناشدة من المهمة التاريخية لايطاليا تجاه مستعمرتها السابقة - اى الصومال - وعلى الجانب الآخر لم يرغب الجنرال محمد فارح عبيد في أن تمر هذه المناشدة بدون أن يستفيد منها ، ولهذا حدث تغير نسبي في موقفه بشأن اتهاماته لايطاليا من قبل بمساندة منافسه رئيس الحكومة المؤقتة ، فارسل رسالة الى الحكومة الايطالية يطلب فيها التدخل وبذل المساعي لانهاء القتال وقرار النظام .

● وكانت الحكومة الايطالية عند حسن ظن الطرفين المتقاتلين في الصومال فقد اعلن وزير الخارجية الايطالي عن استعداد بلاده للوساطة والتدخل ولكنه اشترط الموافقة الصريحة من جميع الاطراف الصومالية في جنوب البلاد على استقبال القوات المسلحة الايطالية للقيام بالمهمة التاريخية المطلوبة .

● وعند هذا الموقف لم يظهر أى جديد بعد .. ومازلنا في ترقب للأحداث .

سياسة الأداقين في منطقة القرن الأفريقي

● اشترت في مقال سابق بالاهرام الاقتصادي (٢١ / ٩ / ١٩٩٢) الى احتمال قيام تجمع دول القرن الأفريقي بتنظيم جناح عربي لتجمعهم يشمل الدول الأفريقية غربى السودان على امتداد الصحراء الأفريقية ، وأن هذا يعنى انشاء حائط من المحالفات السياسية جنوبى مصر ، يمتد من منطقة جنوب البحر الاحمر حتى اقصى بلاد غرب افريقيا واعتقد ان تنوع وتقاطع التيارات والاتجاهات في منطقة القرن الأفريقي يتطلب شيئا من التفصيل بدلا من الإشارة ..

● لقد تنبعت في هذه الصفحة تكوين وتوجهات تجمع دول القرن الأفريقي لتحقيق مصالح هذه الدول المتجاورة خلال العمل المشترك لضبط التفاعلات والصراعات عبر الحدود المشتركة ولانشاء اليات مشتركة لدراسة المشكلات والنزاعات المسلحة في دول المنطقة ولاعداد مبادرات لتطويقها والتعاون لحلها في داخل الاطار الاقليمى ، ومنذ البداية كانت السياسة السودانية شديدة التمسك لاقامة هذا التجمع ، وكانت منطلقات التوجه هي الدور الايجابى الذى قامت به حكومة السودان في التعاون مع الثورة الاريترية ومع الجبهة الثورية والديموقراطية لتحرير شعوب اثيوبيا ضد نظام منجستوهايلي ماريام في اديس ابابا ، وقد تهيأت السياسة السودانية لممارسة دور الشقيق الاكبر او الدور الرئيسى الاول بين اعضاء متساوين في التجمع ، وقد ساندت الدول المانحة هذه الرغبة المشتركة على المستوى الاقليمى ، ولكن تصور الدول المانحة وفي مقدمتها السياسة الامريكية أخذ في مساندة وتهيئة اثيوبيا للقيام بالدور الرئيسى الاول بين هؤلاء الاعضاء المتساوين من دول المنطقة وساندت هذا التصور الحكومة المؤقتة في اريتريا وبعد فترة من التوتر او التردد المؤقت انضمت كينيا ثم جيبوتى الى مساندة هذا التصور الامريكى لانه يقوم على اساس الاعتراف بالدول القائمة والتحول الديموقراطى لنظم الحكم فيها بدون مساندة لاي انقلاب عسكري يهددها او حرب اهلية تشتمل فيها وتضاف الى هذا نتائج واثار الخلافات السياسية القائمة بين الدول المانحة عامة والسياسة السودانية بشأن قضية الجنوب وقضايا التحول الديموقراطى في السودان ومن جانب اخر توصلت دول التجمع فيما بينها الى مايمكن تسميته بالخط الاحمر ، وطبقا لتصريحات الرئيس الاثيوبى والرئيس الاريتيرى يقصد به امتناع الدول عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وعدم تأييد المعارضة او مساندة تيارات وحركات دينية او اثنية او لغوية منشقة .

● ولكن تطور الاحداث والاضاع في منطقة القرن الافريقي ، ادى بالسياسة السودانية للتحويل الى مايمكن تسميته بسياسة الاداتين ، وهذا نموذج عرفتة السياسة الدولية ايام وفترة الحرب الباردة ، فقد استعملته وطبقته السياسة السوفيتية منذ عهد ستالين ، وهو اداة الدولة واداة الحزب الشيوعي والقياس مع القاريق فالدولة السودانية تلتزم بضوابط المعاملات مع دول المنطقة وبديل الحزب هو المؤتمر الشعبي العربي الاسلامي في السودان الذى ينشط على مختلف المستويات والبيئات الفكرية والتنظيمية بالنسبة للشعوب والجماعات والاقليات الاسلامية في داخل المنطقة وهو يتعاون في هذا مع حركات ومنظمات عالمية اسلامية اخرى ..

● وتذكر وسائل الاعلام العالمية وقائع وامثلة كثيرة منها تشكيل حركة الجهاد الاسلامي المعارضة للحكومة المؤقتة في اريتريا وعلان الحرب عليها بدعوى انها علمانية ، ومنها تنظيم الاتحاد الاسلامي الصومالي الذى خاض قتالا مسلحا في شمال شرقي الصومال بمنطقة ميناء بومصاصو في الصومال . اما في اثيوبيا فقد جرت مساندة الجبهة الاسلامية الذى يطل على خليج عدن لاقامة قاعدة جغرافية للجمهورية الاسلامية لتحرير اوروپيا وهى غير حركة تحرير الاورومو وقد تدخلت الدول المانحة للتوصل الى تسوية سياسية بين الحكومة الانتقالية الاثيوبية وحركة تحرير الاورومو بينما رفضت الجبهة الاسلامية التسوية بدعوى ان اهدافها هو الانفصال واقامة دولة اسلامية ، وفي المناطق الاسلامية الاخرى تمت التسوية السياسية بين الحكومة الاثيوبية وشعب العفر وتمت الانتخابات الاقليمية ، واخيرا تمت الانتخابات الاقليمية في اقليم او جادين الاثيوبى على الرغم من وجود معارك مسلحة بين قوات الحكومة الانتقالية وقوات الاتحاد الاسلامي الاو جادينى وبالنسبة لكينيا فقد تقدمت الجماعات الاسلامية بطلب تشكيل حزب اسلامي ورفضت الحكومة طبقا لقانونين الاحزاب الذى يمنع قيام الاحزاب على اساس ديني او اثني او لغوي وفي جيبوتي ساندت اثيوبيا واريتريا موقف حكومة جيبوتي في صراعها المسلح ضد قوات المعارضة العفرية بقيادة جبهة اعادة الوحدة والديموقراطية ، وذلك خشية ان تتفكك الدولة كما ان نجاح المعارضة يثير مشروع قيام دولة العفر الكبرى التى تتطلع لضم اجزاء من اثيوبيا واريتريا وفي هذا المقام نشير الى نمو وازدياد العلاقات الطيبة بين حكومة جيبوتي والسياسة الامريكية في حين انها تتوتر مع السياسة الفرنسية .

● خلاصة القول انه يتنافس في داخل تجمع القرن الافريقي مفهومان وتياران أحدهما يرى بقاء واستمرار الاوضاع السياسية الحالية وتوجيه الجهود إلى التنمية والاستقرار وحل المشكلات الداخلية والتحول الديموقراطي وحماية حقوق الانسان ، وثانيهما يهدف الى التغيير في شكل وعقائد نظم الحكم الراهنة وتغيير الخريطة السياسية للمنطقة ، وترتبط تصورات هذا التيار الثاني بإمكانات انشاء حائط من المحالفات السياسية والارتباطات الفكرية في المنطقة التى تمتد من شواطئ البحر الاحمر حتى شواطئ غرب افريقيا .

الأطراف السودانية

في أبوجا ؟ (٢)

● اثمرت زيارة الوسيط النيجيرى لأطراف النزاع المسلح في السودان ، فقد وافقوا على حضور المفاوضات في أبوجا للمرة الثانية في الفترة بين اواخر شهر أكتوبر الحالى وأوائل شهر نوفمبر القادم ، وحتى الآن ليست هناك اشتراطات معلنة بشأن المشاركة ، كما لانعرف جدول الاعمال وتشكيل الوفود المشاركة ..

● الأطراف المدعوة هي الحكومة وجماعات المتمردين الجنوبيين ، وهم ينقسمون حاليا الى جماعة توريت (جرانج) الذى ينازعه القيادة وليم نون وجماعته في الاستوائية ، وجماعة الناصر (اكول ومشار) ، وهناك جماعة يتزعمها كارينوبول الذى فر من سجن جرانج ووصل الى اوغندا ، ولانعرف حتى الآن هل ستحضر وفود متعددة تمثل الجنوبيين ام سيتفقون على وفد موحد ؟ مثلما حدث خلال مفاوضات أبوجا (١) حينما انضم وفد جماعة الناصر وجماعة توريت في وفد واحد برئاسة وليم نون وطما بأن تعهد الجماعتين بالتفاوض لاعادة الوحدة بين فصائل الجنوبيين لم تنجح ، وظل الانقسام والعداء قائما ، وازداد اتساعا بانشقاق وليم نون وفرار كارينبو ..

● وموضوع المفاوضات في أبوجا (٢) هو ماتقرر في الجولة الاولى من المفاوضات من ان كل طرف سودانى تعرف على مواقف الأطراف الاخرى بعد عرض المواقف لكل منهم ، وان الأطراف سوف تتشاور مع قياداتها ، وسيعودون للاجتماع الثانى بتفويض كامل واقتراحات عملية من أجل التوصل لاتفاق سلام ، وهذا هو المفترض او المتوقع في المفاوضات القادمة ، ولكن النظرة الى موقف الحكومة تشير الى أن عروضها مازالت بدون تغيير ، وهي تطبيق الشريعة الاسلامية في شمال السودان فقط . وتطبيق النظام الفيدرالى ورفض التعددية السياسية والنظام الديموقراطى واما موقف الجنوبيين فمازال يتمحور حول الدعوة لاستفتاء لمنح الجنوبيين حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية تحدد مدتها بالمفاوضات بين الجانبين ، وان منطقة الجنوب لاتقتصر على المديرية الثلاث وانما تشمل ايضا منطقة ابي وجبال النوبا في الغرب وجبال الانقسنا في الشرق . واخيرا صرح مستشار مجلس قيادة الثورة في السودان بان الحكومة لن ترغم الجنوبيين على قبول الوحدة ، كما انها لاتريد من اى جهة ان ترغمها على قبول الانفصال .. وهذا القول بدأ يثير تفسيراً وتكهنات متنوعة ، ولكننا لا نستطيع الجزم بصحتها قبل ظهور نتائج الجولة

القادمة من المفاوضات .

● ومنذ انتهاء الجولة الاولى للمفاوضات في شهر يونيه الماضى بدأت تظهر على المستوى الدولى ضغوط وتوجهات ترتبط بموضوع الاغاثة الدولية التى تقدمها الامم المتحدة والمنظمات الانسانية ، والشكوى من المخاطر والتأخير فى ايصال المعونات للجنوب ، ثم ظهر موضوع اتهام الحكومة السودانية بانتهاك حقوق الانسان وشن اجراءات ابيادة وتطهير عرقى ضد سكان جبال النوبا فى غرب البلاد ، وبدأت تحركات دولية وسياسية واعلامية من جانب مجلس الكنائس الكاثوليكية الافريقى لطلب تدخل دولى على غرار ماحدث فى العراق والصومال والبوسنة والهرسك ، واخيرا وافق مجلس الشيوخ الامريكى على قرار يدعو الرئيس بوش لطلب اجتماع مجلس الامن لبحث الازمة فى السودان التى تتعلق بقتل واعدام العاملين بالاغاثة الدولية وانتهاك حقوق الانسان فى جنوب وغرب البلاد . وردت الحكومة السودانية باتهام الاطراف الاجنبية بتشويه صورة وسمعة البلاد ونظام الحكم .

● وفى نفس الفترة الزمنية تداوت وسائل الاعلام العالمية اخبارا عن عقد اجتماعات سرية بين ممثلى الحكومة ووفود من جماعات الجنوبيين ، وتشير الى عقد اجتماع فى لاهاي واجتماع فى لندن خلال شهر سبتمبر الماضى ، كما تشير الى اتفاقات بشأن موضوعات التسوية السياسية من اجل ايقاف الحرب والنزاع الممتد فى السودان ، كما ذكرت الانباء العالمية ان تاينى رولاند رئيس رئيس شركات لوندرو العالمية وصاحب المصالح الاقتصادية الواسعة فى افريقيا قام بوساطة بين جرانج والفريق البشير وانه كان يسعى لعقد اجتماع مشترك بينهما تمهيدا للتسوية السياسية للتفاوضية وان كانت الحكومة وجماعات الجنوبيين قد نفت هذه الانباء باعتبارها اشاعات مفرضة ..

● واخيرا نشير الى الوضع العسكرى والوضع الاقتصادى بصفتها عاملين مؤثرين فى قوة واهتزاز المركز التفاوضى لكل طرف فى النزاع المسلح ، فالحكومة قد توقف تقدمها العسكرى منذ ان احتلت اغلب مدن الجنوب قبل جولة المفاوضات الاولى - وان كانت الانباء تقول انها تفكر فى خطوة عسكرية قريبة ، واما جرانج فقد تراجع الى خارج المدن من الادغال والاحراش ، وان كانت الانقسامات بين الجنوبيين تؤثر بالضعف والتفكك فى قدرات الاطراف الجنوبية ، اما الوضع الاقتصادى فيتصف بمزيد من التضخم والازمة وتوجيه الموارد الحكومية نحو الانفاق العسكرى المتزايد ، مع مزيد من طلب القروض والمعونات ، وفى نفس الوقت تطبق الحكومة اجراءات تشبه مايوى به صندوق النقد الدولى املا فى التوصل الى اتفاق مع الصندوق كما ظهر فى الاجتماع الاخير بين وزير المالية السودانى والصندوق .

● هذه هى ابعاد الصورة المعلنة قبل الجولة القادمة من المفاوضات وسوف نرى مستجدات الاحداث والنتائج ...

غرائب الأقوال فى الصومال

أعرض فى هذا المقال عينة انتقائية من أخبار الصومال ، اخترتها من التدفق المتنوع الذى بثته وسائل الاعلام العربية والعالمية خلال شهر اكتوبر الماضى .

- دعا بيان لمجلس الأمن جميع أطراف النزاع فى الصومال الى عدم عرقلة انتشار قوات الأمم المتحدة ، نظر لأن وجودها ضرورى لتوزيع المعونات الانسانية ، ويعتبر المجلس كل من يعرقل نشر افراد القوات مسئولاً عن تفاقم كارثة انسانية لم يسبق لها مثيل وقد علق السفير محمد سحنون ممثل الامين العام للأمم المتحدة بأن هذا البيان هو رسالة قوية وانذار اولى الى جميع القيادات المتحاربة فى الصومال ، وأن المنظمة الدولية لن تحارب ولا تهدد باستعمال القوة ، وربما يصدر مجلس الأمن بعد ذلك قرارا بتشكيل لجنة للتحقيق فى جرائم الحرب هناك ، وانه اذا استمر رفض وعدم تعاون القيادات فان الأمم المتحدة سوف تنسحب من الصومال نهائياً

ومن ناحية ثانية اصدرت القمة الاوروبية بياناً تعرب فيه عن قلق ازاء الوضع المروع فى الصومال ، واقترح البرلمان الأوروبي وضع الصومال تحت وصاية دولية لحين انتهاء أزمته ، كما نظمت الأمم المتحدة ستمراً دولياً شاركت فيه ٥٧ دولة و ٢٩ منظمة انسانية وغير حكومية للبحث فى محو آثار احد أسوأ الكوارث فى حياة البشرية وجمع مزيد من المعونات والأموال لمساعدة شعب الصومال

- تساهم فى نشاطات الاغاثة الانسانية بالصومال ٥١ منظمة اوروبية وامريكية كما زار البلاد أخيراً رئيسه جمهورية ايرلندا ووزير خارجيتها ووزير الخارجية الايطالى ووزير الصحة والشئون الانسانية الفرنسى ، ووزيرة الدولة للشئون الخارجية الانجليزية ووفد برلمانى اوروبى ووفد برلمانى أمريكى ووفد من مجلس الكنائس العالمى ، ويذكر السفير محمد سحنون انه لم يزر الصومال أى وزير من دولة عربية او اسلامية ويرى ان هذا تجاهل مسلف للوضع فى الصومال

- ويعلق على هذا الجنرال محمد عبيد بأن العرب والمسلمين جعطون ظهورهم ويفمضون عيونهم عما هو حاصل فى الصومال من مجاعة وهلاك وموت ودمار ، ويتمنى أن يجد مساعدات قوية من الدول الاسلامية وأنه اذا لم يجد الصوماليون اخوانهم العرب الى جانبهم ، فلا بد ان يتجه الصوماليون اتجاهاً آخر ، كما يشير الى ان مجيء هيئات الاغاثة المسيحية ومد يد العون للصومال هو واجب انسانى يجب ان تشكر عليه هذه الهيئات

- اما على مهادى محمد رئيس الحكومة المقتة فيقول كنا نتوقع الكثير من الأمة العربية ، وكنا ننتظر ان تقف معنا الأمة الاسلامية ، وللأسف الشديد كانت صدمتنا كبيرة حينما لم نثقل مساعدات أوحى مواقف مشرفة من الدول العربية والاسلامية ، والاستثناء الوحيد هو المملكة العربية السعودية وهو يشعر بالمرارة تجاه تعامل الدول العربية والاسلامية ، ويشعر بالحسرة لاقدام

المنظمات الانسانية الاوروبية والمسيحية على مساعدة الصومال مع غياب واضح للمساعدات الاسلامية ، واما مؤتمر الأمم المتحدة الأخير فهو جهداً أوروبى إنسانى اغاثنى أنهدف منه تقديم العون الإنسانى لهذا البلد

● تواصل المملكة العربية السعودية جهودها لارسال المعونات بطريق الجو والبحر الى كينيا ولتوزيعها على المتضررين من الحرب والمجاعة في مخيمات اللاجئين بالمناطق الحدودية بين كينيا واثيوبيا والصومال ، كما ان هيئة الاغاثة الاسلامية التابعة لرابطة العالم الاسلامى هي الهيئة الاسلامية الوحيدة التى تعمل حالياً في الصومال عن طريق مركزها في جيبوتي ، وصرح مسئولوها بانها تعاني من ضعف الامكانيات حيث ان تمويلها يأتى من أموال صدقات المسلمين وأما اللاجئون الصوماليون الى اليمن فقد ارتفع عددهم الى ٦٠٠ الف ، وتتفق عليهم المانيا واطاليا وفرنسا وامريكا وانجلترا واليابان وسلطنة عمان واستطردا نشير الى قصة بعثة نقابة الاطباء المصرية التى عملت في الصومال ثم عادت لنفاد التمويل الذى قدمته الجامعة العربية ، وقد شرح الدكتور عصام العريان والدكتور احمد امام تفاصيل الموضوع في الصحافة المصرية ووزعت لجنة الاغاثة الانسانية بالنقابة تقريراً عن عمل البعثة

● تزدحم وسائل الاعلام بأخبار وتكهانات عن المصالحة الوطنية في الصومال ، ويدور الحديث عن محاولة مصرية وعربية لعقد مؤتمر المصالحة تحت مظلة الجامعة العربية في القاهرة او في الرياض ، ومحاولة اوغندية قام بها الرئيس موسيفيتي لعقد مؤتمر مصالحة في كمبالا ويشير السفير محمد سحنون عن تصورات الأمم المتحدة لعقد مؤتمر مصالحة في أواخر العام الحالى او اوائل ١٩٩٣ ولكن عمر غالب عرته رئيس وزراء الحكومة الصومالية . وهو العليم ببواطن الأمور يستبعد احتمالات نجاح أى حل للمشكلة الصومالية قبل تسوية الوضع في اثيوبيا وعودة اثيوبيا قوية في منطقة القرن الافريقى ويشير الى ان هذا الرأى يرتبط بصسابات دولية ومن ناحية أخرى يقول ان رحلاته لحضور مؤتمر القمة الافريقى في داكار ومؤتمر قمة دول عدم الانحياز في اندونيسيا وزياراته لمصر وغيرها من الدول هي على نفقة الحكومة السعودية وأنه موجود حالياً في الرياض اذ يجد صعوبة في العودة الى بلاده بدون التوصل لحل حاسم لأوضاعها

● وإذا صرفنا النظر عن هذا الضجيج الاعلامى وممارسات العلاقات العامة الخاصة بالحديث عن قرب المصالحة الوطنية الصومالية يكون السؤال المطروح هو

ماهى سياسات وتصورات الدول المانحة وفي مقدمتها السياسة الأمريكية بشأن الحل السلمى للتفاوضى في الصومال ومتى يكون الحل .

● وإلى أن نجد الجواب الكافى الشافى نتابع ادوار الفواعل والوكلاء على المسرح الصومالى

الفصل الثالث

تضايحا التحول الديمقراطي

الانتخابات في بلاد البيضان والسودان

استقلت موريتانيا في ١٩٦٠ وحكمها المختار ولد دادة من خلال الحزب الواحد ، وفي ١٩٧٨ أطاح بحكمه اول انقلاب عسكري ، وتوالى ثلاثة انقلابات بعده حتى تولى الحكم العقيد معاوية ولد الطابع عام ١٩٨٤ ، ولاسياب داخلية وخارجية قررت الحكومة اخيرا التحول الى النظام الديمقراطي والسماح بالتعدد الحزبي العلني ، وتحدد يوم ٢٤ يناير الحالي موعد الانتخابات رئيس الجمهورية ويلى ذلك الانتخابات البرلمانية خلال عام ١٩٩٢ . ويتنافس أربعة مرشحين للفوز بمنصب الرئاسة وفي مقدمتهم معاوية ولد الطابع ، واحد ولد دادة .

أن البدء بانتخابات رئاسة الدولة قبل انتخابات البرلمان هو اختيار وتقدير واقعى للمشكلات الرئيسية التي تواجهها البلاد منذ الاستقلال . وفي مقدمتها بناء وتأكيد دور السلطة المركزية والمؤسسات والأجهزة الحكومية على المستوى الوطنى مثل السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية وقد استلزمت العملية الانتخابية تناثر الاتهامات والشائعات المتبادلة بين الأحزاب والمرشحين وانصارهم حول ما يسمى بالتجاوزات والاجراءات في لجان التسجيل التي قد تفتح باب العنف في داخل المجتمع ، وتحولت قضايا تحديد المواطن والناخب والهوية الوطنية الى مقدمة قضايا المعركة الانتخابية التي تدور حول تعريب الدولة والمجتمع ، وحقوق الافارقة الزنوج كمواطنين في تعلم وتدريس لغات قبائلهم الوطنية ، وعودة اعداد من الذين طردوا الى السنغال بدعوى اكتسابهم الجنسية الموريتانية بأسلوب التزوير ، وحقوق الافارقة في تملك الارضى الزراعية . وتوحيد نظام التعليم بدلا من النظامين المطبقين حاليا ، واعتبار ان التمييز ضد المواطنين الزنوج هو خرق لقوانين الجنسية وهو امر يتنافى مع تعاليم الاسلام الذي هو الوعاء والاطار التاريخى الحقيقى الذى يحفظ الوحدة الوطنية في البلاد .

- ان هذه القضايا المثارة لها جذور تاريخية بدأت من يوم تكوين الدولة كما خطط لها الاستعمار الفرنسى ، فقد جمع المتناقضات الاثنية والعرقية في اطار سياسى واحد ، لقد اقتطع منطقة شمال وشرق البلاد من محيطها القبائلى المغربى العربى المسلم ، واقتطع منطقة جنوب البلاد من محيطها القبائلى الافريقى المسلم ، وادار البلاد كم منطقة تابعة للسنغال ، وكجزء من افريقيا الغربية الفرنسية ، وفرض اللغة والثقافة الفرنسية في الادارة والتعليم والمعاملات . وطبقا لمفهوم المصطلح التاريخى الاسلامى ففى شمال وشرقى

البلاد يقيم البيضان وهم القبائل العربية البربرية الناطقة باللغة العربية ، ومنضما اليهم الحراتون وهم الرفيق الذى تحرر بعد استيعاب الثقافة العربية الاسلامية ، وفي جنوب البلاد وعلى ضفة نهر السنغال يقيم السودان وهم القبائل الافريقية الزنجية التى تدين بالاسلام وتتحدث لغاتها غير المكتوبة وهى قبائل البولار (التكارير) والسونكة والولوف . ولها امتداداتها القبلية في الدول الافريقية المجاورة لموريتانيا . واهل البلاد عامة تاريخ ايجابى مشهور في تاريخ الاسلام في شمال افريقيا والاندلس ، فقد قامت في هذه المنطقة دولة المرابطين ، ولكن بمرور الزمن تفككت الدولة الجامعة وتحولت البلاد الى امارات ودويلات تستند الى الولاء القبلى ، ولما حاول الاستعمار الفرنسى الاستيلاء على هذه البلاد حارب المسلمون ضده حربا طويلة وعلى مستويات متنوعة ، ولكنه تغلب عليهم وحكم البلاد .

- وعندما اعلن الاستقلال بعد الاتفاق مع فرنسا ، واجهت الدولة ازميتين خطيرتين ، الاولى خارجية وهى رفض الملكة المغربية الاعتراف بالاستقلال واقترح الانضمام اليها او تقسيمها مع السنغال ، وظلت الازمة مع العالم العربى حتى انضمت موريتانيا في ١٩٧٣ الى الجامعة العربية واقامت ارتباطات سياسية مع دول المغرب العربى ، واصبح توجه الدولة نحو الشمال المغاربى وليس نحو الجنوب الفرنكوفونى ، واما الازمة الثانية الداخلية فهى عملية بناء الحكم المركزى وما يتبعه من اجهزة ومؤسسات على المستوى الوطنى ، فقد تبين ان اغلبية العاملين في الادارة والجيش والتعليم هم ابناء القبائل الافريقية الزنجية المتحدثون بالفرنسية ، ولهذا شرعت الدولة في اقامة التوازن الوطنى بين البيضان والسودان استجابة لمطالب ابناء القبائل العربية البربرية بحقوقهم في مقام الحكم وفي خدماته . وقد ادى هذا التوجه الى دخول الدولة في ميدان تعريب التعليم ثم تعريب المجتمع والحياة الوطنية . وهنا تباينت وجهات نظر الجانبين في داخل البلاد ، فيرى البيضان انهم الاغلبية طبقا لاحصاء ١٩٧٧ الذى يقدر اجمالى السكان بحوالى ٢ مليون نسمة وان الافارقة السودان لا يزيدون على ٢٠ ٪ من التعداد الكلى للسكان ، كما يرون ان نسبة كبيرة من هؤلاء الافارقة ليسوا موريتانيين وانما جاءوا من السنغال في ظل الحكم الفرنسى للعمل في الزراعة والادارة والتجارة . بينما يرى السودان انهم مضطهدون بسبب اللون او الاصل وان حقوقهم ووجودهم الوطنى يتعرض للتآكل والنكماش بسبب ضغط البيضان على الحكومة وبسبب سياسة التعريب التى يعتبرونها اسلوبا للتخلص من وجودهم في الوظائف والادارة والتعليم ، كما يرون ان قرار الحكومة عام ١٩٨٣ بشأن تنظيم ملكية الاراضى الزراعية المروية في حوض نهر السنغال ، انما هو اسلوب لتمكين البيضان من السيطرة على الارض الزراعية بعد انتشار الجفاف والتصحر في مناطق الشمال ، الامر الذى ادى الى هجرة قبائل البيضان نحو الجنوب وتملك الارض

الزراعية ، كما أنه بعد نشوب النزاع الموريتانى السنڭالى عام ١٩٨٩ وما ترتب عليه من اجراءات نهب وطرد واعتداء على الممتلكات والاشخاص فى كل من البلدين ، يرى السودان ان ما تم فى موريتانيا انما هو عملية منظمة لتفريغ البلاد من الاقلية الزنجية بدعى ان اصلهم من السنڭال وليسوا مواطنين فى موريتانيا .

هذه التوترات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ترجمت نفسها فى انشاء تنظيمات واحزاب سرية وهى التى تحولت الى العلنية مع اقرار الديمقراطية والتعدد الحزبى ، وبين البيضان تيارات واحزاب تدعو الى التعريب والعروبة وعلى الجانب الاخر نشأت بين السودان احزاب وتيارات تجمعت فى حركة تحرير زنجى موريتانيا (فلام) التى نشرت ووزعت عام ١٩٨٦ بيان الموريتانى الاسود المضطهد ، وكونت الحركة جناحا عسكريا سرى ولكن المؤامرة انكشفت وقدم اعضاء الحركة الى المحاكمة وصدرت الاحكام بالاعدام والسجن ، وتلا ذلك حركة تطهير واسعة فى الجيش والتعليم والادارة . الامر الذى ترتب عليه ازدياد التوتر والنزاع فى داخل البلاد . وفى هذه المناسبة اهتمت منظمات حقوق الانسان مثل منظمة العفو الدولية بالموضوع ونشرت عددا من التقارير والبيانات عن ذلك .

فى هذا الاطار التاريخى تاتى مبادرة الحكومة بالتحول الى النظام الديمقراطى والعمل الحزبى العلنى بهدف تطويق وتخفيف التوتر ، وفتح السبل امام مشاركة البيضان والسودان فى الحكم وشئون الحياة العامة والالتزام بحكم القانون ، ولكنه من قبيل الصدفة التاريخية البحتة ان تجرى الانتخابات فى موريتانيا فى مناخ سياسى اقليمى تطفى عليه أحداث الجزاير بعد اجراء الانتخابات البرلمانية ثم سيطرة الجيش على الحكم والغاء الانتخابات هناك . وهذا معناه ان المنطقة عامة سوف تتأثر بهذا المناخ وهذه الاحداث ، وان المستقبل سوف يكشف تطور مجريات الامور والاضاع القادمة ، علما بأن الحكومة قد حظرت تكوين احزاب اسلامية فى موريتانيا .

الديموقراطية والجيش في الكونغو

خلال انعقاد قمة الفرانكوفونية الاخيرة في باريس اعادت فرنسا التأكيد بشكل حاسم وقطعى ان تقديم معوناتها المتنوعة يرتبط بموضوع حقوق الانسان والنظام الديموقراطى في الدول الافريقية الفرانكوفونية ... وهكذا اصبح النموذج المعتمد والمعرض على هذه الدول التحول الى الحكم المدنى الديموقراطى متعدد الاحزاب وبدون استخدام الاسلوب الانقلابى ، وذلك حتى يبقى التوجه الفرانكوفونى بدون تدخل من جانب دول اجنبية اخرى تتنافس مع السياسة الفرنسية في افريقيا ، والاطار العام لهذا النموذج هو تشكيل مؤتمر وطنى موسع يضم ممثل الاحزاب والجمعيات والشخصيات العامة والقبائل والمهنيين والنقابات والاديان ، وان يمارس هذا المؤتمر سلطات تشريعية وسياسية مؤقتة خلال فترة انتقالية تنتهى باعداد الدستور الجديد واجراء الانتخابات البرلمانية . وقد نجح هذا الاسلوب في تجربة بنين التى شهدت التحول ، بينما في حالات اخرى تستمر الضغوط الشعبية في النيجر والكاميرون وتوجو وجيبوتى ومدغشقر وان كانت النتائج مازالت تتراوح بين التقدم والتراجع ، ومازالت بعض الدول تمتنع عن الاستجابة لضغوط التحول مثل ساحل العاج ولكن الى حين .

وباختصار لقد شهدت الكونغو انعقاد المؤتمر الوطنى الذى اقر التحول وخلع عن البلاد رداء الحزب الواحد والفلسفة اللينينية الماركسية ، وتكون مجلس اعلى يمارس سلطات الادارة والتوجيه حتى اجراء الانتخابات البرلمانية في مارس ١٩٩٢ . وتم نقل السلطات التنفيذية الى رئيس الوزراء وحكومته المدنية مع تقليص سلطات رئيس الجمهورية الى صورة رمزية . ولكن قبل نهاية عام ١٩٩١ قامت الحكومة باجراء تعديلات في قيادة الجيش ترتب عليها تمرد فرق عسكرية خرجت من ثكناتها تؤكد الولاء لرئيس الجمهورية الذى هو اصلا من الجيش ، وتطلب الامر عزل رئيس الوزراء المدنى وحكومته . وفي فترة التوتر والقلق الذى ساد البلاد قبل التوصل الى اتفاق على التعديل الوزارى الذى انهى التمرد ، فان رئيس الوزراء اختفى في مكان سرى آمن ، ولم يظهر الا بعد ان حصل على ضمانات بسلامته الشخصية ، وكان هذا تحوطا من جانبه خشية ان يتكرر السيناريو الذى شهدته دولة تجوهو حينما اقدم العسكريون المتمردون على اعتقال رئيس الوزراء حتى تم الاتفاق بينه وبين رئيس الدولة ،

وقد لاحظ رجال الاعلام ان وجه رئيس الوزراء في توجوه متورم ولكنه افادهم بان التورم ناتج عن اصابته بنوبة من مرض الحساسية .

- ان جوهر الموقف هو الصراع بين جانبين في داخل المجتمع : الاول نخبة المؤسسة العسكرية وأنصار القديم الذي يوشك ان يندثر ، والثاني النخبة والمؤسسات المدنية وأنصار النظام الجديد الذي يوشك ان يولد ، وان بيئة الصراع مازالت في مرحلة التشكل والتخلق إذن مجموعة المبادئ والعلاقات والضوابط الحاكمة لتوزيع السلطات في الوضع الجديد لم يتم بعد الاتفاق بشأن تحديداتها وتفصيلها في ضوء الاقتباس من النماذج العالمية لتوزيع السلطات المدنية العسكرية . خاصة انه في النظام القديم احتلت المؤسسة العسكرية المركز الاول في ترتيب السلطة والاهمية والتفوذ والدور ، فقد استند اليها رئيس الجمهورية في تسيير شئون الحكم على الرغم من وجود الحزب الواحد الذي تحول مع الزمن الى ادارة بيروقراطية تشبه السلطة التنفيذية ، وكانت المؤسسة العسكرية هي العامل الحاسم في كل مرة يحدث فيها صراع على السلطة داخل الدولة وترتب على هذا ان تزايدت وتنوعت مخصصات الميزانية والاتفاق العسكري وأعداد المجندين والقيادة العسكرية ، كما تزايدت المكانة السياسية والاجتماعية للمؤسسة العسكرية .

- وعلى خلاف هذا الوضع فان النظام الجديد المقترح في ضوء النماذج الأوروبية الأمريكية للعلاقات المدنية العسكرية - سوف ينقل السلطة الى ثلاث سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وان المؤسسة العسكرية سوف تتبع القيادة الجديدة للدولة ، وان تخصيص الميزانية والاتفاق العسكري سوف يتم في البرلمان وتحت رقابة اجهزة الدولة ، وان النظام الجديد سوف يأخذ في اعتباره ان التوظيف والتجنيد والترقيات يجب ان تعبر عن الأوضاع والتوازنات القبلية والجهوية والدينية في المجتمع بحيث لا تكون مؤسسات الدولة احتكارا لقسم دون غيره في المجتمع . ومن جهة ثانية فان الدراسات المتخصصة في الشؤون الافريقية تلاحظ ان غالبية الجيوش في افريقيا منذ اعلان الاستقلال لم تشترك في حروب بحيث تؤدي وظيفتها المقررة للدفاع عن الوجود الوطني والحدود السياسية للدولة ، وانها بالعكس شاركت غالبية هذه الجيوش في المهام الداخلية للأمن واستقرار نظم الحكم . ومع ذلك فقد ازدادت أعداد العاملين بها من حيث الوظائف والمرتبات والمستويات القيادية التنظيمية والترقيات والمعاشات بشكل لا يتماشى مع حقائق الدخل القومي العام ومتوسط الدخل الفردي في هذه الدول ، ويضاف الى هذا تكاليف ونفقات التسليح والاثمان المرتفعة بشكل مذهل لانواع الاسلحة الحديثة . كما ان الجيوش تستقطب أعدادا كبيرة من الشباب في سنوات عمرهم المخصصة للانتاج وللإسهام في مهام المجتمع المدني . وان قسما كبيرا ومتزايدا من المعونات

الاجنبية التى تلقتها هذه الدول عامة كانت معدات عسكرية واسلحة ، وهذه النقطة ترتبط بموضوع الديون الاجنبية التى تعاني منها القارة الافريقية حاليا .

- وفى عدد من الحالات المعروفة فان بعض الدول الافريقية واجهت ازمات اقتصادية ادت الى عجزها عن دفع المرتبات فى موعدها المقرر ، وأحيانا نتيجة لتأخر وصول المعونات الاجنبية لأسباب سياسية ، أدى هذا الى تدمير أو تمرد من جانب افراد القوات المسلحة ظهر فى بعض الدول مثل تشاد وزائير وتوجو والكونغو ، وقد تداولت وسائل الاعلام أنباء خروج بعض الفرق العسكرية الى الشوارع للتظاهر وللتدمير والنهب من المحلات والاماكن العامة .

- ان انتهاء الحرب الباردة وتوقف سيل المعونات والقروض الاجنبية الى دول العالم الثالث عامة والتفكير فى توجيهها الى مناطق اخرى مثل شرق أوروبا بسبب اعتبارات سياسية ، قد أعاد الدعوة الى ضرورة خفض الانفاق العسكرى وتكاليف التسليح فى دول القارة الافريقية وتوجيه الانفاق الى ميادين التنمية الاقتصادية والخدمات التعليمية والصحية ورفع مستويات معيشة المواطنين وهذا هو المعنى الذى اشار اليه الرئيس محمد حسنى مبارك خلال زيارته الى نيجيريا فى اواخر يناير ١٩٩٢ حين صرح فى المؤتمر الصحفى فى أبوجا بأن انتهاء الحرب الباردة واتجاه القوى العظمى والنظام العالمى الجديد الى تخفيض مستويات ونفقات التسليح والتوجه نحو التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للشعوب ، فان علينا فى الدول الافريقية ان نسلك هذا الطريق وان نبحث عن حل للنزاعات بالطرق والوسائل السلمية واستخدام الاموال المستقطعة من ميزانيات الدفاع من أجل رفاهية الشعوب .

أعالى النيل والتحول الديمقراطي

- بدأ عام ١٩٩٢ والنشاط السياسى يتصاعد ويتعقد فى منطقة البحيرات الكبرى حيث تتجاوز ست فى اعالى النيل - وهى زائير ورواندا وبوروندى واوغندا وكينيا وتنزانيا - والدول الثلاث الاولى كانت تحت سيطرة الاستعمار البلجيكى وهى حاليا جزء من الفرانكوفونية فى افريقيا . والدول الثلاث الثانية كانت تحت سيطرة الاستعمار البريطانى وحاليا جزء من الانجلوفونية فى افريقيا . ومن ناحية ثانية فان خطوط الحدود السياسية المرسومة منذ مؤتمر برلين ٨٤ - ١٨٨٥ لا تمثل اى حقيقة موضوعية اذ تقسم الشعوب واللغات والاديان ويترك الاقليات والامتدادات القبلية فى كل وحدة سياسية من هذه الدول ، كما ان طبيعة الجغرافيا الاستوائية تجعل من المسحيل ضبط وتنظيم حركات المتمردين والقوى المسلحة التى تنتشر فى المنطقة كلها .

- هذا النشاط السياسى يأخذ اشكالا سلمية واشكالا مسلحة ويدور فى داخل الدول او عبر حدودها المشتركة ويزيد من التعقيد وجود ثلاث دول حبيسة ليست لها شواطىء بحرية ولذا تجد نفسها فى حاجة الى تنظيم موضوعات التجارة والنقل للمصادرات والواردات والاتصال مع الدول المجاورة والدول الاخرى فى العالم اجمع ويكون هذه الدول الثلاث . وهى اوغندا ورواندا وبوروندى ، لا تنتمى الى منطقة ثقافية واحدة فإنها تجد علاقاتها تتراوح بين حسن الجوار والتفاهم السياسى وبين سوء العلاقات والتنافر السياسى خاصة ان اوغندا وزائير تتنافسان حول جذب كل من رواندا وبوروندى كما ان كينيا وتنزانيا تمثلان ايضا معبرا وطريقا للوصول الى موانئ التصدير وشواطىء المحيطات وتستطيع القول ايضا ان المنطقة الوسطى الحبيسة تخضع لشد وجذب نحو الاتجاه شمالا الى السودان وشمال افريقيا ونحو الاتجاه شرقا وجنوبا حيث انها عضو فى منطقة التجارة التفضيلية التى عقدت اجتماعها الاخير بحضور ١٨ دولة افريقية وشهد الاجتماع مشاركة السودان فى عضويتها . كما ان هناك مساعى وافكارا حول تطلع دولة جنوب افريقيا لانشاء سوق افريقية مشتركة تضم اغلب دول منطقة جنوب خط الاستواء . وذلك بعد ان تتوصل الى حل سياسى لمشكلة نظام الحكم الديمقراطى فى داخله الامر الذى يتيح له انشاء العلاقات المتبادلة مع دول منطقة الجنوب الافريقى عامة على المستوى السياسى والمستوى الاقتصادى .

والهدف العام لهذا النشاط السياسى هو تغيير شكل وتركيب نظم الحكم مة
باسلوب التحول الديموقراطى وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وضمان
حقوق الاقليات وحماية حقوق الانسان واجراء انتخابات متعددة الاحزاب .
ولكن فى اعماق هذا النشاط السياسى تبرز القضايا الاثنية والصراعات
التاريخية الموروثة بين شعوب وقبائل هذه المنطقة ومن الامثلة على هذا النشاط
السياسى تبرز الاثنية والصراعات التاريخية الموروثة بين شعوب وقبائل هذه
المنطقة ومن الامثلة على هذا الصراع بين شعب الهوتو وشعب التوتسى - وهما
مقسمان بين دولتي رواندا وبوروندى ويمثل الهوتو الاغلبية العددية فى كل
منهما ولكن فى رواندا تنتمى الحكومة الى شعب الهوتو ويمثل شعب التوتسى
الاقلية المحكومة وفى بوروندى تنتمى الحكومة الى شعب التوتسى ويمثل شعب
الهوتو الاغلبية المحكومة - والعلاقات بين الاغلبية والاقلية تحتكم الى السلاح
والعنف المتبادل وقد شهدت الدولتان عددا من بات العسكرية منذ السبعينات
من هذا القرن . ومع ذلك لم تهدأ المنطقة او تتحسن بصفة مستمرة العلاقات
عبر الحدود المشتركة مع الدول المجاورة .

وأخيرا اجتمع رؤساء زائير وبوروندى ورواندا لمواجهة هذه المشاكل
السياسية والاختراقات الامنية لبلاد قروا تشكيل هيئات وتنظيمات امنية
مشتركة لرقابة وتأمين الحدود المشتركة وسوف يعاودون الاجتماع وبحث
الموضوع فى مارس ١٩٩٢ فى مناسبة انعقاد مؤتمر القمة لدول المجموعة
الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى وواضح من هذا النشاط ان
الحكومات الثلاث تحاول فرض نوع من الاستقرار السياسى والعسكرى الذى
يضمن بقاء النظم العسكرية الثلاثة الحاكمة فى هذه الدول وحتى الان لا توجد
مشاركة فى هذه المحاولة الانضباطية من جانب النظم السياسية الحاكمة فى
تنزانيا وكينيا واوغندا وعلى الرغم من ان هذه الدول الاخيرة تعاني من مشكلات
اللاجئين القادمين الى اراضيها من شعوب هذه الدول الغرانكوفونية نتيجة
استمرار العنف والنزاع المسلح وما يترتب على هذا من نشوء عنف مضاد يترك
اثاره على اراضى وشعوب جميع الدول فى المنطقة بدون استثناء .

وعلى الجانب الآخر اثمرت الضغوط الداخلية والخارجية المرتبطة بالدعوة
الى التحول الديموقراطى والتعدد الحزبى فى كينيا وتنزانيا فقد قبلت حكومة
كينيا تعديل الدستور واقرار التعددية الحزبية والتوجه نحو انتخابات متعددة
الاحزاب قبل نهاية العام الحالى اما فى تنزانيا فقد شكلت الحكومة لجنة
لدراسة موضوع التعددية الحزبية واتمت اللجنة تقريرها بعد استطلاع جميع
وجهات النظر فى داخل البلاد ودعت فى التقرير الى تعديل نظام الحكم ليقوم على
اساس تعدد الاحزاب بدلا من الحزب الواحد مع احداث تعديل فى علاقات
النظام السياسى القائم بين زنجبار ومنطقة البر الافريقى وفى يناير ١٩٩٢
اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الواحد وقبلت التوصية ودعت الى عقد مؤتمر

وطنى عام للحزب الواحد في منتصف شهر فبراير الحالى للمصادقة على التوصية بتعديل النظام السياسى والتوجه نحو اجراء انتخابات متعددة الاحزاب خلال عام ١٩٩٢ ولا تزال اوغندا ترفض السير في اطار هذا التوجه السياسى العام وتعرض قيادتها منهجا واسلوبا مختلفا يقوم على اجراءات التصعيد من القواعد السياسية الاساسية حتى يتم بناء النظام السياسى العام للدولة وترى ان هذا ضمان لضبط العلاقات السياسية المتوترة بين الشعوب والقبائل والاصول الاثنية المتعددة في داخل اوغندا .

- إجمال القول أن الصراع يتصاعد ويتعمق ويتداخل فيه المطالب السياسية والاقتصادية والاثنية . وأنه يتعرض لضغوط من الداخل ومن الخارج على المستوى الاقليمى والدولى وفضلا عن هذا توجه دول الجوار للمنطقة نحو التحول الديموقراطى يشكل نموذجا ضاعطا على الاوضاع الداخلية في دول المنطقة فلقد تم التحول الديموقراطى المتعدد الاحزاب في زامبيا وتحكمها الان حكومة ونظام سياسى جديد بعد هزيمة الرئيس كاوندا وفى انجولا يستمر تطبيق اتفاقية المصالحة السياسية العامة وتم تعديل الدستور وقبول مبدأ التعددية الحزبية وتجرى الاستعدادات لاجراء اول انتخابات متعددة الاحزاب في خريف عام ١٩٩٢ .

- ان التغيير يتقدم وتراكم اثاره في دول المنطقة وان تيارات الصراع المتقاطعة مستمرة في توجهاتها بين العمل على المستوى السلمى أو المستوى المسلح وعام ١٩٩٢ هو عام حاسم في تاريخ وأوضاع المنطقة جنوبى خط الاستواء حتى دولة جنوب افريقيا .

النار والدم في زائير

- تراجع الرئيس موبوتو في زائير عن تطبيق نموذج التحول الديمقراطي في بلاده ، فاتخذ خلال شهري يناير وفبراير ١٩٩٢ عددا من الخطوات بدأت بإيقاف أعمال المؤتمر الوطني المكلف بعملية الإصلاح السياسي حتى موعد اجراء الانتخابات الحرة المتعددة الاحزاب . ثم قمع بأسلوب العنف تمرد قوات المظليين التي خرجت لاحتلال الاذاعة والتلفزيون احتجاجا على اجراء الايقاف . واخيرا خرج المصلون بعد صلاة الاحد من كنائس العاصمة يحملون الصليبان وينشدون الترانيل بقيادة الكهنة وزعماء المعارضة يطالبون بعودة جلسات المؤتمر الوطني واستئناف مسيرة التحول الديمقراطي فقابلتهم قوات الأمن بإطلاق النار المباشر فقتلت ٣٢ من الرجال والأطفال . وحدث رد الفعل الدولي الفوري المعتاد ، إذ صدرت الولايات المتحدة ، الأمريكية وفرنسا وبلجيكا بيانات الاحتجاج والادانة ، وقابل موبوتو سفراء هذه الدول لدى بلاده فوعدهم بالاستجابة لمطلب استئناف أعمال المؤتمر ولكن بدون أن يحدد موعدا للتنفيذ .

- والاسئلة التي تبحث عن اجابات هي : لماذا هذا التراجع الآن ؟ وما هو مستقبل التحول الديموقراطي في زائير ؟ وما هي موضوعات الاتفاق والاختلاف بين هذه الدول الثلاث ؟

- الواضح ان الرئيس موبوتو يقاتل في معركة مرتدة دفاعا عن رأسه ووجوده الشخصي ، فهو يعلم ماذا يحدث في الدول الفرانكوفونية التي سارت في طريق التحول الديموقراطي الى نهايته ، فبعضها تخلص من الرئيس بعد الانتخابات الحرة مثل بنين ، وبعضها جرده من سلطاته ووضعه في صورة الرمز حتى يحين موعد التخلص منه مثل توجو والكونغو . ومن ناحية ثانية فان موبوتو يعتمد على دور ووظيفة المؤسسة العسكرية الفاعلة في زائير ، وهي أقوى من أدوات الحكم التنفيذية ومن مؤسسات الحزب الواحد الذي يحكم البلاد رسميا ، كما ان أحداث التمرد والتظاهر التي كثيرا ما شهدتها العاصمة والمدن الكبرى واخيرا قد منحت الفرصة لتطهير صفوف المؤسسة العسكرية من المشكوك في لاؤئهم لشخص الرئيس أو الطامحين لمغامرات الانقلاب العسكري .

- ومن ناحية ثالثة فان موبوتو يتصف ببراعة في الاستغلال والاستفادة

الشخصية من موضوعات ونقاط الخلاف بين الدول الثلاث صاحبة المصالح في بلاده والتي تشرف على عملية التحول الديمقراطي والدفاع عن حقوق الانسان في افريقيا ، لقد اتفقت الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبلجيكا على اهمية الاصلاح السياسى والنظام الديمقراطى المتعدد الاحزاب في تسخير شئون زائير . واسرع موبوتو في عام ١٩٩٠ بالاستجابة فتخلى عن رئاسة الحزب الواحد الحاكم واعتبر نفسه رئيسا لجميع المواطنين وأجرى تعديلا في دستور البلاد يسمح بالتعددية الحزبية ووعد بإجراء الانتخابات الحرة . وحتى عام ١٩٩١ لم يحدث أى إجراء تطبيقي لهذه الاستجابة النظرية ، فلما عاودت هذه الدول الضغوط واستعملت سلاح ايقاف المعونات والدعم ، استجاب بإنشاء المؤتمر الوطنى الذى يضم ممثل الاحزاب والجماعات المعارضة . وفي سبتمبر من العام الماضى عجزت الحكومة عن دفع المرتبات والعلاوات المقررة لجنود القوات المسلحة ، فخرجت جماعات منهم في تمرد للنهب وليس لقلب نظام الحكم ، وانضمت اليهم جموع من المواطنين والمعارضين في العاصمة والمدن الكبرى في الدولة ، وانتشرت عمليات النهب والتدمير للمحلات والفنادق والمراكز التجارية والبنائيات ، وامام تدهور الموقف ارسلت فرنسا وبلجيكا قوات مسلحة لحماية الاجانب وقرار الامن والنظام في الدولة ، كما عاودت الدول الثلاث الضغوط فاستجاب بتعيين رئيس وزراء من بين المعارضين في المؤتمر الوطنى ، ثم تشاجر معه فعزله وارسل قوات الامن فاغلقت المكاتب وبنائة رئاسة الوزراء ، ثم عين رئيسا ثانيا للوزراء وعزله بعد ذلك ، وقبل نهاية العام الماضى عين رئيسا للوزراء من بين جماعة المعارضة كاجراء تسوية بين الضغوط الخارجية والداخلية مع المحافظة على سلطته بشأن المؤسسة العسكرية .

- والسبب الحقيقي وراء كل هذه التحركات .. خطوة للأمام وخطوة للخلف .. هو أن الدول الثلاث تختلف فيما بينها حول تحديد طبيعة ومدى دور الرئيس موبوتو في عملية التحول الديمقراطي فترى فرنسا وبلجيكا أنه لا دور له الآن بعد إنشاء المؤتمر الوطنى وأنه لايد من قمعه ولو بالقوة السفارة حتى تتوالى خطوات مسيرة التحول الديمقراطى ، بينما ترى الولايات المتحدة الامريكية غير هذا الرأى ، وقد اوضح مساعد وزير الخارجية الامريكية للشئون الافريقية سياسة بلاده امام إحدى لجان مجلس الشيوخ في أوائل هذا الشهر بقوله أن موبوتو يتحمل مسئولية الازمة في زائير ، وأن السياسة الامريكية تفضل تخلي موبوتو عن السلطة لشخص غيره من زعماء المعارضة لتسهيل المرحلة الانتقالية نحو انتخابات حرة وعادلة . ولكن السياسة الامريكية ترى أن العملية الانتقالية لن تنجح الا اذا دعمها موبوتو وان انتقال السلطة ساديا لن يتم بدون وجود موبوتو . ولذلك فإن السياسة الامريكية لا تطلب منه الرحيل الآن ، اذ يجب ان يبقى رئيسا للبلاد ليسيطر على الجيش حتى تتم الانتخابات

المقبلة ، وإن عملية التحول الديمقراطي في زائير لن تتم بدونها لأنه يسيطر على أجهزة الأمن ومن بينها الجهات التي تستطيع القيام بعمليات سرية .
والى أن يتم الاتفاق الكامل الشامل بين الدول الثلاث بشأن مصير موبوتو فسوف تظل الاسئلة قائمة ، ويبقى الجميع في انتظار انتهاء الفصل الاخير وإسدال الستار .

المواجهة تتصاعد

في ساحل العاج

- في عام ١٩٩٠ دخلت قضية التحول الديمقراطي الى الساحة السياسية في ساحل العاج ، فوجدت قضيتين سابقتين هما الخلافة السياسية واللازمة الاقتصادية ، وتداخلت القضايا الثلاث ، فتشابكت تطوراتها وتفاعلت نتائجها ، واصبح من المتعذر الفرز او الفصل بينها .

- القضية الاولى ترتبط برئيس الجمهورية هو فويه بوانييه الذى يحكم البلاد منذ ١٩٦٠ ، وينجح في الانتخابات الرئاسية المتوالية بنسبة ٩٩,٩٩ ٪ من اصوات الناخبين . ويمارس السلطة من خلال الحزب الواحد ، ويعين قيادات الحزب من رجاله واقربائه في القبيلة التى ينتمى اليها ، وقد عقد مع فرنسا معاهدات تعاون عسكرى وامنى واتفاقيات اقتصادية واستثمارية جعلت اقتصاد البلاد نموذجا للتنمية الرأسمالية في افريقيا ، وحاليا بلغ الرئيس من الكبر عتيا ، فالمصادر الرسمية تقول انه بلغ ٨٨ عاما ، والمعارضة تقول إنه تعدى التسعين من العمر ، ويعرف الرئيس أن المعركة تدور بين المقربين والطامحين حول مركز الرجل الثانى في النظام ، ولهذا فهو يغير ويبدل باستمرار في القيادات التى تتولى المناصب العليا في أدوات الحكم المدنية والعسكرية وفي قيادات الحزب الواحد .

- والقضية الثانية ترتبط بالكساد الاقتصادى الذى استقر واستمر في البلاد نتيجة لتقلبات وتراجع اسعار المواد الخام المصدرة للأسواق العالمية مع ترحيل نتائج الازمة الاقتصادية من دول الشمال المتقدم الى دول العالم الثالث . لقد كانت الدراسات الافريقية والمتخصصة تشير الى تجربة ساحل العاج كنموذج ناجح للتنمية الرأسمالية في مواجهة تجارب التنمية الاشتراكية التى انتشرت منذ سنوات الستينيات في القارة الافريقية ، وأن نجاح هذه التجربة التنموية يرجع الى المشاركة في التمويل والاستثمار بين نخبة اقتصادية من الطبقات المتوسطة الوطنية ، وبين رأس المال الفرنسى الأوروبى ، مع دور رأس مالى وبشرى تقوم به الجالية اللبنانية المقيمة بالبلاد . ولكن في الثمانينات من هذا القرن جاء الكساد والازمة الاقتصادية فاستدعى الرئيس أحد مواطنيه الذى يشغل منصبا في البنك الدولى وعينه رئيسا للوزراء لتنفيذ سياسة تهدف الى تخفيض العجز الكبير الموجود في الميزانية ، وتطبيق سياسة الخصخصة وبيع الشركات التى تمتلكها الحكومة او تساهم في رأس مالها ، مع رفع مستويات

العيش للمواطنين ودعم قدراتهم لمواجهة التضخم وارتفاع الاسعار .
- اما القضية الثالثة فهي موافقة الرئيس في ابريل ١٩٩٠ على تعديل الدستور
السماح بتعدد الأحزاب السياسية ، وفورا تشكلت سبعة أحزاب سياسية
تتنافس مع حزب الرئيس ، وفي نوفمبر ١٩٩٠ تناقست الأحزاب في الانتخابات
البرلمانية فحصل حزب الرئيس على ١٦٥ مقعدا وحصلت المعارضة على المقاعد
العشرة المتبقية من مجموع المقاعد البرلمانية . واستكمالا لمناخ التغيير
الديمقراطي قام الرئيس بإعادة تنظيم الحزب الديمقراطي الحاكم ، واختار له
امينا عاما ينتمي الى قبيلة اخرى غير قبيلة الرئيس ، وهذا من باب التنوع
الواجب في قيادات الدولة العليا ، ولكن كما هو مشاهد في القارة الافريقية فان
التحول الديمقراطي يفتح باب المجهول أمام الرؤساء والقيادات والنخب التي
حكمت وسيطرت بدون معارضة او مسائلة . فلقد تحركت في ساحل العاج
القوى التي طالما ارغمت على السكون والسكوت بفعل أدوات القمع الحكومية ،
وانتشرت الصحافة المعارضة التي فتحت ملفات الحكم منذ أعوام الستينيات ،
وطالبت النقابات العمالية والاتحادات المهنية والطلابية والأحزاب السياسية
التي ارتفع عددها حاليا الى اربعين حزبا ومنظمة ، بالكشف عن ثروات الحكام
وزيادة الأجور ومحاربة التضخم وضبط الاسعار وتعديل نظم التعليم
والادارة .. الخ ، وادى هذا الى التظاهر من جانب المعارضين والعنف من
جانب قوات الشرطة والجيش . وكلما اشتبك الجانبان استتعت دائرة التوتر ،
وارتفعت حرارة وسخونة المواقف خاصة في العاصمة والمدن الكبرى في
الدولة .

- حدث هذا التطور خلال عام ١٩٩١ ، ولهذا أراد الرئيس أن يضبط وينظم
المسيرة في البلاد ، فأصدر قانونين متتاليين أولهما قبل نهاية عام ١٩٩١ وهو
قانون تنظيم الصحافة ووسائل الاعلام والقانون يشدد من أحكام الرقابة على
الصحافة ويغلظ من عقوبات السجن والغرامة المالية على الصحفيين
المخالفين ، وينظم ملكية وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية . وقد
أثارت المعارضة ضجة في مناسبة مناقشة مشروع القانون في البرلمان كما
اعترضت الاتحادات الصحافية والاعلامية ، ولكن القانون أصبح ساريا الآن .
والقانون الثاني صدر في أوائل فبراير ١٩٩٢ وهو يقضى بأن يكون زعماء
الأحزاب والمنظمات والنقابات الموجودة بالبلاد مسئولين جنائيا ومدنيا عن
جميع أعمال العنف والتدمير والاضرار التي تقع من جانب انصارهم او
اعضاء منظماتهم ضد المرافق والمؤسسات العامة والخاصة في ساحل العاج ،
وترتبا على هذا القانون فان الجهات المسئولة في الحكومة حاليا قدمت للمحاكمة
كلا من جبابو زعيم المعارضة ، وسيفي رئيس رابطة حقوق الإنسان ، واهيبو
أمين عام اتحاد الطلاب الذي حظرتة الحكومة بسبب اشتغاله بالسياسة وعدم
تفرغه لطلب العلم بالجامعة .

- لقد سبق أن أصدر البنك الدولي تقريراً عاماً عن أوضاع الدول الأفريقية ، وفي هذا التقرير فقرة تصدق على أوضاع ساحل العاج كما تصدق على دول أفريقية كثيرة مثلها ، إذ تقول إن الحكومات والمؤسسات القضائية والتعليمية هي مجرد ظل للمستعمرين القدامى ، وأنه تنتشر في هذه الدول روايات عن التدهور السياسي والفساد والقمع والمحسوبية . وأن خطط التنمية التي طبقت في السنوات الماضية حتى اليوم قد أدت الى تركيز السلطة والموارد المالية في يد بيروقراطية حكومية لا تخضع للمساءلة او المحاسبة ، وأن هذه الأمور تثير موضوع مصداقية ومشروعية النظم السياسية القائمة في هذه الدول .

قضية الانفاق العسكرى فى الدول الأفريقية

- فى الربع الأول من العام الحالى شهد العالم مشهدين متباعدين جغرافيا ومتراپطين موضوعيا ، ويفصحان عن الأبعاد العميقة للأزمة التى وصلت إليها الدول الفقيرة فى العالم الثالث ، أما المشهد الأول فكان فى أمريكا الجنوبية حيث انعقد مؤتمر الانتكاد فى دولة كولومبيا خلال شهر فبراير ١٩٩٢ ، وكان المشهد الثانى فى أفريقيا حيث تمرد جنود الجيش فى دولة النيجر فى أواخر شهر فبراير حتى أوائل شهر مارس ١٩٩٢ .

- فى ختام اجتماع الانتكاد صدر البيان الختامى الذى يدعو الى خفض الانفاق العسكرى وتقديم المعونات بشكل اكبر الى الدول الفقيرة ، ويؤكد على ضرورة الاستمرار فى تخفيف اعباء مديونية الدول الفقيرة من خلال تخصيص نسبة من اجمالى الناتج القومى للدول الغنية تمثل عاملا مساعدا لتنشيط التنمية فى الدول الأفريقية التى تدهورت عائداتها المالية من الصادرات ، كما اضرت بها الحروب والصراعات الداخلية ، وكان ممثلو الدول النامية قد شاركوا فى مداولات المؤتمر ، وأشار بعضهم الى ان الدول النامية كانت خلال فترة الحرب الباردة بمثابة قطع شطرنج يتم تحريكها من جانب الدولتين العظميين وفقا لسياسات المواجهة التى استلزمته الحرب الباردة ، وبعد انتهاء الصراع الايديولوجى على المستوى العالمى لم تعد توجد اسباب كافية لحصول تلك الدول على المساعدات ، كما طالب بعض ممثل الدول الفقيرة ان تقوم الدول الغنية بتخفيض انفاقها العسكرى ضمانا لاستمرار تدفق المساعدات من الشمال الى الجنوب .

- وفى دولة النيجر تمرد الجنود واحتلوا مقر الاذاعة بقيادة رقيب فى الجيش ، واعلنوا ان سبب التمرد هو تأخر تسلم المرتبات الشهرية التى لم تدفع منذ ديسمبر ١٩٩١ ، وان هذا التأخير لا ينطبق على العسكرىين فقط ، وانما يمتد ايضا الى الموظفين المدنيين فى الدولة ، وقد جرت محادثات التهذئة وحل الأزمة بحضور ممثلى الحكومة ، وقام الجنود باحتجاز رئيس البرلمان المؤقت ووزير الداخلية ، ثم تدخل رئيس الوزراء وقائد الجيش ، وأخيرا قبل المتمردون الانسحاب بعد وعد قاطع بسداد المرتبات المتأخرة .

- مثل هذا التمرد ليس الأول من نوعه فى عدد من الدول الأفريقية ، فقد سبقته حالات مماثلة خلال عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ فى تشاد وفى زائير وفى الكونغو بسبب تأخر سداد مرتبات العسكرىين فى مواعيدها المقررة . وقد صحبت

بعض هذه الحالات أحداث نهب وتدمير في الحياة المدنية قبل سيطرة الحكومة على الموقف ، ومن ناحية ثانية سبق ان اعلنت الحكومة في الكونغو وفي الكاميرون ان عملية التحول الديمقراطي تتطلب رصد ميزانية للانفاق على اجراء الانتخابات المتعددة الأحزاب . وانه نظرا لعدم وجود موارد حاضرة في الميزانية السارية لكل من الدولتين ، فقد طلبتا من فرنسا امدادهما بمعونة مالية من اجل تمويل خطوات برنامج عملية التحول الديمقراطي .

- هذان المشهدان المترابطان يدوران حول نتائج واثار الحرب الباردة ، وما بعد الحرب الباردة ، ويبدو الموضوع مثل العملة ذات الوجهين ، الأول منهما استمر حوالي الثلاثين عاما حيث تدفقت المعونات المالية والعسكرية من اطراف الحرب الباردة ، الأمر الذي ترتب عليه قيام الدول بانشاء وتنظيم الأجهزة العسكرية والمدنية ، وجرى ترتيب هياكل ومستويات القيادة والادارة ، مع تزايد مستمر في الميزانيات المقررة للمرتبات والعلوات والتجهيزات والمشتريات ، وفي توظيف وتشغيل اعداد كبيرة من العاملين والموظفين والدراسات الدولية بشأن هذه الأوضاع منشورة ومثولة .

- والان بعد انتهاء الحرب الباردة فانه على الجانب الآخر من الموضوع يبدو الاستمرار في الانفاق والتشغيل والتوظيف بنفس المستويات السابقة معناه الاستنزاف المنظم لموارد وميزانيات الدول الفقيرة خاصة مع توقف أو تناقص تدفق المعونات والمساعدات المالية القادمة من دول الشمال ، وبالإضافة الى هذا فان دراسات وتقارير المنظمات الدولية تشير الى ان هذه الدول بدون استثناء ليس لديها موارد من جباية الضرائب المقررة على المواطنين ، وان الفساد والتهرب هما من الظواهر المزمنة والمنتشرة في حياة النخب الحاكمة ، لذلك اصبح من الضروري طرح سؤال صعب على قيادات وشعوب هذه البلاد وهو عن مدى الحاجة الحقيقية لهذا الكم والحجم الكبير من العاملين في المؤسسات العسكرية ومختلف الأجهزة المدنية التي انشأتها ظروف واوضاع المشاركة في الحرب الباردة السابقة ؟ وانه على هذه الدول الفقيرة في افريقيا خاصة ان تشرع بصورة جدية في تخفيض انفاقها العسكري كما وكيفا ، بدلا من الاقتصر على مطالبة الدول الغنية بتخفيض انفاقها العسكري حتى يستمر تدفق المساعدات والمعونات المتخصصة للدول الفقيرة عامة .

- وهذا الموضوع يثير في الذاكرة ما سبق ان طالب به زعيمان افريقيان هما نيريري في تنزانيا وأولوو في نيجيريا ، لقد طرح كل منهما فيما نشراه من كتابات بشأن مستقبل الدول الافريقية والمخاوف من اثار الحرب الباردة على هذه الدول المستقلة في الستينات فكرة عدم انشاء جيوش افريقية بالمعنى التقليدي المتعارف عليه والمصاحب لنشوء الدول الحديثة المستقلة ، وقالوا ان البديل هو تطبيق العدالة في المشاركة السياسية الداخلية ، وتخفيض وعدم

استغلال اى توتر ينشأ عبر الحدود بين الدول المتجاورة في القارة الافريقية ، ومع ان الامور والاحداث قد جرت على خلاف هذا الرأى منذ الستينيات ، الا انه بعد ثلاثين عاما من الممارسات الدولية تجد الدول الافريقية نفسها امام المعضلة من جديد ، والحل المطروح للنقاش هو تخفيض الانفاق العسكرى ، ليس فقط بأسلوب مراجعة اعداد وارقام العاملين وتكاليف الشراء والصيانة ، وانما ايضا بأسلوب اعادة النظر في وظائف ودور المؤسسة العسكرية وتقدير المخاطر والتهديدات الحقيقية التى تهدد وجود هذه الدول الفقيرة من جانب جيرانها في القارة الافريقية ، مع الفصل والتمييز بين متطلبات الأمن الداخلى لنظم الحكم ، والأمن الخارجى الخاص بحدود ووجود الدولة وترابها الوطنى .

مستقبل الفرانكوفونية في افريقيا

انتهت الحرب الباردة ، وخرج الاتحاد السوفيتي ومعسكره من مباراة الصراع على المستوى العالمى . ولذلك تفكك النظام العالمى السابق . وحاليا تنتقل العلاقات الدولية الى مستوى اخر هو المنافسات التقليدية بين القوى العظمى حول المصالح العاجلة والاجلة في افريقيا . واطراف هذه المنافسات حتى الان هي الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وانجلترا كما ظهرت ادوار ونشاطات الدول الاخرى مثل ايطاليا وبلجيكا والبرتغال . وسوف يستمر هذا الوضع خلال فترة التشكل والتشكيل للنظام العالمى المرتقب وهى فترة سيولة عامة تتنافس فيها قوى عالمية وقوى اقليمية ويحكم العلاقات بينها مبادىء المنافسة ومبدأ المشاركة

وستظل المواقف والسياسات تتراوح بين هذين المبدئين الى حين نضج واستقرار صورة النظام العالمى الجديد وهذا ما يجعل هذه الدول وغيرها في حالة تأهب للهجوم او للدفاع .

خلال هذه الفترة الانتقالية تسجل الولايات المتحدة الامريكية تقدما ومكاسب نتيجة دخولها لتحل محل تأثير نفوذ الاتحاد السوفيتي ومعسكره سابقا بشكل عام او بشكل جزئى طبقا لأوضاع كل حالة او كل دولة في افريقيا ومن بين هذه الدول يوجد عدد من الدول الفرانكوفونية وهذا يحدث قلقا واهتماما في السياسة الفرنسية تجاه القارة الافريقية فهى تسعى منذ فترة لطرح وتنفيذ إطار جديد أو إنشاء توازن جديد منضبط يحفظ نفوذها ووجودها الحالى كما يعمل بأساليب متنوعة لاستعادة مافقدته من مراكز ونفوذ . والاساليب المطروحة هى تقديم مستويات من التعاون الثنائى والبرامج المشتركة والتسهيلات والدعم المالى وجدولة الدين والمعونات العسكرية وتأهيل وتدريب الكوادر وتبادل المعلومات والميدان الذى يستحوذ على الاولوية في السياسة الفرنسية هو ميدان اللغة الفرنسية ومايرتبط بها من فنون وتعليم وثقافة واعلام والاطراف الافريقية المنشودة في هذا التعاون هى النخب المسيطرة في السياسة والاقتصاد والثقافة والقوة العسكرية والهدف النهائى لهذه الحركة متعددة المستويات والاساليب والاليات هو دفع اشباح الهيمنة الامريكية واشباح الصراعات والانفجارات القومية والدينية والحدودية التى ترمز الى معالم التهديد الذى تراه السياسة الفرنسية في القارة الافريقية ومن الامثلة الاخيرة على هذا النشاط والتحرك المبكر والمنظم للاتفاقيات التى وقعتها

فرنسا وتونس أخيراً للتعاون في ميادين الاتصال والتعليم والثقافة .
- ويبدو أمام المراقبين للتطورات العامة في القارة الافريقية ان السياسة الفرنسية تحاول توسيع قاعدة التعاون الفرانكوفونية التقليدية من ميدان اللغة والثقافة الى الميادين السياسية والاقتصادية وان تتحول الفرانكوفونية الى تجمع منظم له قاعدة عريضة ومنوعة تستعوب مختلف الارتباطات والتعاقدات والعلاقات التي تجمع بين ٤٧ دولة منضوية في داخل الاطار العام للفرانكوفوني والامثلة من بين هذه الدول توضح التباين والتمايز في الارتباطات والعلاقات مع فرنسا ففي التجمع نجد كندا وبلجيكا كما نجد مصر وزائير ورومانيا وايضا نجد الدول الجديدة التي كانت مستعمرات فرنسية سابقة قبل اعلان الاستقلال وان كنا نلاحظ غياب سوريا والجزائر عن عضوية التجمع الفرانكوفوني ، ويصف الرئيس السنغالي السابق سنغور اجمالى هذه العلاقات والارتباطات بانها فرنسة ثقافية كلية او فرنسية ثقافية جزئية في حين يرى منتقدو هذا التجمع ان العلاقات والارتباطات هي علاقة تبعية وعدم تكافؤ وبالذات في حالة المستعمرات الفرنسية السابقة وان مجموعة هذه الدول تدور حول مركز فرنسي يجذب الاطراف . والتجمع الفرانكوفوني له جذور مؤسسية تم تنظيمها ورعايتها من جانب فرنسا اولا ثم كندا ثانيا وتقول فرنسا الاتفاق والتحويل لهذا النشاط وإن كانت كندا تسهم أيضا بنصيب ولقد بدأ التنظيم في عام ١٩٧٠ بإنشاء وكالة التعاون الثقافي والتقني الفرنسية وشارك في نشاطها ٣٥ دولة من العالم الثالث ثم تم انشاء وزارة شؤون الفرانكوفونية عام ١٩٨٤ وتأسيس المجلس الاعلى للفرانكوفونية عام ١٩٨٤ برئاسة رئيس الجمهورية الفرنسية كما تم تنظيم المجلس الاعلى للغة الفرنسية عام ١٩٨٩ ولم تكن هذه المنظمات تنشأ أو تعمل في فراغ إنما كان التنظيم والعمل في اطار تصورات وخطط لتدعيم الوجود والنفوذ الفرنسي خارج اوروبا وفي اطار استثمار الموارد الثقافية والعلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي استمرت بصورة متنوعة بين فرنسا والدول المستقلة حديثا وكل هذا الدفع والترتيب والتنظيم أدى الى عقد اول مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات الناطقة باللغة الفرنسية عام ١٩٨٦ وانهقد المؤتمر الثاني ١٩٨٧ وانهقد المؤتمر الثالث عام ١٩٨٩ وأخيراً انهقد المؤتمر الرابع عام ١٩٩١

- ومعنى ماسبق هو انه في اطار نظام عالمي قديم يخفى ونظام عالمي جديد يتشكل فإن القلق الفرنسي له مايبرره (من وجهة النظر الفرنسية) تحسبا وخشية على النفوذ والمواريث والارتباطات التي تعبر عنها مؤسسات التجمع الفرانكوفوني خاصة ان عددا من المتناقضات والمشكلات العويصة تبرز في الساحة الافريقية وفي الساحة الفرنسية ذاتها ومن الامثلة موضوع الهجرة والعمالة الاجنبية في فرنسا والقيود المفروضة عليها وترحيل اعداد كبيرة من هؤلاء العاملين الى بلادهم الافريقية وموضوع انهيار وتصعد النظم السياسية الافريقية التي تعاونت في فترة الحرب الباردة وهي تقع حاليا تحت ضغط

فرنسى امريكى للتحويل نحو الحكم المدنى الديمقراطى متعدد الاحزاب وحقوق الانسان وموضوع الخصومة المستمرة بين اللغة والثقافة الفرنسية وبين اللغات والثقافات الوطنية فى عدد من الدول الفرنكوفونية وشعور المثقفين الوطنيين فى هذه الدول باتجاهات نحو تهميش اللغة والثقافة الوطنية ومن الامثلة على هذا مآتلاقية دعوات وخطط التعريب فى دول الشمال الاقريقى من ضفوط وعقبات من جانب النخبة المتفرنسة .
- واخيرا فان السؤال المطروح بالنسبة للسياسة الفرنكوفونية هو هل سوف تتكيف وتعيش ؟ اما السؤال المطروح بالنسبة للدول الافريقية عامة ومصر خاصة فهو هل تستمر ام تتغير الارتباطات مع الفرنكوفونية ؟

التوتر على خط التماس العربي الأفريقي

أعلنت حكومة الجزائر نجاح المفاوضات بين حكومة مالي واتحاد جبهات ومنظمات تحرير ازواد باقرار خطة سلام واتفاق على وقف اطلاق النار والهجمات المسلحة وتبادل الاسرى والمحتجزين لدى الاطراف قبل توقيع الخطة يوم ٩ ابريل ١٩٩٢ في باماكو عاصمة مالي وهذا هو الاتفاق الثاني بعد فشل تنفيذ الاتفاق الاول خلال العام الماضى والمتوقع هو نجاح التنفيذ هذه المرة اذ ان الثوار تمثلهم قيادة مشتركة تجمع ممثل الجبهات الشعبية المسلحة وشيوخ وروساء قبائل الطوارق والعرب الذين دخلوا في صراع مسلح مع حكومة مالي وحكومة النيجر منذ عامين سببقهما صراع سياسى حول مطالب الثوار وهذه المطالب طبقا لتوجهات المنظمات تتراوح بين المطالبة بالنظام الفيدرالى او الحكم الذاتى ومطالب عدالة توزيع واستثمار مشروعا التنمية والتفويضات عن الخسائر التى لحقت بمناطق شمال البلاد حيث تعيش هذه الشعوب والقبائل كما ان لهم مطالب تتعلق بقضايا الهوية الثقافية واللغات الوطنية وحقوق التنقل والتجول وعلاقات القربايات القبلية مع مجموعات الطوارق والعرب والبربر في الدول المجاورة في الشمال المغاربى .

- وقد اعلنت هذا الصراع السياسى أولا ثم المسلح اخيرا تثير مشكلات وقضايا متنوعة ، فقد اعلنت النيجر اخيرا حل الحكومة بسبب فشلها في التوصل إلى حل جذرى لمشكلات الدولة ومن بينها الحرب المسلحة في مناطق الطوارق فضلا عن التذمر في صفوف القوات المسلحة والشرطة لاسباب اقتصادية وهذا معناه ان جدول التحول الديمقراطى في البلاد سوف تتأثر خطواته المقررة سلفا ، وحدث مثل هذا في مالي التى اقرت في يناير ١٩٩٢ في استفتاء عام الدستور الديمقراطى الجديد الذى يقرر سلفا ان تتم الانتخابات البرلمانية في مارس ١٩٩٢ ولكن امام اوضاع الصراع المسلح الداخلى اعلنت الحكومة تأجيل هذه الانتخابات الى موعد يحدد فيما بعد ومن ناحية ثانية فان كلتا الدولتين قد اباحت انشاء الاحزاب السياسية على اسس وطنية وغير اثنية وغير دينية وهذا معناه عدم الموافقة على انشاء احزاب اسلامية وقد اوجد توترا في داخل البلاد بين صفوف الاغلبية والاقلية اذ من المعروف ان سكان الدولتين يدينون بالاسلام كما تتأثر التوجهات الاسلامية فيهما بالتيارات والدعوات الموجودة في دول الشمال المغاربى وفي نيجيريا والسودان وليبيا بوجه عام

- وتعود جذور هذا الصراع الى التاريخ بعد انتشار الاسلام في غرب افريقيا وفي مناطق السودان الجغرافى الذى يمتد من اثيوبيا والصومال شرقا الى

السفنال وموريتانيا غربا . لقد انتشرت الدائرة الاسلامية بشكل اوسع من الدائرة العربية واعتنقت الاسلام قبائل وشعوب افريقية لم تعرب وقامت دول اسلامية مثل غانا وصنفي ومالي كما توسعت دول الشمال المغاربي نحو الجنوب وترتب على هذه العملية التاريخية تداخل واختلاط بين القبائل واللغات والاعراق وأوجد هذا التداخل والاختلاط مستويات من الصداقات ومن العداوات ومن التحالفات من الخصومات ومازال بعضها يعيش حتى اليوم في ذاكرة وتاريخ القبائل والشعوب ومن جانب اخر فان استمرار الجفاف والقمح وانتشار التصحر الذي ضرب بلاد السودان الجفرا في من الغرب الى الشرق ادى الى ضغوط على قبائل الشمال الرحل والرعية للانتقال نحو الجنوب في هذه الدول ومايجاورها من بلاد ومناطق وهذا بدوره ادى الى نتائج صراعية بين القبائل والشعوب الافريقية والقادمين من شمال البلاد من قبائل الطوارق والعرب والبربر وقد تدخلت الحكومات في هذه الصراعات بأسلوب استتمال القوات المسلحة والقمع الامر الذي جعل دائرة العنف والعنف المضاد تتزايد وتتسع .

- هذا هو الحال على خط التماس العربي الافريقي وليس فقط في هاتين الدولتين الافريقيتين وان المعنى الكامن في هذا الوضع هو ان تخوم الالتقاء بين العربية والافريقية تشهد توترا مكثوفا او كامنا سلميا او مسلحا وهو توتر متصاعد ومتراكم ويدور حول قضايا اللغة والثقافة والاصول العرقية والالوان وان هذه القضايا تتفجر في وقت لايشهد كلمة جامعة او موقفا موحدا بين الدول العربية او بين الدول الافريقية وان المشروع التاريخي للتعاون العربي الافريقي قد فشل او توقف عن التفعيل والتأثير وانه تحت تأثير الضائقة والازمة المتزايدة اقتصاديا وسياسيا في داخل الدول المتقابلة عربيا وافريقيا حول خط التماس فان الشواهد والنذر توحى بالمزيد من الاضطرابات وبالمزيد من التوتر والقلق خاصة ان انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي قد انتهت الموازين والتوازنات التي حكمت اوضاع العلاقات المتبادلة بين الدول الصغيرة في القارة الافريقية وانشأت بدلا عنها اوضاعا جديدة لم تتشكل في صورتها النهائية بعد وان المنافسات التقليدية بين الدول الاوروبية والامريكية قد عادت للظهور في القارة الافريقية بوجه عام .

ان قضايا الاقليات العربية والطوارقية في الدول الافريقية لها ارتباط من حيث المبدأ والتصورات للحل والتسويات السياسية بمبادئ وتصورات حل قضايا الاقليات غير العربية في الدول العربية والافريقية ولهذا اعتقد ان الموضوع يستحق الدراسة والمتابعة بصفة دائمة ..

الطبيعة والسياسة جنوب خط الاستواء

● الطبيعة غاضبة .. فقد انقطع المطر المنهمر ، وانتشر الجفاف وهلك الزرع والضرع والبشر في عشر دول هي جنوب افريقيا - ناميبيا - ليسوتو - سوازيلاند - بوتسوانا - زامبيا - زيمبابوى - ملاوى - موزمبيق - انجولا . واعلنت منظمات الامم المتحدة للاغذية والزراعة وبرنامج التنمية والمفوضية العليا لشئون اللاجئين ان حوالى (٣٠) مليوناً من بين سكان هذه المنطقة اصبحوا في دائرة الخطر بالنسبة للطعام ومياه الشرب وان معدلات الوفاة بين البشر والهلاك بين قطعان الماشية في ازدياد خاصة بعد انخفاض مناسيب المياه في الانهار الكبرى وجفاف النهرات والمجارى المائية الصغيرة ذا اثر بشكل بالغ على الانتاج الزراعى والحيوانى وتناقصت امكانات هذه الدول للتصدير بينما تزايدت اعباء ومطالب الاستيراد لانواع الطعام وخاصة الذرة .. وتواجه هذه الدول فيما عدا جنوب افريقيا مأزقا شديدا الصعوبة فهم تحت ضغط زيادة استيراد الطعام والذرة عليها ان تدفع نقدا بالمصالحات الصعبة او من خلال تسهيلات مالية من الدول والمصارف العالمية . بينها دولتان هما انجولا وموزمبيق مازالتا تواجهان نتائج واثار تدمير الحرب الاهلية الطويلة ومن جانب اخر تظهر مشكلات النقل من موانى الاستيراد الى داخل كل دولة او عبر حدود الدول الى دول مجاورة وتفيد الانباء العالمية ان زيمبابوى قد نظمت قوافل مسلحة لحراسة شحنات الاغذية لضمان وصولها الى المناطق المقررة للتوزيع .

وانتشار الجفاف في الجنوب الافريقى منذ العام الماضى وطبقا للتنبؤات الجوية سوف يستمر للعام القادم عناه ان المأساة الافريقية التى عرفتها دول شمال خط الاستواء لسنوات طويلة ابتداء من السنغال وموريتانيا غربا حتى اثيوبيا والصومال وكينيا على الساحل الشرقى قد امتدت الى دول جنوب خط الاستواء وكما ضرب الجفاف تنزانيا قادما من الشمال وقادما من الجنوب على طول الجانب الشرقى من افريقيا ..

وقد احدث هذا الوضع المساوى رد فعل عاما في السياسية الدولية في مستوى الدول المانحة للاغاثة والمعونة . لاسباب انسانية ولاسباب تتعلق بالمصالح والنفوذ ولهذا تم ترتيب انعقاد مؤتمر خلال شهر مايو الحالى يحضره قادة الدول الافريقية وممثلوا الدول المانحة والمنظمات الانسانية لبحث

موضوعات تنسيق الاغاثة والمعونة ولكن المعضلة التي تواجه موضوع الاغاثة والمعونة في المنطقة هي ان المعونات الدولية لعام ١٩٩٢ قد تم تخصيص الغالبية منها وتوزيعها بالنسبة لدول شرق اوروبا والاتحاد السوفيتي السابق ثم رزعت المعونة لدول القرن الافريقي ، وان ما تبقى من امكانيات مالية او عينية سوف يكون متاحا للتوزيع في منطقة الجنوب الافريقي ، بينما الأرقام والتقديرات المطلوبة من الطعام والذرة والسكر مرتفعة بشكل ملحوظ .. ● وتأتي هذه الازمة في مرحلة يتم فيها التحول الديمقراطي في دول كثيرة من دول المنطقة وان الدول المانحة هي القوى الفاعلة بالضغط والنصيحة من اجل تطبيق التعددية السياسية الحزبية وحماية حقوق الانسان والاقليات وان التطلعات لدى الرأي العام في هذه الدول مرتفعة ومتزايدة من اجل هذا التحول رغبة وطمعا في عهد من الرخاء وتحسين مستويات العيش وازدياد فرص العمل والتقليل من البطالة المتفشية بشكل واسع ، ولهذا بدأت نظم الحكم القائمة ترفع الصوت عاليا من ان الاصلاحات الديمقراطية يتهددها الفشل مالم تتدفق الاغاثة والمعونات للدول التي تعاني من نقص شديد في السيولة المالية ، وفي هذا المقام صرح رئيس اوغندا يوري موسيفيني بان الديمقراطية تعيش على الخبز وانه على الاصدقاء في غرب اوروبا وامريكا معرفة هذه الحقيقة والتدبر في نتائجها والحديث موجه الى الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وفرنسا اساسا

● وهذه الازمة تتيح لبعض الدول فرصة النشاط على مستوى سياسة الاغاثة والمعونة ومن بين هذه الدول اليابان التي تنافس دول اوروبا وامريكا في سوق التجارة والاستيراد في هذه المنطقة وكذلك البرتغال التي ترغب في استعادة بعض تفوذها الاقتصادي والثقافي في انجولا وموزمبيق وهو النفوذ الذي انحسر وتراجع بشكل ملحوظ بعد اعلان الاستقلال وخلال فترة الحرب الاهلية في هاتين الدولتين ومثل هذا القول ينطبق على ايطاليا التي تنشط حاليا في القرن الافريقي خاصة في اريتريا والصومال واثيوبيا وعلى جانب اخر فان دولة جنوب افريقيا سوف تنتهز هذا الوضع لتأكيد دورها الاقتصادي والمالي في دول الجنوب الافريقي وذلك على الرغم من ان الجفاف قد اصاب بلادها ولكنها في نفس الوقت تتحول ديموقراطيا وتتفاهم مع الافارقة السود لبناء نظام ديموقراطي في البلاد كما انها تقود حملة سياسة خارجية فعالة لتوثيق علاقاتها الدولية وتحسين صورتها السياسية في داخل افريقيا ومن الامثلة على هذا زيارة الرئيس دوككيرك لنيجيريا وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع المغرب وكوت ديفوار (ساحل العاج) والحديث المنتشر عن امكانية انضمامها لمنظمة الوحدة الافريقية كما خطوط طيرانها امتدت الى عدد من العواصم الافريقية ومن بينها القاهرة ..

● ان المطالب الافريقية متواضعة فهي تطلب الخبز فقط وليس الخبز والزبد ،
ولذلك اعتقد ان الدول المانحة سوف تقدم الكثير في ميدان الاغاثة والمعونة ،
وهذا من حسن السياسة !!

الديمقراطية والأقليات في مالي

● فاز ألفا عمر كوناري برئاسة الجمهورية في مالي بعد انتخابات ديموقراطية تنافسية ، وبهذا يصبح أول رئيس مدني للبلاد بعد حكم العسكر الذي امتد من نوفمبر ١٩٦٨ حتى أبريل ١٩٩٢ وكان حزبه - اديما - قد تنافس من قبل في الانتخابات البرلمانية وفاز بثلاثي مقاعد السلطة التشريعية وهكذا تنضم مالي لمجموعة الدول الأفريقية التي استجابت للضغط الداخلي والخارجي وتحولت الى طريق الديمقراطية التعددية وحقوق الانسان .

● وقبل بدء انتخابات رئاسة الجمهورية ، وقعت الحكومة الانتقالية في مالي يوم ١٢ ايريل ١٩٩٢ اتفاق السلام ووقف اطلاق النار مع جبهات وقيادات شعب ازواد (قبائل الموارق والعرب المعروفين باسم الملتمين او البيضان) وتحقيق هذا الانجاز السياسي يعود الى وساطة السياسة الجزائرية والسياسة الفرنسية من اجل التوصل الى تسوية سياسية بديلا عن النزاع المسلح والحرب الاهلية التي تصاعدت عملياتها خلال اعوام الثمانينيات حتى باتت تهدد وحدة التراب الوطني للدولة وأهم ما نصت عليه الاتفاقية هو الوقف الفوري لعمليات العنف المسلح من الجانبين وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة ليبحث اتهامات الايادة الجماعية التي توجهها قيادات شعب ازواد ضد الحكومة والجيش ، واقامة نظام الحكم الذاتي في المقاطعات السادسة والسابعة والثامنة في شمال مالي حيث تقيم قبائل الطوارق .

والاتفاق على اجراءات لدمج المقاتلين المتعربين في القوات المسلحة للدولة ، وتعليق خطط للتنمية والمشروعات الاقتصادية للنهوض بالمنطقة وعودة اللاجئين من دول الجوار الجفراي واعادة توطينهم ولعرفة اهمية قضية اللاجئين نشير الى اعدادهم حيث يقيم حاليا في الجزائر (٧٠) ألفا ، ويقيم في موريتانيا (٦٥) ألفا وفي بوركينا فاسو (١٢) ألفا ، كما توجد اعداد اقل من هذا لجأت الى النيجر وتشاد وليبيا وساحل العاج ، وتقارير الامم المتحدة والمنظمات الانسانية تتحدث عن هذه الارضاع .

● أن قضايا تنفيذ الاتفاقية هي أول اختبار للحكم الديمقراطي المدني ليس فقط من أجل الأوضاع السياسية الجديدة في مالي ، وإنما أيضا من أجل تقديم نموذج ناجح وقابل لحل مشكلات العلاقات السياسية المتوترة بين البليزان والسودان في دول غرب أفريقيا الفرنكوفونية ، إذ تعيش قبائل الموارق والعرب على امتداد الصحراء الكبرى في دول مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد وشمال نيجيريا وأيضا في الجزائر وليبيا والصحراء الغربية وموريتانيا ونتيجة لاستقلال هذه الدول طبقا لخطوط الحدود الموروثة عن الاستعمار الأوروبي ، صار الموارق اقلية في هذه الدول فيما عدا موريتانيا حيث يشكلون اقلية عديدة وحاكمة وأساعت هذه الدول بعد الاستقلال معاملة مواطنيها من الموارق حيث أن الاغلبية الحاكمة في الدول الافريقية غير العربية هي من القبائل الافريقية المعروفة باسم السودان وقد ادى نشوب النزاعات المسلحة خاصة في مالي والنيجر الى رفع شعارات الانفصال أو الفيدرالية ، ومثل هذه الشعارات تهدد قضية الحدود السياسية القائمة بين جميع الدول في المنطقة لانها تعني عدم القبول بالأمر الواقع أو تغييره وخاصة أن العقيد القذافي سبق أن دعا الموارق والعرب في هذه الدول للهجرة الى ليبيا باعتبارها موطنهم الأصلي ، ويقول وسائل الاعلام العالمية أن ليبيا تدعم الحركات السياسية والعسكرية التي يقوم بها الموارق في مالي والنيجر ، وأن عديدا من المتمردين المقاتلين تلقوا تدريبات عسكرية في ليبيا أو في سوريا ولبنان وأن بعضهم انضم الى الفيلق الاسلامي الذي انشأته الحكومة الليبية وحارب مع قواتها في تشاد . ولكن الحكومة الليبية تنفي هذه الاتهامات .

● ومن هنا نجد أن الدول المانحة للمعونات والاعانة تساند وتدعم الحكومة المدنية الجديدة في مالي . وإن دول الجوار الجغرافي تقدم أيضا مساعداتها في مجالات تنفيذ الاتفاقية . وهذا يفسر الطلب الذي تقدمت به في الأسبوع الماضي حكومة النيجر الى كل من الجزائر وفرنسا للوساطة بشأن حل النزاع المسلح بين الحكومة والمتمردين المقاتلين من الموارق في بلادها أسوة بما تم في مالي . وعلى الرغم من أن سجل حكومة النيجر تجاه المواطنين من الموارق هو سجل حافل بالعنف والمذابح وسياسة الأرض المحروقة ، إلا أن الجزائر وفرنسا وجهات أخرى سوف تنشط للتسوية السياسية بين الجانبين ، خاصة أنه سبقَت المراسي والاتفاقات ولكنها توقفت مرارا من قبل لأسباب تتعلق بمواقف حكومة النيجر أو بتدخلات وسياسات الدول المساندة لحركات تحرير شعب ازواد في كل من مالي والنيجر .

● أن العلاقات المتبادلة بين شعوب وقبائل البليزان والسودان في غرب أفريقيا لها جذور تاريخية ولها مشكلات معاصرة في ميادين المشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية والهوية الثقافية الخ ، وإن أي تأخير أو تعطيل للحل السياسي يوجه عام سوف يؤدي الى الاحتكام الى السلاح واشتعال مناطق الحدود والتخوم في حروب اهلية واستنزاف دموي ويشري وأن دول الشمال الافريقي وغرب أفريقيا بدون استثناء تعرف النتائج والدروس التي ارتبطت بحالة جبهة البوليساريو . وكيف تصاعد النزاع

الى عداء ثم تحول الى حرب ممتدة لسنوات طويلة تدخلت فيها اطراف مجاورة واجنبية حتى تم تدويل القضية بمشاركة الامم المتحدة ولهذا نقول ان قضايا ومشكلات البيضان والسودان هي في مفترق الطرق الان وتتطلب حلا سياسيا .

في ملاوى ... الديموقراطية على الباب

● في هذا الشهر دخل الرئيس المعين لدى الحياة دكتور هاستنجز كاموزو باندا في نفق مظلم موحش له مخرج واحد . هو الاستجابة لطلبات الدول المانحة للمعونات والقروض . التي اجتمعت خلال النصف الأول من شهر مايو الحالي وقررت تجميد المساعدات للملاوى لمدة ستة اشهر اعتبارا من تاريخ القرار . بسبب امتناع النظام السياسي التسلطي القائم على الحزب الواحد عن قبول التحول الديموقراطي واحترام حقوق الانسان . وكانت النذر قد توالى منذ العام الماضى . فاقفدت دول الشمال الدانمارك والسويد والنرويج معوناتها . ثم قامت بريطانيا بتخفيض معونتها السنوية إلى النصف ولكن الرئيس باندا رفض الرؤية أو الاستماع . فتحركت باقى الدول المانحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .

● في فبراير ١٩٩٢ بدأ التحرك السياسي المعارض في داخل البلاد . فقد عاد تشيهانا الزعيم النقابى من زامبيا فاعتقله البوليس في المطار ومنعه من الادلاء بحديث الى وسائل الاعلام . وهو متهم بأنه سبق ان قضى سبع سنوات سجيناً في ملاوى بتهمة المعارضة ثم خرج بسبب اختياره سكرتيراً عاماً لمجلس التنسيق لنقابات العمال في افريقيا الجنوبية . ومتهم بأنه نظم اجتماعاً في زامبيا حضره زعماء المعارضة الخارجية لنظام الحكم في ملاوى . وبأنه عاد للبلاد ليقود المعارضة في الداخل . ولم يمر هذا الاجراء بسهولة فقد تحركت نقابات العمال الخارجية للدفاع عنه .

● وفي مارس اصدر قساوسة الكنيسة الكاثوليكية رسالة تليت على منابر الكنائس توضح المظالم والفسا لحسبوية والرشوة التي تنتشر في البلاد . وتشير الى قمع الحريات الاكاديمية والشخصية والرقابة على وسائل الاعلام ومطاردة اى نوع من النقد لممارسات نظام الحكم . وتحرك البوليس لمصادرة نسخ الرسالة من التداول . وابتعد احد القساوسة عن البلاد بعد ان احيل كل الموقعين على الرسالة للتحقيق . ثم تضامنت مع هذا الموقف المعارض كنيسة اسكوتلاندا للبوستانت وهى كنيسة رئيس الجمهورية .

● وفي ابريل اضرب طلاب المدارس والجامعات وخرجوا الى الشارع وانضمت اليهم في المظاهرات فئات واقس من الطبقات الشعبية . واشتبكوا مع البوليس واسفرت المواجهة الدامية عن مقتل ٣٨ متظاهرا . كما حدث احراق وتخريب في ااسسات التجارية والبنائيات .

● ولكن هذه التحركات لم تفقد الرئيس قدرته على المناورة . اذ هو يمارس الحكم منذ ٢٨ عاما . ولديه خبرات متراكمة في تخويف وتذجين المعارضة . فدعا الى مؤتمر عام لاعضاء الحزب الواحد . والى جلسة طارئة لاعضاء البرلمان وتحدث في هذه المناسبة بأنه سوف يلقى بالمعارضين طعاما للتماسيح في بحيرة ملاوى وبما ان الاعضاء جميعا معينون من قبل الرئيس فقد اصدروا البيانات المناسبة للاشادة بانجازات الرئيس وحكمته وصواب توجيهاته . وادانوا رجال الكنيسة الكاثوليكية والبروتستانتية . ورفضوا بالاجماع التعددية الحزبية والتحول الديموقراطى . وطالبوا باستمرار المسيرة ضمانا للاستقرار . ولهزيمة المؤامرات الخارجية والعملاء في الداخل .

● ومن ناحية ثانية يعرف الرئيس تمام المعرفة ان الاستجابة للتحول الديموقراطى معناها الاقدام على الانتحار بعد ان يكتب بيديه شهادة وفاة نظامه السياسى . فقد سبق أن رفض رئيس كينيا في العام الماضى مطالب التحول الديموقراطى . فاجتمعت الدول المانحة واتخذت نفس القرار بوقف المعونات لمدة ستة شهور . وكانت النتيجة هى الاستجابة وتعديل الدستور وتطبيق التعددية السياسية في كينيا . اما في زامبيا فقد سبق ان تحرك سيناريو التغيير الديموقراطى على نفس النمط الذى يسير عليه تجاه ملاوى . فقد اقر الرئيس السابق كاوندرا قيام نظام التعددية الحزبية . وحرى التعبير والتنظيم لجميع المواطنين بدون قمع حكومى . واجرى انتخابات تشريعية بواسطة صناديق اقتراع لم تزور نتائجها ، وكانت النتيجة هى تشكيل حكومة جديدة تستند الى اغلبيه برلمانية بعد هزيمة كاوندرا وحزبه . وقوى الزعيم النقابى تشيلوبا رئاسة البلاد .

● ويحكم الرئيس باندرا البلاد منذ عم ١٩٦٤ ، وقيل هذا عاش في انجلترا وامريكا للدراسة ثم العمل طبيا ، وعاد للبلاد عام ١٩٥٨ ليتولى قيادة حزب المؤتمر الذى استقطب الراى العام ضد المشروع البريطانى لانشاء اتحاد روديسيا ونياسالاند ، ثم توصل بالتفاوض الى اعلان استقلال البلاد باسم ملاوى . وكان الصديق الحميم للغرب طوال سنوات الحرب الباردة ، فكانت له علاقات طيبة مع البرتغال الى ان استقلت مستعمراتها في الجنوب الافريقى . فتحول الى علاقات المصالح والتعامل مع الدول الافريقية المستقلة في زيمبابوى وموزمبيق وتنزانيا وزامبيا . ولم يستجب لقرارات منظمة الوحدة الافريقية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل عام ١٩٧٣ . وتحدى قرارات المنظمة بمقاطعة النظام العنصرى في جنوب افريقيا وارسل سفيرا يمثلته هناك كما وثق علاقاته التجارية مع جنوب افريقيا .

● وفي الداخل احكم قبضته على نظام الحكم ، وهزم جميع المحاولات لتغيير الاوضاع السياسية ، وتخلص من معارضيه ومن معاونيه وكبار رجال حزبه واحدا بعد الآخر ، واسلوبه في ذلك معروف في وسائل الاعلام الدولى ، وهو إما

السجن وأما النفي ، وأحيانا تقع حوادث التصادم بالسيارات على الطرق العامة فيلقى المفضوب عليهم مصرعهم . ولم يكتف بالرئاسة لدى الحياة ، فتولى مناصب وزراء الخارجية والداخلية والاشغال . ويعتمد حاليا في إدارة شئون الدولة على ابن أخيه جون تمبو الذى يشغل منصب وزير شئون القصر الجمهورى ، وسبق أن شغل مناصب أخرى في الحزب وفي الحكومة وتتردد الشائعات بأن جون تمبو هو الرئيس القادم بعد وفاة الرئيس الحالى الذى يبلغ من العمر (٩٥) عاما .

وهذه النقطة تشير الى ان ابعاد المعركة السياسية الحالية تتداخل مع معركة الوراثة . فالوراثة تستلزم بقاء الأوضاع على ما هى عليه حتى يوم الوفاة وتسلم الحكم . والتحول الديمقراطى يستلزم التغيير الفورى حتى يتاح لقيادات جديدة ونخبة جديدة تسلم مقاليد الحكم بواسطة انتخابات حرة وتعددية حزبية .

● ماذا سوف يحدث في المستقبل القريب ؟ .. المؤكد هو ان الديمقراطية تقف على الباب وأن ملاوى تحت الحصار .

أزمة الانسان والدولة في افريقيا

● شهدت مدينة داكار اجتماعين متتاليين في شهر مايو وفي شهر يونيه من العام الحالي ١٩٩٢ .

شارك في الاجتماع الأول مجموعة من السياسيين والشخصيات العامة والمنقذين الافارقة ، وشارك في الاجتماع الثاني رؤساء الدول والحكومات الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة السنوى ، وفي الاجتماعين برزت الاهتمامات بقضايا الانسان والدولة في افريقيا ، وان اختلفت بينهما مداخل الاهتمام ومستوى الانشغال وترتيب الأولويات . وتفصّل مدالات ونتائج هذين الاجتماعين عن وجود أزمة الدولة وأزمة الانسان في افريقيا .

وان الانفصال ظاهر وواضح بين المستوى النظري للحديث حول الاسباب والعلاج ، وبين المستوى التطبيقي لممارسات الحكم والادارة .

● اصدر الاجتماع الأول اعلان داكار للقادة السياسيين الافارقة . ويدعو الشعوب والدول الافريقية الى اعتماد الخيار الديمقراطي والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان ، بعد انهيار نظام الحزب الواحد والنظم التسلطية والديكتاتورية المنوعة . وان الاسلوب المقرر للتحويل الديمقراطي هو الانتخابات الحرة التي يشارك فيها المواطنون كل فترة محددة وبصورة منتظمة عبر صناديق اقتراع لا تزود نتائجها ، وان هذا الاسلوب هو طريق الوصول للسلطة والمصدر الوحيد للشرعية ، كما اكد الاعلام ان الفترة الانتقالية من حكم الحزب الواحد الى النظام الديمقراطي تتطلب الالتزام بحكم القانون واحترام حقوق الانسان والاقليات من جانب جميع القوى والمؤسسات الفاعلة في الدولة وفي مقدمتها القوات المسلحة ، وان التفاوض والوسائل السلمية هي الاسلوب الصحيح لحل المنازعات المسلحة والحروب الاهلية المنتشرة في عدد من الدول الافريقية .

● وهذا الاعلان يستحق الاستحسان والتأييد ، ولكنه لا يزيد على صورة النبوءة او الاشارة نحو الطريق السليم ، ويبقى التساؤل قائماً عن المستهدف وتحقيقه كيف ؟ ومتى ؟ . والى ان يتحقق المطلوب فالأزمة قائمة بين الدولة ومواطنيها .

● اما القمة الافريقية فقد اهتمت قراراتها ايضا بقضايا الانسان في اطار مناقشاتها لتقارير لجنة حقوق الانسان الافريقي والمكلفة بمشكلات متابعة حقوق الميثاق الافريقي لحقوق الانسان . ومشكلات اللاجئين والمشردين نتيجة حروب الاهلية أو بفعل الجفاف والجاعة والتصحر ، وكذلك قضية المهاجرين من دول افريقيا للعمل أو للإقامة في دول اخرى . وشملت المناقشات قضايا

المرأة الريفية طبقا لاعلان جنيف بشأن حقوق المرأة الريفية . وميثاق الطفل الافريقي ، كما صدر عن القمة الاعلان الافريقي لمنع انتشار مرض الايدز . وهكذا بعد ان تعرضت القمة على قضايا الانسان في افريقيا وجهت دعوة عاجلة للمنظمات الدولية والانسانية لتقديم الاغاثة للمتضررين من آثار الجفاف والحروب الأهلية كذلك صدرت دعوة عاجلة الى الدول المانحة لتقديم مزيد من التدفقات المالية في صورة قروض ومنع حتى تتمكن الدول الافريقية مع رفع معدلات التنمية في بلادها . ويقدر رئيس بنك التنمية الافريقي هذه التدفقات بحوالى (٦٠) مليار دولار سنويا طول هذا العقد . وعلم بان الديون المستحقة على الدول الافريقية عام ١٩٩١ تبلغ حوالى ٢٧١ مليار دولار وأن خدمة الدين من فوائد وأقساط تمثل حوالى ٣٢٪ من اجمالى إيرادات هذه الدول .

● اما قضايا الدولة فقد نص ميثاق منظمة الوحدة الافريقية منذ عام ١٩٦٣ على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول الاعضاء ، ولكن هذه المبادئ انتهكت مرارا ، واشتكت الدول وتوترت العلاقات من قبل ، وفي هذا العام وجد القادة ان الظاهرة تضخمت وصارت تهدد الوجود الفعلي لهذه الدول . ولذلك اصعدوا قرارا يؤكد التعاون بين الدول الافريقية على اساس مبادئ حسن الجوار ، ومنع استخدام الاراضى من جانب افراد او مجموعات للاضرار بدول اخرى ، وعدم السماح لاية حركة تستغل الدين او الاختلافات العرقية والاجتماعية والثقافية - بالقيام بانشطة معادية ضد الدول الاعضاء ، وامتناع الدول عن تقديم اى مساعدات تهدد الاستقرار ، مع تطبيق التطويق التطرف والارهاب .

● ونظرا لحساسية موضوع سيادة الدولة فقد اصدرت القمة قرارا يدعو الدول الاجنبية الى الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية ، وهذا القرار يشير التساؤل عن تكون هذه الدول الاجنبية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ؟ وهل المقصود هى الدول المانحة الأوروبية والأمريكية التى تقدم الاغاثة للملايين من اللاجئين والجوعى والمرضى في افريقيا ، والتى تربط بين تقديم المعونات والمنح والقروض وبين التحول الديمقراطي؟ الدول الافريقية ؟ كما يثير هذا القرار نوعا من التناقض بالنسبة لمقترح انشاء قوة افريقية موحدة لحل النزاعات الافريقية تحت اشراف الامانة العامة للمنظمة ، وان يتم تمويلها من صندوق تساهم فيه الدول الافريقية والمنظمات الدولية والدول الأوروبية والأمريكية الغنية . علما بان البنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية قد اصدرا قائمة باسماء افقر عشرين دولة في العالم من بينها اسماء (١٥) دولة افريقية ، كما ان قيمة المتأخرات المالية على الدول الافريقية بالنسبة لبيزانية المنظمة تبلغ حوالى ٣٨ مليون دولار ، وهذا يوازى ميزانية المنظمة لمدة عام .

● ان أزمة الدول واضحة في العلاقات المتبادلة بين الدول الافريقية ، وفي العلاقات الداخلية بين الدولة ومواطنيها ، وفي العلاقات الخارجية بين الدول الافريقية والدول الاجنبية في النصف الشمالى من الكرة الارضية .

التحول الديمقراطي في نيجيريا

● في مطلع شهر يوليو الحالى انجزت نيجيريا مرحلة سياسية في خطة التحول الديمقراطي نحو الحكم المدنى وقيام الجمهورية الثالثة . فقد جرت الانتخابات البرلمانية على المستوى الفيدرالى لاختيار اعضاء مجلس النواب والشيوخ . وتنافس فيها الحزب الديمقراطي الاجتماعى والحزب الوطنى الجمهورى . وفاز الحزب الاول بالأغلبية فى المجلسين . وسوف تفتتح جلسات البرلمان الفيدرالى يوم ٢٧ يوليو ١٩٩٢ . استعدادا وتجهيزا لاجراءات نقل السلطة .

● وقد بدأت مراحل التحول الديمقراطي باصدار الدستور عام ١٩٨٩ ، ثم جرت المرحلة الاولى من المنافسة السياسية فى ديسمبر ١٩٩١ لانتخاب حكام الولايات واطباء البرلمان الاقليمية فى الولايات الثلاثين المكونة للاتحاد الفيدرالى النيجيرى . وتنافس فيها الحزبان ففاز الوطنى بأغلبية مناصب الحكام . بينما فاز الديمقراطي بالأغلبية العديدة من مجموع اعضاء البرلمان الاقليمية . ومازالت أمام خطة التحول الديمقراطي معركة وحيدة وحاسمة وهى انتخاب رئيس الجمهورية يوم ٥ ديسمبر ١٩٩٢ . وسوف تتلو هذه الانتخابات عملية نقل وتسليم السلطة من الحكم العسكرى الحالى الى الحكم المدنى الديمقراطى وبدء حياة الجمهورية الثالثة يوم ٢ يناير ١٩٩٣ . ونظام الحكم فيها رئاسى ديمقراطى تعددى فى صورة حزبين سياسيين فقط .

● ● لقد واجهت خطة التحول الديمقراطى عقبات ومشكلات شتى ، ولكن تصميم النظام العسكرى القائم حاليا - برئاسة الرئيس ابراهيم بابانجيدا منذ عام ١٩٨٥ - هو الأساس فى احتواء وضبط التفاعلات مع القوى والمؤسسات الاجتماعية . وفى مواجهة الآثار المعقدة والمنتشرة للأمراض الاجتماعية والسياسية المزمنة فى تاريخ الاتحاد النيجيرى منذ الاستقلال وقيام الجمهورية الاولى عام ١٩٦٠ . ومن بين هذه المشكلات قضية احصاء وتعداد السكان . وهى مشكلة سياسية ودينية وعرقية شديدة الحساسية . وقد أدت الى إلغاء تعداد عام ١٩٧٣ ولكن فى عام ١٩٩١ أجرت الحكومة التعداد وتبين أن سكان نيجيريا يبلغون (٨٨,٥) مليون نسمة . بينما كانت التقديرات الدولية والأرقام المتداولة تشير الى أن اجمالى السكان هو حوالى (١٢٠) مليون نسمة .

● ومن ناحية ثانية تعرف البلاد مشكلات وقضايا الفساد السياسى والاثراء غير المشروع واستغلال المناصب الحكومية والسياسية . حتى انه قيل ان

اغلب النخب النيجيرية المدنية والعسكرية التى توالى على حكم البلاد يجمعها جوع شديد للسلطة لانها الطريق السريع للثراء . ويضاف إلى هذا مشكلات العنف التى ترتبط بالانقسامات الدينية والعرقية واللغوية فى البلاد . ومن الأمثلة فى العامين الأخيرين ما شهدته البلاد فى أكتوبر ١٩٩١ . وفى مارس ١٩٩٢ وفى مايو ١٩٩٢ من نزاعات دينية وعرقية اتسعت مثل الدائرة الشريرة وأدت الى اضطرابات وتدمير وقتل وجرحى . واستدعت الحكومة قوات الجيش لضبط الأمن والنظام . وهذه النزاعات العنيفة ليست مقصورة على العلاقة بين القوميات أو بين المسلمين والمسيحيين . وإنما نشبت أيضا لأسباب اقتصادية تتعلق بأزمة التهريب والتضخم وارتفاع الاسعار ونقص المواد . وامتدت من المدن الكبرى حتى العاصمة الجديدة أبوجا . وقامت الحكومة بتطويق الاضطرابات والعنف واصدرت قرارا بحظر وجود وتكوين المنظمات والجمعيات القبلية والطائفية والعرقية . وشكلت حرسا وطنيا خاصا لمواجهة الاضطرابات وانشئت محاكم خاصة لمحاكمة المتهمين .

● ولابد من الإشارة الى أن نيجيريا تواجه مشكلات اقتصادية معقدة مع صندوق النقد الدولى ، فقد قبلت الخطة المعروضة عليها ووقعت اتفاقا معه فى يناير ١٩٩١ ، ولكن هذا العام تبين أن الحكومة قد فشلت فى إنجاز بعض بنود الاتفاق . وأن كثيرا من المشكلات الاقتصادية قد تضخمت لدرجة تهدد الاستقرار الاجتماعى والسياسى فى البلاد . كما اعلنت الدول المانحة انها لن تقدم التسهيلات المالية المطلوبة الا بعد اتفاق الحكومة مع الصندوق . خاصة أن نيجيريا دولة تعتبر فى مقدمة الدول المنتجة للبتروىل . وأن لديها ثراء طبيعيا وانتاجا صناعيا يؤخذ فى الحسبان . وأن المجتمع لديه نخبة فى مختلف قطاعات الحياة تتصف بالكفاءة والقدرات على المستوى المدنى والعسكرى .

● وعلى الرغم من التفاؤل والتطلعات نحو الحكم المدنى وقيام الجمهورية الثالثة . فإن مسحة من التشاؤم والقلق تنتشر بين بعض الدارسين لشئون الحكم والسياسة فى نيجيريا ، ويرجع هذا الى دروس تطور نظام الحكم منذ الاستقلال ، فقد بدأ بالديموقراطية والتعددية السياسية ، ولكن الجمهورية الاولى سقطت عام ١٩٦٦ نتيجة لأول انقلاب عسكرى فى تاريخ الدولة . ثم نشبت الحرب الأمل إثر محاولة اقليم الجنوب الشرقى الانفصال باسم دولة بيافرا . وتوالى الانقلابات والنظم العسكرية حتى عام ١٩٧٩ . وإثر تصفية حركة الانفصال عادت الوحدة النيجيرية بالمعنى السياسى وصدر دستور جديد . وتم نقل السلطة الى الحكم المدنى الديموقراطى وقامت الجمهورية الثانية من ١٩٧٩ حتى سقوطها فى أول يناير ١٩٨٤ بانقلاب عسكرى وتحتوى الدراسات المتخصصة على الاسباب المنوعة لهذه التغييرات السياسية فى حياة البلاد وفى مقدمتها الفساد والعنف الطائفى والدينى والعرقى والفقر والأزمة الاقتصادية الخ .

● ولعل دروس وتجارب الحياة السياسية السابقة والمعاصرة هي التي أدت إلى صياغة الدستور الجديد إلى تفصيل وضبط السلطات في ظل نظام حكومي رئاسي . وإلى تنظيم الحياة السياسية الحزبية في صورة حزبين كبيرين فقط مع وجود ضوابط وقواعد للعمل الحزبي . وإلى النص في الدستور على قانون السلوك في العمل العام والوظيفية العامة ، وتنظيم مكتب قانون السلوك الذي يتولى مسئوليات كاملة بشأن البحث والتحقيق ورفع الدعوى وتوجيه الاتهام وتقديم المتهمين أمام محكمة قانون السلوك ... علما بأن نصوص القانون والمكتب والمحكمة منذ إصدار دستور عام ١٩٨٩ سارية التنفيذ والتطبيق .

● وبعد هذا تبقى المتابعة والانتظار حتى تتم خطوات التحول الديمقراطي وقيام الحكم المدني .

حرب اللسان والصورة في افريقيا

● ● حرب الاعلام مستمرة في افريقيا بين الانجلوفون والفرانكوفون ، ومنذ انتهاء الحرب الباردة تتصاعد المنافسة بين الجانبين للسيطرة على وسائل وادوات الاتصال والمعلومات الموجهة نحو دول الجنوب عامة وافريقيا خاصة . والسلاح الفعال في هذا السباق الاعلامي هو البث الاداعي والتليفزيوني عبر الاقمار الصناعية . وقد شهد الشهر الماضي حدثين هامين في هذا المجال : الاول قرار الحكومة الفرنسية انشاء مؤسسة شاشات الجنوب . والثاني قرار قمة الدول الناطقة بالاسبانية والبرتغالية (لوزيفون) انشاء برنامج يث عن طريق القمر الصناعي لتعليم اللغة الاسبانية واللغة البرتغالية لمدة ثلاث ساعات يوميا في إطار برامج محو الامية .

● ان أسباب واهداف القرار الفرنسي تتضح من رؤية السياسة الفرنسية لمخاطر الهجمة الاداعية والتليفزيونية التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، فلهيما مؤسسات وترتيبات للبث الاداعي والتليفزيوني تكاد تغطي العالم بأكمله ، ومن الأمثلة على هذه المؤسسات : سى ان ان ، وصوت امريكا ، وبي بي سي ، أما الترتيبات فهي اتفاقات ومحطات ومراكز إرسال تنتشر في عديد من الدول . وأن هذا الوضع قد دعا وزراء الاعلام في الدول الناطقة بالفرنسية في اجتماعهم الأخير الى قرار توصية بانشاء منطقة اعلامية للفرانكوفون تغطيها موجات البث المباشر بالأصوات والصور ، وأن هذا الاجراء هو وسيلة ناجحة من وجهة النظر الفرنسية لمعالجة عدم التوازن القائم حاليا في مجال تدفق الصور والأصوات من الشمال الى الجنوب حيث تستأثر بأغلبيته الانجلوفون ، ومن ناحية ثانية فإن فرنسا تشترك مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وباقي الدول المانحة في تبني الدعوة للتحول الديمقراطي واحترام حقوق الانسان في افريقيا ، ولهذا فإن على فرنسا واجبا اعلاميا في هذا المجال من خلال الإرسال والبث المباشر باللغة الفرنسية حتى لا تترك المجال للبث والإرسال باللغة الانجليزية منفردة ، وأنه من الضروري تشجيع وتمويل الابداع الفنى والفكرى وترقية الكوادر الفرانكوفونية في مواجهة الانجلوفونية ، وقد عبرت الوزيرة الفرنسية المسؤولة في مناسبة إنشاء مؤسسة شاشات الجنوب بأنه بدون راديو وتليفزيون فسوف تكون الديمقراطية خرساء وذلك في إطار الحملة العالمية نحو التحول الديمقراطي وحماية حقوق الانسان . ● أما قرار قمة الدول الناطقة باللغتين الاسبانية والبرتغالية (لوزيفون) فقد أكد على التعاون في مجالات التعليم والتحول الديمقراطي وحقوق الانسان

بجوار ميادين واتفاقات اقتصادية وسياسية أخرى ، وفي هذا المقال نهتم بالجال الاعلامى الثقيفى وذلك لأن افريقيا بها سبع دول اعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية تنطق بهاتين اللغتين وهى أنجولا ، وموزمبيق ، وغينيا بيساو والراس الأخضر ، وساو تومى ، وبرنسيب وغينيا الاستوائية ، وانه على الرغم من أن رؤساء هذه الدول الأفريقية لم يشاركوا فى القمة التى جمعت بين اسبانيا والبرتغال ودول امريكا اللاتينية ، فإن الاهتمامات والتوجهات عند تطبيقها لن تقتصر على دول العالم الجديد ، وانما سوف تمتد الى شعوب الدول الأفريقية التى تصل فيها النسبة المئوية للامية الى ما يزيد على ٩٠ ٪ من اجمالى المواطنين . ومن ناحية ثانية فإن قمة الناطقين باللغة الاسبانية واللغة البرتغالية قد أقرت برامج متعددة لتبادل اساتذة الجامعات وتقديم منح للدراسات العليا والاهتمام بشئون الطفولة . والرأى الراجع عندى هو أن الناطقين باللغتين الاسبانية والبرتغالية يشعرون بالتنافس المستمر الذى تقوم به مؤسسات الأنجلوفون فى اطار الدول الأفريقية (اللوزيفون) ، وأن لم يصل موقفهم بعد الى مستوى التحدى والمواجهة الذى يتصف به موقف الفرانكوفون ، ولكن هذه هى البداية لانشاء منطقة اعلامية ثقافية .

● ويستدعى الحديث حول التنافس الاعلامى العام فى افريقيا الاشارة الى جهود تقوم بها منظمة ايسيسكو (المنظمة الاسلامية للثقافة والعلوم والفنون) التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامى فى مجال كتابة عدد من اللغات الأفريقية . بالابجدية العربية وطباعة كتب التدريس بها فى بعض مراحل التعليم العام . ومن الامثلة على هذا ما تم فى جزر القمر مؤخرا ، وبالنسبة لبعض لغات غرب افريقيا .

● كما تجب الاشارة الى التحديات والمخاطر التى تواجهها اللغات والثقافات الأفريقية بوجه عام نتيجة لهذا الغزو الثقافى والاعلامى الواسع ، اذان البث المباشر باللغات الأجنبية هو من أخطر الاسلحة لتوجيه الرأى العام ، وهو توظيف للكلمات وللصور فى صناعة عقل وفكر النخبة على مختلف مستويات الحياة فى هذه المجتمعات ، وهو مؤثر فعال فى تغيير الثقافات واللغات واساليب التواصل بين المواطنين ، ومنظومة القيم والسلوك التى تحكم حياة البشر خاصة الاجيال الجديدة من الطفولة والشباب . وتوجد دراسات متخصصة فى مجالات الاعلام والاتصال والثقافة تتحدث عن هذه الجوانب ، وهى صادرة عن منظمات اقليمية ودولية عديدة ، بالإضافة الى مؤلفات وكتابات باللغة العربية وغيرها من اللغات الأخرى .

● خلاصة القول فى العصر الحاضر : الحرب أولها كلام .. وآخرها كلام بصورة ..

التحول الديمقراطي في دول اللوزيفون

● دول اللوزيفون في افريقيا هي الدول الناطقة باللغة البرتغالية وعددها خمس دول مستقلة . وإذا أضفنا اليها دولة ناطقة بالاسبانية وهي غينيا الاستوائية وتعدادها اقل من مليون وصل اجمالي عدد السكان الى ٢٧ مليون نسمة . وهذه الدول تتعرض حاليا للجفاف والقحط على نطاق واسع . وهي في حاجة ماسة لمعونات الدول المانحة . ولهذا فان التحول الديمقراطي هو شرط اساسي للعلاقات الطيبة بين الجانبين ، وقد بدأت عملية التحول الديمقراطي منذ اوائل العام الماضي . ففي فبراير ١٩٩١ تمت الانتخابات التعددية التنافسية في دولة الرأس الأخضر ، وفشل رئيس الجمهورية في اعادة انتخابه ونجح زعيم الحزب المعارض . وفي دولة ساوتومي وبرنسيب تمت الانتخابات التعددية في مايو ١٩٩١ وفشل رئيس الجمهورية في اعادة انتخابه ونجح منافسه في الانتخابات . أما في دولة غينيا بيساوى فقد تمت الموافقة في اكتوبر ١٩٩١ على الغاء نظام الحزب الواحد والسماح بنظام تعدد الاحزاب . وان لم تجر الانتخابات التنافسية حتى اليوم . ومثل هذا حدث في دولة غينيا الاستوائية التي اقرت التحول الى نظام ديمقراطي تعددي في نوفمبر ١٩٩١ . ولم يعقب هذا اي اجراء حتى الان .

● في موزمبيق توصلت الحكومة الماركسية بعد ثلاث سنوات من المفاوضات المتقلعة - الى اتفاق سلام مع جبهة رينامو المعارضة لانتهاء الحرب الاهلية التي استمرت ١٦ عاما وتم توقيع الاتفاق في روما بوساطة من جانب ايطاليا والكنيسة الكاثوليكية وزيمبابوى وليسوتو . وساهم ايضا في التسوية السلمية تاينى رولاند رئيس شركة لوزيرو صاحبة المصالح الكبرى في افريقيا . وقد سبق التمهيد لهذا الاتفاق بتغيير في سياسة جنوب افريقيا المؤيدة لجبهة رينامو المعارضة وقد زار دوكليرك موزمبيق في الشهر الماضي تأكيداً للعلاقات الجديدة ودعمًا للتوجه نحو التسوية وينص اتفاق السلام على وقف اطلاق النار والقاء السلاح اعتباراً من اول اكتوبر القادم .

ومشاركة المعارضة في الحياة السياسية في ظل دستور ديمقراطي تعددي ونظم احزاب تنافسية . وانتخابات حرة في فترة زمنية قادمة لاتزيد على عام . وان يشرف عليها مراقبون من الامم المتحدة والجماعات الاوروبية مع ضمانات دستورية وقانونية لعدم ملاحقة او محاكمة المتمردين عن أعمالهم طوال فترة التمرد . ووضع ترتيبات لدمج قوات المتمردين في جيش الدولة علماً بأن حكومة

موريسيق كانت قد اصدرت تعديلات للدستور وللنظام السياسي في البلاد بمقتضاها تحولت الاوضاع من الاشتراكية الماركسية والحزب الواحد الى اقتصاديات السوق والنظام السياسي الليبرالي

● اما في انجولا فتستعد البلاد لاجراء اول انتخابات برلمانية ورئاسية في ظل نظام ديموقراطي تعددي يومي ٢٩ و ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦ . وكانت الحكومة قد سبق ان توصلت الى اتفاق سلام ومصالحة مع حركة يونيتا المعارضة لانهاء الحرب الاهلية في ٣٠ مايو ١٩٩١ والتي استمرت لمدة ١٦ عاما . وقد توسط واشرف على التوصل للاتفاق الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي (سابقا) والبرتغال والامم المتحدة والصليب الاحمر . وعلمنا بان المفاوضات قد جرت في فترة الحرب الباردة - وينص الاتفاق على ايقاف اطلاق النار واقرار دستور ديموقراطي تعددي والغاء نظام الحزب الواحد والتحول الى اقتصاد السوق بدلا من النظام الماركسي . وتم وضع ترتيبات لاندماج قوات المتمردين في جيش الدولة ، مع النص على اجراء انتخابات حرة تنافسية قبل نهاية عام ١٩٩٢ . ويشرف على تطبيق الاتفاقية لجنة مكونة من ممثل الاطراف الدولية التي اسهمت بالوساطة بين الجانبين . كما ان حكومة جنوب افريقيا كانت قد غيرت من سياستها واقفقت معوناتها المنوعة لحركة يونيتا تمهيدا لعقد اتفاق المصالحة الوطنية ، واخيرا تبادلت حكومة جنوب افريقيا وانجولا العلاقات الدبلوماسية هذا الشهر . وفي اطار الاستعداد لاجراء الانتخابات اقر مجلس الامن ارسال ٤٠٠ مراقب للاشراف على عملية الانتخابات اثر شكاوى بالتزوير في قيد اسماء الناجحين . وسوف ينضم المراقبون الجدد الى ٣٥٠ مراقبا موجودين في انجولا للاشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية .

ومن جانب آخر تعاني انجولا من مشكلة اقليم كابندا - وهو سياسيا جزء من الدولة وان كان جغرافيا منفصلا عنها اذ يقع في منطقة مصب نهر الكونغو وتحيط به اراضي زائير وينتج هذا الاقليم منفردا ٢/٣ إنتاج انجولا من البترول وبه حركة سياسية مسلحة تطالب بالانفصال عن انجولا واقامة دولة مستقلة وخلال هذا العام انشق قائدان كبيران من قيادة يونيتا وانضموا الى الحركة الاستقلالية في كابيندا وعلى الرغم من وجود اسباب اقتصادية وسياسية مطية لطلب الانفصال الا ان الصراع حول استثمار البترول له دور هام في تصعيد المشكلة فالذي يستثمر البترول حاليا هو شركة جلف اويل الامريكية ولها علاقات طيبة مع حكومة انجولا وقد استمر عملها طوال مدة الحرب الاهلية ولم يؤثر في نشاطها قيام النظام الماركسي والحزب الواحد في انجولا من قبل ولكن تشير الانباء العالمية إلى ان المصالح البترولية الفرنسية والبرتغالية لاترضى عن هذا الوضع وانها تدعم الحركة الانفصالية وذلك على التطلع البترولي الامريكي تجاه بترول الكونغو والكاميرون الذي يقع في دائرة الاستثمار الفرنسي والاوروبي ولكن اعتقد ان هذه المنافسة المستترة وان كانت مستمرة الا انها لن تتحول الى تنافس وصراع علني او ما يسمى بلغة الاقتصاد قطع رقبة .

السياسة الدولية

في أعالي النيل

● في رواندا وزائير الساحة جاهزة والمباراة السياسية مستمرة ، والأطراف الدولية في الساحة نوعان : الأول أطراف ضاغطة وهي الدول المانحة من أوروبا وأمريكا ، والثاني أطراف معاونة وهي الاصدقاء من دول القارة الافريقية . وشعار المباراة هو المصالحة الوطنية بالاسلوب التفاوضي السلمي ، والتحول الديمقراطي وحقوق الانسان والاقليات . وهكذا يبدو نشاط السياسة الدولية مجرد مباراة نظيفة ، ولا يظهر على السطح او امام الاعين خشونة الصراع بين المصالح والنفوذ للدول المانحة والقوى الاقليمية .

● في رواندا تم هذا الشهر توقيع اتفاقية السلام وايقاف اطلاق النار بين الحكومة والمعارضة المسلحة ، حدث هذا في مدينة أروشا نتيجة لجهود أطراف عديدة من بينها تنزانيا وزيمبابوي . وسوف تتحول الجبهة الوطنية المعارضة الى حزب سياسي يتنافس في الانتخابات البرلمانية القادمة وفي ظل دستور ديمقراطي تعددي . كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة عسكرية للفصل بين الجانبين والاشراف على وقف اطلاق النار ، واطلاق سراح الاسرى المحتجزين لدى كل جانب ، وتتكون هذه اللجنة العسكرية من (٥٠) عضوا من اربع دول افريقية هي تنزانيا وزيمبابوي ونيجيريا والسنغال . والذي يلفت النظر ان اغلبية الدول المشاركة في اللجنة ليست من دول حوض النيل ، اذ ان تنزانيا فقط هي من دول الحوض . ولذلك يكون السؤال المطروح لماذا غابت باقي دول حوض النيل عن الاسهام في التسوية والمصالحة ؟ وعن تدبير بعض الضباط للمشاركة في قوات حفظ السلام في رواندا ؟

● هذا الموضوع يثير قضية اساسية وهي عدم نجاح اى دعوة او محاول حتى الآن لانشاء جماعة او منظمة اقليمية تضم دول حوض نهر النيل (٩ دول) وهذا التصور نسميه التجمع للاتجاه شمالا . بينما تعددت المنظمات والتجمعات التي تربط بين دول اعالي النيل مع دول اخرى مجاورة او متاخمة ، وهذا التصور نسميه التجمع للاتجاه شرقا او للاتجاه جنوبا ، ومن الامثلة المعاصرة تجمع دول القرن الافريقي الذي يضم السودان واثيوبيا واريتريا وجيبوتي والصومال وكينيا . ومنظمة ايجاد التي تضم دول التجمع السابق مضافا اليها اوغندا . اما اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية لوسط وجنوب افريقيا فتضم ١٨ دولة من بينها (٧) دول من اعالي النيل وهي تنزانيا واوغندا وكينيا ورواندا وبوروندي واثيوبيا والسودان ومنظمة حوض نهر كاخيرا وتضم تنزانيا واوغندا ورواندا وبوروندي . اما التجمع الاقتصادي لدول البحيرات العظمى فيضم زائير ورواندا وبوروندي . واخيرا في شهر

اغسطس الحالى وقعت عشر دول افريقية على اتفاقية الجماعة التنموية لدول افريقيا الجنوبية وهى تنزانيا وزيمبابوى وانجولا وموزمبيق وناميبيا وزامبيا وملاوى وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند . وفى ضوء الدور المتنامى لتنزانيا وزيمبابوى فى المنطقة عامة وفى المصالحة الوطنية فى رواندا يكون السؤال هل تعرض رواندا لاغراء الانضمام لهذه الجماعة التنموية الجديدة واذا حدث هذا فسوف تتبعها بوروندى ولايتبقى من دول أعلى النيل سوى اوغندا وزائير .. فماذا سيكون موقفهما من الانضمام لهذا التجمع المتجه جنوبا ؟

● اما فى زائير فقد تطورت الاوضاع بفعل ضغوط الدول المانحة ، وكان الموقف فى شهر مارس الماضى (عدد الاهرام الاقتصادى بتاريخ ٢ - ٣ - ١٩٩٢) . هو ان فرنسا وبلجيكا كانتا تدفعان الاحداث نحو التخلص من موبوتو على اساس ان المؤتمر الوطنى يسير جديا فى عملية التحول الديموقراطى ، بينما كان الرأى الأمريكى هو ان بقاء موبوتو ضرورى لنجاح العملية الانتقالية للتحول الديموقراطى نظرا لسيطرته على الجيش والأمن والخدمة السرية . وقد ساد التصور الأمريكى وقبلت الدولتان الانتظار حتى نهاية المرحلة الانتقالية .

● وخلال الأشهر الماضية عاود المؤتمر الوطنى أعماله بعد ضغوط الدول المانحة ، كما تبرعت بلجيكا بمبلغ ٤٠٠ الف دولار أسهما فى صندوق لتمويل نفقات المؤتمر الذى توصل أخيرا لاعداد دستور للفترة الانتقالية وانتخب تشيسيكيدى رئيسا للوزراء فى الحكومة الانتقالية . ورئيس الوزراء المنتخب على عدا مع موبوتو رئيس الدولة ، ولهذا تردد موبوتو فى الاستجابة ولكن الضغوط الدولية أدت به الى قبول استقالة رئيس الوزراء المعين حتى يخلفه رئيس الوزراء المنتخب من المؤتمر الوطنى . ومن المتوقع ان تسير الخطة المقررة للتحول الديموقراطى فى الفترة الانتقالية حتى اجراء الانتخابات التعددية واصدار الدستور الديموقراطى الدائم ، واستطرادا نشير الى ما تتداوله وسائل الاعلام العالمية من ان موبوتو كان يخشى فى الفترة الماضية من حدوث انقلاب عسكري ضد حكمه ، وان السياسة الأمريكية تكلفت بصمائه بواسطة الاستعانة بقوات من دولة افريقية صديقة للطرفين الزائيرى والأمريكى ولهذا يقال ان فرص المناورة والمراوغة قد تضاعفت لديه الآن ، وان عليه الاستجابة لنصائح الدول المانحة .

● والنقطة الأخيرة فى هذا الموضوع هى الإشارة الى السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل عامة . واعتقد انها تعرف تفاصيل الأوضاع من تقارير ممثلها الدبلوماسيين فى دول المنطقة ، كما انها على اطلاع بما تتداوله وسائل الاعلام .

والسؤال المطروح هو :

- أين هى من مسار الأحداث ؟ هل لها موقع بين اطراف المباراة السياسية فى أعلى النيل ؟ أم هى فى موقف المراقب للأحداث ؟

التحول الديمقراطي والوحدة في تنزانيا

● يتصف التطور المجتمعي لدولة تنزانيا بالخصوصية التي ظهرت في مرحلة الحركة الوطنية لكل من الاقليميين المكونين للدولة حاليا (تنجانيقا وزنبار) وتميزت اوضاع الدولة الاتحادية وحكم الحزب الواحد وعقائده السياسية بالخصوصية مقارنة باوضاع باقى الدول الافريقية ، واخيرا تشهد فترة التحول الديمقراطي المعالم التالية : ظهرت الدعوة العلنية للتعديدية السياسية منذ فترة سابقة ، واخذت الدولة والحزب الحاكم بالمبادرة فتشكلت لجنة استقصاء للرأى العام ، ثم اجاز الحزب الواحد تقرير اللجنة وافقر التحول للتعديدية السياسية في اوائل عام ١٩٩٢ . واصدرت الدولة قانون تنظيم الاحزاب السياسية الذى ينص على منع تشكيل الاحزاب على اساس دينى او قبل او اقليمى ، ولهذا يستلزم تشكيل الاحزاب الجديدة ان تكون قيادتها من شخصيات تنتمى الى البر الافريقى (تنجانيقا) وزنبار سويا . وفى يولييه ١٩٩٢ بدأ تسجيل الاحزاب وارتفع عدد المتقدمين للتسجيل الى حوالى ٤٥ حزبا سياسيا ، وتتصف البيئة السياسية في الدولة بعدم وجود ضغوط سياسية عارمة او مطالب شعبية واسعة للتحول الديمقراطي مثلما يحدث في كينيا او زائير . وإنماتأتى الضغوط حتى الآن من جانب نخبة القوة الاجتماعية والمثقفين ، وعلى المستوى الاقتصادى يسير الانفتاح الاقتصادى بخطوات اسرع واكثر تأثيرا لتنفيذ الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والتحول لاقتصاد السوق والملكية الخاصة . وذلك على الرغم من عدم تغيير الدستور الذى ينص على عقائد الاشتراكية (اوجاما) وينظم جميع مؤسسات واجهزة الدولة في اطار اولوية الحزب الواحد وهيمنته .

● تقود الاحزاب الجديدة شخصيات متنوعة من اجيال متعددة . فقد ظهرت اسماء من بين الرعيل الاول والذين شاركوا في الحركة الوطنية نحو الاستقلال مثل عبد الله فونديكيرو وأوسكار كميونا . كما ظهرت اسماء شخصيات شاركت من قبل في فترة الحزب الواحد ثم اعتزلت او اعتقلت مثل جيمس مابالالا وسيف شريف حمادى وشعبان مولو الذين شكلوا الجبهة المدنية ، ويجمع بين الاحزاب الجديدة تصور عام هو التحول الى الديمقراطية الليبرالية والفصل بين السلطات الثلاث . وحكم القانون وحقوق الانسان ، اما الحزب الحاكم فلم يعلن بصفة نهائية تصوراتة للنظام الجديد . وتفسير ذلك

إما لأنه ليس تحت ضغوط فعلية للمنافسة وأما لأنه في حالة انعدام الوزن يمر لتغير الأوضاع تغيراً جذرياً بعد حكم لمدة ٣٠ عاماً متتالية كانت فيها جميع الأجهزة المدنية والعسكرية والشعبية والإعلامية تحت سيطرته ، والان تبحث أغلبها عن مسار منفرد أو مستقل .

● ومن أبرز قضايا الخلاف بين الحزب الحاكم والأحزاب الجديدة موعد انتهاء المرحلة الانتقالية فالحزب الحاكم يرى استمرار المدة القانونية للبرلمان الحالي حتى عام ١٩٩٦ . ثم تجرى الانتخابات على أساس التعددية والمنافسة السياسية ، بينما ترى أحزاب المعارضة أن تجرى الانتخابات التعددية قبل نهاية العام القادم ١٩٩٢ ، خاصة أن المدة الثانية لولاية رئيس الجمهورية الحالي سوف تنتهي في ١٩٩٥ . وبموجب الدستور لا يسمح له بالترشيح لمدة ثالثة ، ويقضى الدستور بأن يتداول منصب الرئيس بين ممثلين إقليميين المكونين للدولة الاتحادية . وحالياً رئيس الجمهورية من زنجبار والنائب الأول للرئيس من البر الأفريقي وفي الانتخابات القادمة سوف يرشح الحزب . احكام والبرلمان رئيساً من البر الأفريقي ، ونائباً أول من زنجبار ، وترى المعارضة أن بقاء هذا الوضع سوف يمثل مازقاً أمام المنافسة الحزبية والتعددية السياسية التي تشمل عضوية البرلمان ورئاسة الدولة .

● أما القضية الكبرى التي تثير بالتوتر وقد تتطور في مستقبل الأيام الى نوع من الانفجار ، فهي مستقبل زنجبار وهي تبقى عضواً في الاتحاد أم تنفصل في دولة مستقلة ؟ وتطرح بعض أحزاب المعارضة فكرة الكونفدرالية شكلاً للدولة في ظل التعددية السياسية . أن تاريخ الاتحاد يرجع الى عام ١٩٦٤ ، ولكن تطور الأوضاع الدستورية والحزبية أدى إلى اندماج سياسي واقتصادي وحزبي وقيام حزب واحد للدولة وسيطرته على جميع المؤسسات في البلاد . ولكن منذ بداية أعوام الثمانينيات ظهر السخط والتوتر تدريجياً في زنجبار لأسباب سياسية واقتصادية ضد نظام الدولة الاتحادية ، وتعددت الاضطرابات العنيفة واستدخام القوة المسلحة لقمع المعارضة ، كما حدثت تغييرات متتالية في رئاسات الحكومة في زنجبار ، وعلى الرغم من اختيار حسن مويي رئيساً للدولة بعد اعتزال الرئيس نيريري ، فإن الاضطرابات والمنافسات لم تتوقف في زنجبار وقد أدى هذا إلى عزل سيف شريف حمادي رئيس وزراء زنجبار وعدد من الشخصيات الوزارية إلى مناصبهم ومن عضوية الحزب الواحد وأرسلت القوات المسلحة إلى الجزر تحسباً لمواجهة أي اضطراب في أواخر الأعوام الثمانينيات ، ومن ناحية ثانية فإن المستوى السياسي والفكري يشهد تنوعاً واسعاً من الآراء والاتجاهات ما بين علمانية وإسلامية . وما بين الأجيال القديمة والأجيال الجديدة ، كما أن منظمات سياسية سرية تتكون مثل الحركة من أجل بديل ديمقراطي الذي يدعو إلى التعددية ، ومثل حزب البسمله الذي

يدعو الى اجراء استفتاء شعبى حول مستقبل زنجبار ، كما يثير تأليف سيف شريف حمادى لحزب الجبهة المدنية المتحدة القلق والشكوك بين حكام زنجبار الحاليين وهم من نخبة الحزب الحاكم . وتشير وسائل الاعلام العالمية الى تداول شرائط الراديو والتلفزيون (كاسيت) بين المواطنين وهى تدعو الى التغيير . وان قسما كبيرا منها باتى من خارج البلاد .

● ان تطور اوضاع تنزانيا يستحق المتابعة والدراسة لانها تقع فى منطقة اعالى النيل ، ولها تأثير سياسى وفكرى فى عدد من الدول المجاورة والمتاخمة ، وانها عضو فى عدد من المنظمات الاقليمية فى وسط وجنوبى القارة الافريقية .

من يساند الحرب الأهلية في أنجولا؟

- خلال شهر أكتوبر الماضى أصدر مجلس الأمن أكثر من بيان للتعبير عن القلق من تدهور الوضع السياسى فى أنجولا ، وداعيا قادة حزب الحركة الشعبية الحاكم وحزب يونيتا المعارض الى الالتزام بتعهداتهم بموجب اتفاق السلام الموقع فى مايو ١٩٩١ ، واحترام وقبول نتائج الانتخابات التى تمت بإشراف دولى فى أواخر شهر سبتمبر ١٩٩٢ . لقد تنافس فى انتخابات البرلمان مرشحو (١٢) حزبا ، وتنافس على منصب رئيس الجمهورية (١١) مرشحا . وبلغ عدد فريق الاشراف الدولى (٨٠٠) مراقب ، فضلا عن وفود وشخصيات شاركت فى الاشراف مع ممثلى المنظمة الدولية .. ودلت النتائج الأولية للانتخابات على تقدم حزب الحكومة نحو الفوز بالأغلبية ، ولم يرض هذا أو يقبل به سافيمبى زعيم حزب يونيتا ، فاتهم الحكومة بالتزوير والتلاعب فى العملية الانتخابية ، واتهم المراقبين الدوليين بالغفلة أو التواطؤ مع الحكومة . كما هدد بالعودة الى الحرب الأهلية وأعلن نقض موافقته السابقة على اتفاق السلام وترك العاصمة وعاد الى مقر قيادته السابق فى داخل البلاد .
- هذا الموقف المتوتر ادى الى تدخلات دولية متنوعة ، فتأجل اعلان النتائج رسميا ، ونظرت لجنة الانتخابات وفريق الاشراف الدولى فى الشكاوى وتمت إعادة فرز الاصوات احيانا . ولكن لم تثبت انحرافات فى العملية الانتخابية ، فاعلنت النتائج رسميا وحصل حزب الحكومة على (١٢٩) مقعدا وحصل حزب يونيتا على (٧٠) مقعدا وحصل حزب الجبهة الوطنية على (٥) مقاعد وتقررت إعادة الانتخابات فى ٢٠ دائرة برلمانية ، اما انتخابات الرئاسة فحصل رئيس الحزب الحاكم على ٤٩,٥ ٪ من اجمالى الاصوات وحصل سافيمبى على ٤٠,٧ ٪ ولهذا تقررت الاعادة فى جولة ثانية بينهما ، وطبقا لنص الدستور تتم الاعادة فى مدة اقلها شهر ونصف واقصاها ثلاثة شهور .
- اثار التهديد بمعاودة الحرب الأهلية من جديد مخاوف وقلق المواطنين فى أنجولا ، وفى افريقيا عامة ، كما انه يمس هيبة الدول الضامنة لعملية السلام والانتخابات الديمقراطية ، وهى الولايات المتحدة الامريكية وروسيا (الاتحاد السوفيتى سابقا) والبرتغال وجنوب افريقيا وايضا المنظمة الدولية ، ومن ناحية ثانية فان انتخابات أنجولا هى النموذج التطبيقى الاول للتحويل الديمقراطى بعد انتهاء الحرب الأهلية بأسلوب تفاوضى سلمى ، وإن نجاح أو

فشل هذا النموذج سوف يطرح نتائجه على حالة دول ذات اوضاع مشابهة مثل اثيوبيا وموزمبيق ورواندا .. الخ . ولهذا كان تحرك الموقف الدولي على مستويات متعددة ، مثل تدخل مجلس الامن ، ومثل وفود من الدول الضامنة لمقابلة اطراف النزاع في انجولا ، ومثل وصول بيك بوتو وزير خارجية جنوب افريقيا لمقابلة كل من الزعيمين والتوسط بينهما .

● والسؤال المطروح لماذا يتخذ سافيمبي هذا الموقف ؟ ولماذا التصعيد وعودة القتال بين قواته وقوات الحكومة ؟ الاجابة تتراوح بين تفسيرين : الاول هو ان سافيمبي عاش ١٦ عاما يقود حربا اهلية ضد الحكومة الماركسية التي تحالفت مع كوبا والاتحاد السوفيتي وساندته في هذا الولايات المتحدة الامريكية وجنوب افريقيا بالمال والسلام والتدريب وخدمات الاعلام . فلما انتهت الحرب الباردة بين الدولتين العظميين توقفت المساعدات والمساندة لكلا الجانبين في انجولا . وتمت الاتفاقات بين الدول العظمى لابرام اتفاقية سلام وتوقف الحرب الاهلية ، وانسحاب القوات الكوبية ، ثم حصلت ناميبيا على استقلالها ، وبدأ تيار التحول الديموقراطي والنفاء النازم العنصرى في جنوب افريقيا ، وتخلت الحكومة الانجولية عن موقفها الايديولوجى وغيرت الدستور وقبلت بالديموقراطية التعددية واقتصاد السوق . كما تم الاتفاق بشأن مصير القوات المتحاربة لدى الطرفين في البلاد . ويشير التفسير الى ان سافيمبي سوف يجد نفسه بعد نتائج الانتخابات مجرد زعيم للمعارضة في دولة افريقية ، وهو يعرف ان مقام الحكم ومناصب الدولة ومواردها سوف تكون في خدمة ولصالح حزب الحكومة وقياداته وان المعارضة لا تحصل على شيء في الدول الافريقية .

● ويرى التفسير الثانى انه خلال فترة الاستعداد للانتخابات عقب اتفاق السلام في ١٩٩١ ، ترددت الافكار والاحاديث حول استحسان تقاسم مسؤوليات الحكم بين حزبي الحكومة والمعارضة ، لضمان الاستقرار ونجاح التجربة البرلمانية ، ولكن هذه الافكار لم تتحول الى اتفاق مكتوب بين الطرفين ، ولهذا يقال ان رفض نتائج الانتخابات ثم التصعيد واطلاق النار من جانب قوات سافيمبي ، انما هو اجراء محسوب هدفه خلق التوتر المتصاعد حتى يصل الموقف الى مستوى عرض التهدة من خلال اقرار مبدأ تقاسم السلطة والادارة والميزانية الحكومية وتوزيع المناصب المدنية والعسكرية . انها عملية ضغط عنيف للحصول على نصيب من الكعكة القومية لحسابه ولصالح انصاره ومؤيديه . ويساند هذا التفسير ان سافيمبي يعرف مقدما ومن خلال المباحثات انه لم يحصل على دعم امريكى او جنوب افريقى لشحن حزب اهلية من جديد ، كما ان الحكومة لم تحصل على دعم روسى او كوبي لموقفها في حالة الحرب الاهلية ، ومن ناحية ثانية فان نمو المصالح الاقتصادية والتجارية

والبتروولية بين الدول الضامنة لاتفاق السلام مع انجولا لن يمنحه فرصة القتال المستمر الدائم ، انما يمنحه فقط فرصة الابتزاز .

واعتقد ان التفسيرين يكملان بعضهما بعضا ، ويشيران الى نتيجة واحدة وهى ان سافيمبى يتحرك حركة محسوبة في تقديره وانه يحتفظ لنفسه بخط الرجعة لقبول التسويات التى يعرضها التحرك الدولى . ولذلك ترك قوته تطلق النار وتقاتل في اماكن عديدة من المدن والريف ، ثم تحدث عن وقف اطلاق النار ، ثم عاودت قواته القتال وحاليا يتحرك الموقف الدولى مشدودا على خيط رفيع بينما سافيمبى في انتظار مقترحات الحل والتسوية والوساطة الدولية . ● لقد عاش سافيمبى عميلا يقود حربا بالوكالة ، والان يطلب الثمن بعد انتهاء الحرب الباردة تحت إكراه ماتبقى لديه من سلاح وذخائر ومعدات .. والسؤال هل ينجح ؟

موسم التحول الديمقراطي في افريقيا

● يشهد الربع الاخير من العالم الحالي ارتفاعا في معدلات التحول الديمقراطي ويصاحب هذه الزيادة والانتشار الديمقراطي ظاهرتان . الاولى هي ان عددا من قيادات الحزب الواحد والنظم التسلطية في الدول الافريقية ركبوا عربة الديمقراطية بعد فترة تمنع وتكؤ ، والثانية هي ان القبول ليس معناه التسليم المطلق بالاجزاء والناتج ، فالنخب الحاكمة تقبل الشكل وتقوم احيانا بالتلاعب واعادة خلط الاوراق فيما يتعلق بترتيب وتنظيم الاجراءات الادارية والتنظيمية للعملية الانتخابية ، بينما النخب المعارضة تلطن في الناتج بالاسلوب القانوني واساليب الاحتجاج والحشد الشعبي والاعلامى وتغطي وسائل الاعلام الدولية المعارك والاخبار .

● بدأ الموسم بانتخابات انجولا في اليومين الاخيرين من شهر سبتمبر ١٩٩٢ ثم توالى العمليات الانتخابية في دول فرانتفونية وانجلوفونية ، ففي الكاميرون تنافس الرئيس بيا (يحكم منذ ١٩٨٢) ضد مرشح المعارضة ، وفاز بالرئاسة الاولى ، ولما طعنت المعارضة في الاجراءات امام المحكمة العليا ، صدر حكمها بتأييد فوز رئيس الجمهورية ، وفي غانا تنافس الرئيس رولينجز (يحكم منذ ١٩٨١) ضد مرشح المعارضة وفاز الرئيس في الانتخابات وأكدت لجنة الانتخابات الفوز ، وفي جمهورية افريقيا الوسطى تنافس الرئيس الجنرال كولنجيا (يحكم منذ ١٩٨١) وحزبه الحاكم ضد المعارضة في انتخابات الرئاسة والبرلمان ولما اعلن فوز الرئيس وحزبه طعنت المعارضة امام المحكمة العليا التي قررت قبول الطعن والغاء نتائج الانتخابات باكملها ، وفي توجو طرحت الحكومة والمؤتمر الوطني مشروع الدستور الديمقراطي التعددي على الاستفتاء الشعبى ، فأقره الناخبون باغلبية تقرب من الاجماع ، وسوف يتلو هذا تحديد موعد انتخابات الرئاسة والبرلمان .

● اما في كينيا فقد اعلن الرئيس اراب موى « يحكم منذ ١٩٧٨ » تحديد يوم ٧ ديسمبر القادم موعدا لانتخابات الرئاسة والبرلمان ، وتقدمت المعارضة الى المحكمة العليا طعن في تحديد الموعد والاجراءات وقبلت المحكمة الطعن ، وتقرر تأجيل الموعد وسوف يحدد فيما بعد ، وفي جيبوتي اعلن الرئيس حسن جويلد (يحكم منذ ١٩٧٧) تأجيل موعد الانتخابات البرلمانية الى ١٨ ديسمبر القادم وفي نفس الوقت نجحت الوساطة الفرنسية بين الحكومة والمعارضة في عقد محادثات مباشرة بدون شروط مسبقة . وفي رواندا بدأ الرئيس الجنرال

هايباريماننا (يحكم منذ ١٩٧٣) في مفاوضات مع المعارضة بعد توقيع اتفاقية السلام ووقف اطلاق النار ، من اجل مشروع لتشكيل الحكومة الانتقالية وتقاسم السلطة بين الجانبين خلال الفترة الانتقالية التي تسبق العداد لانتخابات الرئاسة والبرلمان في ظل دستور ديموقراطي تعددي ، وعلى الجانب الاخر تشير وسائل الاعلام الدولية الى عقد انتخابات خلال شهر نوفمبر الحالي في غينيا بساو وليستوتو وجزر القمر ، ولم تتوافر لدى بعد انباء المعركة الانتخابية او نتائجها في هذه الدول ..

● الدول المانحة ليست بعيدة عن المتابعة والرأى بشأن الاصلاحات الديموقراطية التي تجرى تباعا في القارة الافريقية فهي لم تكثف بالربط بين استمرار ومستويات الدعم والمعونات وبين التحول الديموقراطي بل حددت وعرفت المضمون الديموقراطي المطلوب ، ففي اجتماع يونيه ١٩٩٠ لقمة الفرانكوفونية قال الرئيس ميثران « عندما اقول الديموقراطية ، اقصد قيام نظام سياسي يمثل حقا كل القطاعات الشعبية ، واجراء انتخابات حرة - والتعددية الحزبية ، وحرية الصحافة واستقلال السلطة القضائية . وفي مناسبة المعركة الانتخابية في كينيا وقبل ان تقرر المحكمة العليا تأجيل موعدھا صرح السفير الامريكى في نيروبي بأن الحكومة تحرم احزاب المعارضة من المشاركة على قدم المساواة في الانتخابات التعددية الاولى في البلاد وان الفرص غير متساوية وان مناخ الحرية والنزاهة غائب لان الحكومة تلجأ الى الحد من تنقلات زعماء المعارضة الراغبين في القيام بالحملة الانتخابية وتجرحهم من استخدام وسائل الاعلام بحرية وتمنعهم من فتح مقار انتخابية ، وتستخدم اساليب الادارة لعدم ادراج اسماء الناخبين الجدد في اللوائح الانتخابية وكشوف الناخبين .

● ماسبق هو عينة من اساليب النخب الحاكمة وسلطات الادارة لما نسميه القلاع واعادة خلط الاوراق فيما يتعلق بترتيب وتنظيم الاجراءات الواجبة للعملية الانتخابية في نزاهة وحرية يضاف الى هذا ماصدر في العديد من الدول الافريقية من قوانين لتنظيم تشكيل الاحزاب وعضويتها ، مع احتفاظ المؤسسة الحاكم بالسيطرة على ادوات الاعلام الوطنية خاصة الراديو والتلفزيون كما اتجهت بعض هذه الحكومات الى اعطاء اسبقية لانتخابات رئاسة الجمهورية قبل انتخابات السلطة التشريعية ، ويرجع هذا الى السلطات التنفيذية والقوة السياسية التي تختص بها مؤسسة الرئاسة في هذه الدول تجاه أجهزة الادارة والمؤسسة العسكرية .

ولكن على الرغم من كل هذا .. يبقى التحول الديموقراطي هدفا شعبيا يتحقق من خلال الممارسة والتجربة ..

الفصل الرابع

تصفية النظام المنصرى
فى جنوب افريقيا

١٩٩٢ عام

جنوب أفريقيا ديمقراطية

في الشهر الأول من العام الحالي تظهر ثلاث علامات ذات معنى في الساحة السياسية بجمهورية جنوب افريقيا :

● أول هذه العلامات هو احتفال المؤتمر الوطني الافريقي بمرور ثمانين عاماً على تأسيسه يوم ٨ يناير ١٩١٢ وقد أصدر بياناً يستعرض فيه التاريخ ودروسه ويسجل ماتحقق ويشير الى الاهداف وخطوات التحرك القادم ، اذ يعتبر ١٩٩٢ هو عام جنوب افريقيا ديمقراطية من خلال تصور اجراء انتخابات ديمقراطية يشارك فيها جميع المواطنين على اساس صوت واحد لكل مواطن ، وان تدرج اسماء الناضحين جميعا في جدول انتخابي موحد ، وهدف الانتخابات هو تشكيل جمعية تأسيسية تتكون بالتمثيل النسبي لاقرار الدستور الديموقراطي الجديد ، وان تتكون في النصف الاول من العام الحالي حكومة انتقالية تمثل جميع الشعوب والاقليات في البلاد ، وعلى ان تتم الانتخابات البرلمانية في ديسمبر من هذا العام . واكد البيان ان هذه الاهداف هي ما عرضه قادة المؤتمر الوطني في المؤتمر الدستوري الذي انعقد يومي ٢٠ و ٢١ ديسمبر ١٩٩١ بحضور الحكومة وممثل المنظمات والجماعات السياسية والنقابية في البلاد ، وان المؤتمر الوطني الافريقي يتمسك بضرورة حماية حقوق الانسان ، والحفاظ على الحريات والحقوق الديمقراطية للجميع وعلى ضمانات حقوق الاقليات في الدستور الجديد للبلاد ، كما يؤكد المؤتمر ان كل هذه الخطوات والتصورات يجب ان يتم تنفيذها ياسلوب المفاوضات والحوار .

● وثاني هذه العلامات هو توجيه الدعوة الى جميع الجماعات والمنظمات التي شاركت في الجلسة الاولى للمؤتمر الدستوري وعددها تسع عشرة ، كما وجهت الدعوة الى الجماعات السياسية التي لم تشارك مثل الحزب المحافظ الابيض اليميني ، وحزب مؤتمر عموم الافارقة (باك) وذلك لبدء النقاش والحوار في اللجان ومجموعات العمل الفرعية التي قرر المؤتمر الدستور تشكيلها في ختام جلسته الاولى ، وكانت هذه الجلسة قد انعقدت برئاسة اثنين من كبار قضاة المحكمة العليا وحضرها مراقبون من منظمة الوحدة الافريقية والجماعة الاوروبية والكومنولث البريطاني وامام المجتمعين قدم الرئيس

دوكليرك مقترحاته لتعديل الدستور الحالى من خلال عمل المؤتمر الدستورى بحيث يمنح التعديل للأفارقة السود حق التصويت والانتخاب ، وان تجرى الانتخابات على اساس التمثيل النسبى ، وتشكيل رئاسة جماعية للدولة من ممثلى الاحزاب ، مع ضمانات لحقوق الاقليات ، وان يكون المشروع الحر والقطاع الخاص هو اساس اقتصاد البلاد ، وفى حالة قبول المقترح فان البرلمان الحالى المكون من ثلاثة مجالس منفصلة للبيض والاسيويين والملونين سوف يصبح اربعة مجالس بتشكيل مجلس للأفارقة السود ، ثم تتشكل حكومة انتقالية ذات صفة تمثيلية تحظى بتأييد الاغلبية البرلمانية فى هذه المجالس وعند الانتهاء من اعداد مشروع الدستور الجديد تتم دعوة الناخبين الى الاستفتاء حول المشروع الجديد وبعد هذا يتم حل البرلمان الحالى ويدعى الى انتخابات عامة لتشكيل برلمان ديموقراطى لحكم البلاد فى ظل الدستور الجديد .

وقد رفض حزب المؤتمر الافريقى هذا التصور المعقد ، اذ هو تقنين بأسلوب غير مباشر لاستمرار ومشروعية الحكم العنصرى الراهن فى البلاد ، كما ان المقترح يعطى حق التصويت نظريا للجميع ولكنه يحرم الاغلبية السياسية فى البرلمان المقترح من السيطرة والتوجيه على ادوات الحكم ، وانه موجه ضد الافارقة السود الذين ترغب الحكومة الحالية منهم من السيطرة على الحكومة وفى هذا المقام نشير الى ان تعداد سكان البلاد هو الحقيقة المحورية التى تدور حول معناها ونتائجها كل هذه التصورات والمقترحات ، اذ ان تقديرات اجمالى السكان لعام ١٩٩٠ هي ٥ ، ٣٩ مليون نسمة ، من بينهم ٥ ، ٢٨ مليون افريقى اسود و ٧ ملايين ابيض ، و ٣ ملايين ملون ، ومليون واحد من ذوى الاصول الاسيوية (هندي باكستاني)

- وفى ختام جلسة المؤتمر الدستورى تم الاتفاق على تحديد موعد الجلسة الثانية فى شهر مارس ١٩٩٢ ، وتكوين لجان ومجموعات عمل فرعية لاعداد التوصيات التى ستعرض فى الجلسة الثانية بشأن القضايا والمبادئ المطروحة على المؤتمر الدستورى وفى مقدمتها صياغة مشروع دستور ديموقراطى يخلو من التمييز والعنصرية ، ودراسة افكار استيعاب الشعوب والقبائل الافريقية الموجودة حاليا فى المستوطنات السوداء (بانتوستان) فى اطار النظام الفيدرالى الذى سيحدده الدستور ، مع بحث وترتيب الصيغ الانتقالية لتنظيم ادوات الحكم وآليات الفترة الانتقالية ، واخيرا الجدول الزمنى المقترح لتنفيذ هذه الاجراءات .

● وثالث هذه العلامات هو النمو المتزايد لاعادة اعتبار ودخول جنوب افريقيا فى شبكة العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية ، اذ انه بالإضافة الى تراكم نتائج الاتصالات والزيارات التى قام بها قادة الحكومة خلال عام ١٩٩١ ، قد

بدأ عام ١٩٩٢ بإعلان استئناف العلاقات الدبلوماسية بين جنوب افريقيا واليابان على مستوى السفراء مع توقع زيارة الرئيس دوكليرك لليابان قريبا ، وهذا الاعلان معناه ان معدلات ومستويات المنافسة الاقتصادية بين الدول العظمى قد بدأت في التصاعد والتزايد بشأن التعامل التجارى مع جنوب افريقيا ، لقد كانت اليابان هى الشريك التجارى الاول لجنوب افريقيا حتى عام ١٩٨٨ ، ثم تراجع مركزها الى المستوى الرابع فى عام ١٩٩٠ ، وتقدم عليها فى مجال التعامل التجارى كل من المانيا وانجلترا والولايات المتحدة الامريكية وعلما بأن قيمة هذه المبادلات التجارية تحسب ببلاتين الدولارات سنويا ، ومن ناحية ثانية تنفيذ وسائل الاعلام أن ١٩ دولة افريقية قد أنهت مقاطعتها الاقتصادية لجنوب افريقيا ، وأن من بينها ١٨ دولة افتتحت مكاتب تجارية فى عاصمة جنوب افريقيا ، ويشمل هذا الرقم دولتين عربيتين من شمال افريقيا وفى الوقت نفسه بدأت مشاركة جنوب افريقيا على مستوى المباريات الرياضية الدولية ، فقد ارسلت فريقها الى مباريات الكريكت الدولية فى الهند ، وتلقت دعوة رسمية للمشاركة فى اولمبياد كأس العالم فى برشلونة .

ـ لقد اعلنت وزارة الخارجية بجنوب افريقيا ان عام ١٩٩٢ هو عام التجارة مع جنوب افريقيا وارسلت الوفود والخبراء لبحث وتنشيط المعاملات التجارية مع دول العالم ، وبالنسبة للعالم العربى فان عددا من الوفود الاقتصادية والاعلامية قد زارت مصر والمغرب والبحرين ، الخ ، كما تخطط الوزارة لانشاء معهد لدراسات الشرق الاوسط من المغرب حتى ايران ، بهدف تدريب خبراء وكوادر فى لغات المنطقة وفى اوضاعها الثقافية والسياسية والاقتصادية .

ـ وعلى الجانب الاخر من صورة جنوب افريقيا ، يستمر النزاع المسلح وتتزايد اعداد القتلى والمصابين ، وتتراكم اثار التدمير والتخريب ، نتيجة للقتال الدائر بين انصار حزب إنكاثا الافريقى وحزب المؤتمر الوطنى الافريقى ، وذلك رغم كل محاولات التهدة السياسية والمصالحة والبيانات المشتركة التى صدرت عن الجانبين لوقف القتال وموجات العنف فى مستوطنات السود .

الرجل الأسود في القلعة البيضاء

في جنوب افريقيا دارت معركة انتخابية بين حزبين من البيض ، يريد كل منهما ان يستحوذ منفردا على اغلبيه الاصوات في الدائرة الانتخابية البيضاء ، يسعى الاول الى تغيير دستوري يدشن به التحول الديمقراطي في البلاد ويتمسك الثاني ببقاء الاوضاع على ما هي عليه من تمييز لوني وتفرقة عنصرية وفاز الحزب الاول بقيادة الرئيس دوكليك بنسبة تقرب من ٧٠ ٪ من اصوات الناخبين وتعتبر هذه النسبة فوزا ساحقا بمعايير الديمقراطية الغربية لانه اضاف الى رصيد اصوات انصاره التقليديين عددا مرتفعا من اصوات قطاعات حزبية ومن المستقلين الذين كانت تحوم توجهاتهم الشكوك والاحتمالات بعدم تأييد خطوات التحول الديمقراطي بأسلوب التفاوض الذي يقوده الحزب الحاكم منذ اوائل عام ١٩٩١ ، وذلك بعد عام من اطلاق سراح مانديلا في عام ١٩٩٠ .

- وحلاوة الفوز ونتائجه ليست مقصورة على الحزب الحاكم فقط بل ان المعنى والمغزى امتد لحساب حزب المؤتمر الوطني الافريقي بقيادة مانديلا ، فنتيجة الاستفتاء هي اعلان بصوت مباشر من اغلبيه البيض بالرضا والقبول بمشاركة الشعب الافريقي الاسود في تسيير امور الدولة في صورة دستورية شرعية ، وان الطريق الان مفتوح بدون عقبات او هواجس امام مؤتمر الديمقراطية حتى يستمر في اعداد مشروع دستور ديمقراطي جديد قبل موعد الجلسة الثانية للمؤتمر والمحدد لها سلفا موعدا اواخر مارس ١٩٩٢ وفي الوقت ذاته تخلص دوكليك من وعد سبق ان قطعه على نفسه للناخبين البيض بان يرجع اليهم في استفتاء حول مشروع الدستور الجديد ، وكل ما فعله هو انه احسن استثمار فرصة هزيمة حزبه في انتخابات احدى الدوائر الفرعية امام حزب المعارضة المحافظ الابيض ، فدعا الى الاستفتاء ولم ينتظر حتى نهاية المسار لحين اعداد مشروع الدستور كما ان فوز حزبه في الاستفتاء ازال من جانب اخر احدى الخلاف التي كانت قائمة بينه وبين مانديلا ، الذي كان يرى ان اقرار الطرف الافريقي بنوايا دوكليك معناه تقنين بأسلوب غير مباشر لاستمرار ومشروعية الحكم العنصري الراهن في البلاد لان الدستور الجديد سوف يعتبر هبة من جانب البيض للشعب الافريقي .

ولا تقتصر نتائج المعركة الانتخابية على ماسبق بل سجلت الحكومة نقاطا عديدة لصالحها من بينها :

الدعم الافريقى لموقف حزب الحكومة فى الانتخابات . لقد فوجئت جميع الاطراف الحزبية والسياسية فى البلاد بالدعوة الى الاستفتاء وكانت الاطراف الافريقية اولا فى صف الاستنكار والغضب ولكن بعد فترة قصيرة راجعت موقفها وخرج ماندبلا بالدعوة العلنية الى الناخبين البيض لتأييد دوكليرك وحزبه تأسيسا على ان رفض البيض تأييد الحكومة معناه اندلاع الحرب الاهلية من البيض والسود والاحتكام الى السلاح بدلا من التفاوض والانتقال الديموقراطى السلمى ، ومن بين هذه النقاط ايضا التأييد الواسع لسياسة الحكومة من جانب دول اوربوا الغربية وامريكا الشمالية ، واتجاه الرأى العام العالمى نحو الضغط لالغاء ما تبقى من اجراءات المقاطعة ضد جنوب افريقيا وتكشف هذه التصريحات الرسمية الصادرة عقب اعلان النتائج بل اكثر من هذا فان اصواتا ترتفع الان فى القارة الافريقية تدعو الى تبادل التمثيل الدبلوماسى بين الدول الافريقية وجنوب افريقيا دعما للتوجه الديموقراطى الجارى هناك وكانت البداية فى هذا الاتجاه هى تصريحات حكومة كوت ديفوار (ساحل العاج) كما ان حكومة جنوب افريقيا عقدت عددا من الاتفاقيات فى مجال الطيران وعبروا الاجواء مع دول افريقية مثل انجولا ..

ولكن اكثر هذه النقاط اهمية هى مايتعلق بمركز الحكومة للتفاوضى فى داخل المؤتمر الدستورى فهى تشعر حاليا بان مركزها قد ازداد قوة وبدعا كما انها اكتسبت مزيدا من المصداقية بالنسبة لسياستها المعلنة وخطواتها التنفيذية فى هذا المجال لقد انتفى هاجس وشبح الحرب الاهلية بين البيض والسود مادامت اغلبية الناخبين البيض قد قبلت وساندت سياسة الحكومة الخاصة بمشاركة الاغلبية السوداء فى حكم البلاد ومن ناحية ثانية فان الطرف الافريقى فى مفاوضات المؤتمر الدستورى بدأ يشعر بقلق متزايد نتيجة للاهتزاز فى موقفه التفاوضى وهذا الاهتزاز يظهر فى انقسام القاعدة الشعبية التى يستند اليها ، وذلك بسبب الحرب الساخنة والقتال الدموى المستمر بين انصار حزب انكاثا وحزب المؤتمر الافريقى وتنقل وكالات الاعلام العالمية يوميا اعداد القتلى ونتائج الحرائق والتدمير والاصابات التى تنتشر فى مناطق الافارقة السود فى البلاد فضلا عن هذا فهناك معارضة سياسية فى داخل الموقف الافريقى يمثلها مؤتمر عموم الافارقة (باك) وحركة الوعى الاسود وهما حزبان يرفضان المشاركة فى اعمال المؤتمر الدستورى مثل مايرفض المشاركة حزبان متطرفان من احزاب البيض (المحافظ والنازى الجديد) وعلى الرغم من صدق النتائج والتطورات المحتملة فما زالت هناك نقاط اساسية فى المفاوضات بين الجانبين الابيض والاسود (١٩ حزبا ومنظمة) فى مقدمتها تشكيل الحكومة الانتقالية التى تمثل ائتلافا بين البيض والسود والملونين وقضية التمثيل النسبى وتشكيل رئاسة جماعية للدولة من ممثلى

الاحزاب وضمنانات حقوق الاقلييات وعدم السيطرة المنفردة لحزب الاغلبية
البرلمانية على الحكومة ومؤسساتها إلخ ولهذا نقول ان التجربة وتطوراتها
المستقبلية مازالت تستحق المتابعة والدراسة .

النموذج الأمريكى فى جنوب افريقيا

● تهيأت ساحة المفاوضات لمعاودة النشاط بعد اعلان نتائج الاستفتاء فى جنوب افريقيا . وحصول مشروع الرئيس دوكليرك على موافقة اغلبيه اصوات الناخبين فى الجماعة البيضاء للتوصل الى حل سياسى دستورى للمشاركة مع الافارقة السود فى حكم البلاد ... ويدور النشاط حاليا فى لجان المؤتمر الدستورى من اجل جنوب افريقيا ديموقراطية (كوديسا) بين ١٩ منظمة سياسية تمثل البيض والسود والملونين وقد اتفق المشاركون على تأجيل موعد الجلسة الثانية العامة للمؤتمر الى اواخر ابريل ١٩٩٢ .

ويدور هذا النشاط فى اطار القبول العام من جميع المشاركين لدلالات وإطار النموذج الأمريكى التاريخى لحل مشكلات التفرقة العنصرية وهو استخدام الاسلوب القانونى التفاوضى لتغيير الوثائق الدستورية ونصوص القانون السارى ، واصدار الاحكام الملزمة من جانب القضاء المستقل لاقرار مبادئ المساواة السياسية والقانونية وحقوق الانسان بدون اعتبار للاختلاف فى اللون والاصل الاثنى العرقى والجنس وان يتم تطبيق مبادئ المساواة فى الحقوق والواجبات فى اطار الاقتصاد الحر واليات المنافسة الاقتصادية الرأسمالية . وتشير المشروعات والمقترحات المطروحة فى اللجان الفرعية للمؤتمر إلى التوصل للاتفاق العام حول مبادئ وقواعد لا تحتمل التأويل وإن كان يلزمها الدخول فى مرحلة صياغة التفاصيل والضوابط وإنه مازالت هناك اختلافات فى الرأى والتصورات بين المشاركين حول عدد من المبادئ والقواعد المعروضة فى صورة صياغات مرنة أو صياغات يشوبها القموض المتعدد أحيانا وذلك بهدف أن تكون هذه الصياغات مدخلا للممارسة الشد والجذب وطرح البدائل أو الصيغ الأخرى حتى يمكن الوصول إلى حلول واتفاقات وسطية .

والمبادئ التى تم الاتفاق عليها هى تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة تعبر عن الوحدة الوطنية وتمثل فيها جميع المنظمات والقوى المشاركة فى المؤتمر الدستورى وتشكيل جمعية وطنية أو برلمان انتقالي يمارس سلطات التشريع حتى اتمام خطوات اصدار الدستور الديموقراطى الدائم للبلاد مع اقرار مبدأ واسلوب التمثيل النسبى فى الانتخابات البرلمانية فى ظل الدستور الجديد . والاتفاق على مبدأ تقلص سلطات الحكومة المركزية ونقل مستويات من هذه السلطات الى الحكومات والهيئات التى تقوم فى الاقاليم والمحليات . مع ... سلطات رئيس الدولة الحالية المقتنة على أساس النظام الرئاسى . وذلك لمنع مجلس الوزراء اكبر مقارنة بالوضع الحالى .

- وهذا الاتفاق العام لا يمنع من وجود موضوعات ومبادئ لم يتم الاتفاق عليها مثل موضوع مشاركة الاقليات ومستقبلها بشأن نظام الحكم وتسيير امور الدولة ، لقد تم اقرار صيغة « المشاركة الفعالة لاحزاب الاقليات » في حكم البلاد ولكن هذه الصيغة تحتاج الى ضبط وتحديد لانواع ومستويات المشاركة والسلطة وحق الفيتو وعلاقات الاغلبية والاقلية ليس فقط في اطار السلطة التشريعية وانما ايضا في اطار السلطة التنفيذية اذ ان مشروع الحكومة المعروض يتبع الحفاظ على حقوق الاقليات السياسية في المشاركة في السلطة التنفيذية وأن ينص في الدستور على ان التحالف والمشاركة بين الاغلبية والاقلية السياسية هو مبدأ دستوري لا يمكن تجاوزه او الخروج عليه . والموضوع الثاني يختص باوضاع القوات المسلحة والبوليس ، فالصياغة المطروحة تقول ان هذه الاجهزة تخضع لسيطرة وتوجيه الحكومة الانتقالية المؤقتة ، ولكن الصياغة الخاصة بالخضوع والسيطرة في حاجة الى تفصيل وضوابط ومن ناحية ثانية فان جيش الثوار التابع للمؤتمر الوطني الافريقي (ربح الأمة) في حاجة الى بحث وترتيب لان المؤتمر الوطني يرغب في دمج في القوات الحكومية من جيش وبوليس وبالتالي تصبح المؤسسة العسكرية مختلطة الالوان والاعراق بدلا من وضعها الابيض الحال وهذا موضوع له جوانب سياسية وتدريبية وتنظيمية ومالية وهناك سوابق لمثل هذه الحالات ويشير المؤتمر الوطني الافريقي للاسترشاد بها مثل ماحدث في زيمبابوي . والموضوع الثالث هو مقترح النص الصريح المباشر في الدستور الجديد على ان اقتصاد الدولة يقوم على اساس الاقتصاد الحر والملكية الخاصة وطبقا لاليات المنافسة الاقتصادية مثل ما هو سار في غرب اوروبا وامريكا الشمالية وهذا المقترح يدعو المؤتمر الوطني الافريقي الى مراجعة مواقفه ومبادئه المعلنة منذ ايام الكفاح المسلح فهو قد دعا سابقا الى تأميم قطاعات او مستويات من النشاط الاقتصادي في الدولة ولكن تغير الظروف الدولية المتعلقة بالاتحاد السوفيتي ودول شرق اوروبا ، واتخاذ اسلوب المفاوضات طريقا للتغيير السياسي في البلاد تدعو الاطراف الافريقية او البيضاء الى مراجعة لهذه المبادئ والشعارات للتوصل الى صيغة مقبولة من جميع الاطراف المشاركة في المؤتمر الدستوري وخاصة بعد قبولها مبدأ المشاركة في الحكومة الانتقالية ومبدأ تشكيل برلمان انتقالي تمهيدا لاستكمال خطوات اصدار الدستور الجديد .

والموضوع الرابع هو الجدول الزمني لتطبيق هذه المبادئ والقواعد والتشكيلات وهو موضوع مازال في دائرة الاختلاف في الاطراف الافريقية ترى ان يتم استكمال هذه الخطوات قبل نهاية عام ١٩٩٢ بينما ترى الحكومة ان تمتد المرحلة الانتقالية حتى عام ١٩٩٤ حيث تنتهي مدة البرلمان الحالي طبقا لنص الدستور الساري في البلاد . وليس معنى ماسبق ان هناك ازمة او قطيعة وشيكة في تيار المفاوضات او في الساحة السياسية وانما هذه هي طبيعة لعبة المفاوضات بين اطراف ترغب في استثمار الامكانات التفاوضية المتوقعة والمحتملة من اجل بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية في دولة جنوب افريقيا الجديدة .

جنوب افريقيا فى مجلس الأمن

● تكشف أزمة جنوب افريقيا الاخيرة عن مدى التغير الذى يظهر وينتشر فى ساحة العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة ، لقد بدأت الازمة يوم ١٧ يونية ١٩٩٢ بحادث قتل فى منطقة بوى بايونج التى تعتبر معقلا لانصار المؤتمر الوطنى الافريقى وذهب ضحيته حوالى ٤٠ من الافارقة ولكن سرعان ما تطورت الامور وتوالى التصعيد وتبادل التصريحات والالتهامات بين الحكومة والمؤتمر الوطنى الافريقى وحزب الحرية انكاثا وفجأة هرع الاطراف الثلاثة الى الامم المتحدة يطلبون تدخلها وينتظرون دورها فى حل الازمة ، والمثير للتعجب ان هؤلاء الاطراف الثلاثة كانوا من قبل يعارضون اى تدخل من جانب الامم المتحدة فى قضايا اليلاد ، فالحكومة كانت تشعر بالمرارة لدور المنظمة العالمية فى التنديد بالحكم العنصرى والدعوة لمقاطعتها فى مجال الاقتصاد والسلاح وحشد الراى العالمى ضد سياستها فى ناميبيا وانجولا وكان حزب انكاثا حليفا للحكومة ويرى رايها فى الامم المتحدة كما انه يناصر المؤتمر الوطنى العداء الفكرى والدموى ، اما المؤتمر الوطنى فكان لايرى املا فى المنظمة العالمية بعد اختفاء دور الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى وحركة عدم الانحياز من خريطة العالم المعاصر اذ كانوا يساندون سياسته بشأن الكفاح المسلح ، وذلك قبل ان يتحول منذ عام ١٩٩٠ الى اسلوب الحل السلمى التفاوضى من اجل التحول الديموقراطى فى جنوب افريقيا .

● ● وفى الطريق الى نيويورك للمشاركة فى اعمال مجلس الأمن توقف وزير خارجية الحكومة فى نيجيريا لمقابلة الامين العام للامم المتحدة ، بينما توقف ماندبلا وبوتوليزى فى داكار للتحديث مع وزراء الخارجية الافارقة فى مناسبة انعقاد القمة الافريقية ، ولقد ظهرت خلافات بين وجهات نظر وزراء الخارجية حول تقييم الوضع ودور كل من الاطراف الثلاثة فى جنوب افريقيا ولكن الاجماع الافريقى توصل لطلب جلسة خاصة لمجلس الأمن لمناقشة الوضع الداخلى والازمة فى جنوب افريقيا . وامام اعضاء مجلس الأمن تحدث الاطراف الثلاثة كما تحدث بعض وزراء الخارجية الافارقة ثم اصدر المجلس يوم ١٤ يوليو ١٩٩٢ قرارا بالاجماع من ثلاثة اقسام الاول يدين العنف ويطلب من الحكومة اتخاذ الاجراءات الفعالة لانهاء اعمال العنف ويطلب من الاطراف الافريقية تنفيذ اتفاقية السلام الوطنى لمواجهة العنف والقسم الثانى يطلب من

الامين العام للأمم المتحدة تعيين ممثل خاص لاستقصاء الحقائق من اجل التوصل الى الحقيقة بالاعمال اللازم لانهاء اعمال العنف ومن اجل تهينة الظروف الملائمة لاستئناف المفاوضات بشأن التحول الديمقراطي السلمى فى البلاد والقسم الثالث يطلب الابقاء على الاجراءات الدولية من اجل اتمام تصفية التفرة العنصرية فى جنوب افريقيا .

● استقبل الاطراف الثلاثة هذا القرار بالترحيب . اذ وجد فيه كل طرف ما يطلبه من الدعم الدولى لمساندة المركز التفاوضى وميزان القوى على المسرح السياسى الداخلى ، وفى انتظار اختيار الممثل الدولى الذى يتوقع أن يكون سيروس فانس وزير الخارجية الامريكى الاسبق يستعد كل طرف لاستثمار القرار طبقا لتصوره وبالنسبة لحادثة القتل فان مانديلا يرى أنها جزء من عملية اباد مخططة ومنظمة ضد انصاره وان الحكومة متواطئة وفاشلة فى حماية امن المواطنين . وان منظمات حقوق الانسان الدولية تشير الى أن عدد القتلى من الافارقة فى النصف الاول من هذا العام بلغ ١٨٠٠ قتل وأنه منذ عام ١٩٩٠ وصل اجمالى عدد القتلى الى خمسة الاف افريقى .

وترى الحكومة أن حزب انكاثا هو المسئول عن تدبير المذبحة وأنها جزء من عمليات العنف المستمر والمتبادل بين انصار مانديلا وانصار بوتوليزى أما حزب انكاثا فقد نفى اتهام الحكومة واعلن أن القضية هي أن الحكومة ومانديلا يسعيان الى اتفاق ثنائى لرسم مستقبل البلاد وتوزيع السلطة واستبعاد خارج النظام الجديد وأن التهديد والعنف هو من جانب المؤتمر الوطنى الذى دعا إلى إضراب عام بالتعاون مع مؤتمر نقابات جنوب افريقيا يوم ٣ أغسطس ١٩٩٢ بهدف الاستيلاء على السلطة بواسطة السلاح وكان فى هذا يردد اتهام الحكومة .

● وفى هذا الاطار عرضت الحكومة على مانديلا التحدث المباشر بينهما كما اعلنت عن بعض التنازلات مثل حل الفرق البوليسية ٣١ و ٣٢ وكوفويت وهى تتكون من جنود افارقة مرتزقة سبق أن نظمتهم الحكومة لمعاونتها فى حروبها فى انجولا وناميبيا وضبط النظام والامن فى معازل الافارقة فى البلاد ولكن مانديلا لم يقبل العرض والسبب هو أن المشكلة الاساسية تكمن فى الخلاف حول اعمال المؤتمر الديمقراطي كوديسا الذى يجمع بين ممثل الحكومة و ١٩ منظمة سياسية ويتولى وضع مشروعات وخطط التحول الديمقراطي والنظام السياسى الجديد فى البلاد وقد سبق لمانديلا ان اعلن انسحاب حزبه من المشاركة فى المؤتمر الديمقراطي واتهم الحكومة بأنها غير جادة وانها سينة النية تجاه تنفيذ خطط التحول الديمقراطي وكانت المشكلة قد نشبت بين الجانبين بشأن النقاط الاساسية والمفاصل الاستراتيجية المكونة للتصور السياسى والدستور الديمقراطى الجديد ومن بينها سلطات الحكومة الانتقالية أو المؤقتة والمدة الزمنية التى يستغرقها وضع الدستور والانتقال الى النظام الجديد وتشكيل

وعضوية المجلسين في البرلمان الجديد والنسب المئوية للاصوات اللازمة لصياغة وإقرار تشريع حقوق الانسان والاقليات أو لتعديله وتفسير معنى حكم الاغلبية السياسية وحق الاقلية السياسية في وضع فيتو على سياساتها أو بالمشاركة في الحكم على المستوى التنفيذي ... الخ .

● وهكذا سوف ننتظر لنرى توصيات الممثل الدولي بشأن المهمة الموكلة اليه في موضوع العنف وموضوع استئناف المفاوضات في المؤتمر الديمقراطي ولكن الرأي الراجح عندي ان جميع الأطراف تريد العودة الى المفاوضات والتعجيل بالاتفاق السياسي حول النظام السياسي الجديد وسوف يكون للممثل الدولي مقترحات ووزن وثقل سياسي في هذه المجالات لأنه يتمتع بمساندة ودعم الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية .

جنوب أفريقيا تدخل أسواق الخليج

● في الاسبوع الاول من شهر اكتوبر القادم يفتتح في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة معرض تجارى لدولة جنوب افريقيا ، تعرض فيه حوالى ١٠٠ شركة ومؤسسة انتاجها المدنى والعسكرى ، وفى هذه المناسبة يفتتح خط طيران مباشر من جنوب افريقيا الى البحرين عبر كينيا ، وقبل فترة سابقة على موعد الافتتاح تم تشغيل خط نقل بحرى من جنوب افريقيا الى موانى شرق افريقيا ثم الى موانى الخليج ، وفى طريق العودة تتوقف البواخر والشاحنات بموانى باكستان والهند .

● ماكان منذ سنوات يعد ضربا من الخيال ، صار فى العام الماضى توقعات واحتمالات ، وفى العام الحالى تحول الى واقع ، اذ لم تنتظر جنوب افريقيا حتى تصدر الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية الافريقية والعربية قراراتها برفع الحظر التجارى وإلغاء المقاطعة الاقتصادية ، بل بدأت تتحرك منذ العام الماضى فأرسلت البعثات الرسمية وفود رجال الاعمال لتزور الدول الافريقية والعربية والاسيوية ، واستقبلت وفودا من التجار ورجال المال والاعمال ودرست الامكانات ، وعقدت الصفقات ، ووقعت الاتفاقات ، لقد كان التحرك محسوبا ، والعروض مدروسة ، والانتاج جاهزا للتسويق ، مع الدعوة للاستثمار فى جنوب افريقيا .

● لقد اخذت منطقة الخليج اولوية على اساس انها اسواق مفتوحة تحكمها قوانين العرض والطلب ، وتنظمها المنافسة الاقتصادية وتوقعات الارباح فيها عالية ومضمونة ، ومن ناحية ثانية فإن بين الجانبين علاقات سابقة ، فقد ابقت ايران قنصليتها مفتوحة فى جوهانسبرج طوال فترة المقاطعة الدولية ، كما اشارت تقارير سابقة للامم المتحدة الى ان بشرول بعض دولة الخليج العربية كان يصل الى جنوب افريقيا عبر وسطاء مستقلين على الرغم من قرارات الحظر التجارى الدولى ، ولهذا استقبلت العواصم العربية وفودا متتالية تمثل وزارة الخارجية ومنظمة التجارة الخارجية وجمعية رجال الاعمال وغرف التجارة فى جنوب افريقيا ثم زارت جنوب افريقيا وفود تمثل التجار وغرف التجارة من البحرين والامارات العربية والمملكة العربية السعودية وعمان ودارت المحادثات حول موضوعات التصدير والاستيراد والمشروعات المشتركة وفتح خطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية بين الجانبين كذلك إقامة مراكز تجارية لجنوب افريقيا مادامت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة حاليا مع دول المنطقة ومن جانب آخر أفادت وسائل الاعلام أن جمعية رجال

الاعمال المصريين وقعت بروتوكولا للتعاون مع جمعية رجال الاعمال في جنوب افريقيا ، ويشمل هذا التعاون اقامة معرض للمنتجات المصرية في جنوب افريقيا هذا العام واقامة معرض لمنتجات جنوب افريقيا في مصر العام القادم .

● وهذا الحديث يدعو الى القاء نظرة مقارنة على نشاط دولة جنوب افريقيا في القارة الافريقية خاصة انها ارسلت الوفود بنفس الاسلوب الى اغلب العواصم الافريقية ، فنلاحظ ان التركيز في الاتصالات كان اولا على الدول المجاورة والمتاخمة في الجنوب الافريقي ثم على الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، اما بشأن مضمون المحادثات فكانت الاولوية لافكار وتصورات ومشروعات الاستثمار والتعاون المشترك في مجالات التنمية ومواجهة ازمت الجفاف والقيح وزيادة انتاج الطعام وتحسين طرق المواصلات والاتصالات ثم التعادل التجارى ويرى بعض الدارسين ان اتفاقية الجماعة التنموية لدول افريقيا الجنوبية التي تشكلت اخيرا من عشر دول افريقية هي مقدمة لترتيب وتنظيم التعاون المشترك مع دولة جنوب افريقيا بعد اتمام عملية التحول الديموقراطى فيها ، كما انه من اهدافها التعاون لمواجهة الجفاف والقيح الذى اصاب المنطقة عامة ، وتوقعات انتشار المجاعة هذا العام وفي العام القادم .

● ومن جانب اخر وقعت شركة ايسكوم للطاقة في جنوب افريقيا اتفاقيات مع ناميبيا وانجولا وزائير للتعاون في مجال انتاج الكهرباء وتوليد الطاقة بهدف التعاون المشترك لرفع مستوى الخدمات والعمليات التنموية والاستثمارية في منطقة الجنوب الافريقي ويتم هذا الاجراء في ضوء تجربة سابقة لجنوب افريقيا بالمشاركة مع فرنسا والمانيا لانشاء سد كابورا ياسا في موزمبيق لتوليد الطاقة الكهربيه ، وخلال فترة الحرب الاهلية في موزمبيق اتفقت البرتغال وموزمبيق وجنوب افريقيا على القيام بعمليات اصلاح وصيانة السد بتمويل من جنوب افريقيا عام ١٩٨٨ وبعد تشغيله قدمت جنوب افريقيا المعونة العسكرية اللازمة لحماية السد وخطوط نقل الطاقة ، وذلك لانها تستهلك حوالى ٩٨ ٪ من اجمالى انتاج الطاقة المتولدة من السد وتدفع مقابل هذا للبرتغال وموزمبيق .

● ان عقد هذه الاتفاقية مع زائير يثير التساؤل حول مصير ما سبق بحثه في اجتماعات الاندوجو بشأن مشروع الربط الكهربى بين سد انجا في زائير والسد العالى في مصر ، وما قيل من ان بنك التنمية الافريقي قد وعد بالمساعدة للقيام بدراسة الجدوى لمشروع الربط الكهربى في اطار دول حوض النيل ، والسؤال المطروح هو التالي :

- كيف ستمكن زائير من التوفيق والتنسيق في ميدان التعاون الكهربائى بين التوجه جنوبا من خلال الارتباط مع دول الجنوب الافريقي ، او التوجه شمالا من خلال الارتباط مع السد العالى في مصر ؟

● ان محاولة الاجابة تأخذ في اعتبارها القدرات الاقتصادية والمالية والتقنية لجنوب افريقيا ، على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية ، وعلى مستوى تصورها للعلاقات الاقليمية في منطقة الجنوب الافريقي وما يقال عن دورها المرتقب في اقامة السوق الافريقية المشتركة .

● إن تحرك جنوب افريقيا يستحق إطالة النظر واستخلاص العبر .

الفهرس

الفصل الاول :	
السياسة المصرية	٤
الفصل الثانى	
احداث القرن الافريقى	٢٠
الفصل الثالث	
قضايا التحول الديمقراطى	٦٢
الفصل الرابع	
تحفية النظام العنصرى فى جنوب افريقيا	١١٤

NC
7 096
006
966
C.2

Biblioteca Mexicana



0324719